السياسة الخارجية المغربية
في عالم متغير
الضوابط والديناميات

- الكتـاب: السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير: الضوابط والديناميات
- كتاب جماعي من تنسيق: د. إدريس لكريني / د. لحسن الحسناوي
- الطبعة الأولى: 1443هـ/2022م
- مقاس: 17× 24 سم

- رقم الإيداع القانوني:
- ردمك:

- التصميم والإخراج الفني : صباح القصير

- التنفيذ الطباعي: المطبعة والوراقة الوطنية – مراكش

الطبعة والوراقة الوطنية IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT - MARRAKECH
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23
iwatanya@gmail.com www.elwatanya.com

© جميع الحقوق محفوظة 2022- المغرب

السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير

الضوابط والديناميات

مؤلف جماعي

سلسلة الندوات والأيام الدراسية 61

الطبعة الأولى 2022

تنسيق:

د. إدريس لكريني

د. حسن الحسناوي

أعضاء اللجنة العلمية

د. محمد نشطاوي - أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق بمراكش

د. العربي بلا - أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية في كلية الحقوق بمراكش

د. بكور عبد اللطيف - أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بالكلية المتعددة التخصصات، آسفي

د. محمد المساعدي - أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق، مراكش

دة. مليكة الزخنيني - أستاذة العلاقات الدولية في الكلية المتعددة التخصصات ببني ملال

د. المصطفى الصوفي - أستاذ العلوم السياسية في الكلية المتعددة التخصصات بآسفي

د. إدريس لكريني - أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق بمراكش

د. محمد الحاجي الدريسي - أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق بمراكش

د. لحسن الحسناوي - أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق بقلعة السراغنة

د. البشير المتاقي - أستاذ العلوم السياسية في الكلية المتعددة التخصصات ببني ملال

د. محمد لكريني - أستاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق بآيت ملول

التدقيق اللغوي

د. حميد فؤاد – دكتور في اللغة العربية وأستاذ الثانوي التأهيلي

ملحوظة: الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن مواقف أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن مواقف منسقي هذا العمل.

كلمة السيد عميد الكلية

استطاع المغرب بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة محمد السادس أن يتبوأ مكانة إقليمية ودولية متميزة، وأن ينال احترام المجتمع الدولي بفضل سياسته الخارجية المتوازنة والمبنية على الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية، وعلى نهج التعاون والتضامن، والمساهمة في حل النزاعات وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وذلك انسجاما مع مقتضيات الدستور الذي يؤكد في ديباجته على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم، وتعزيز علاقات التعاون في الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والدولية.

فعلى المستوى العربي والإسلامي، ظل المغرب حريصا على وحدة الصف في هاتين الدائرتين، ومساندا فعليا للقضية الفلسطينية، لا يتردد في تقديم الدعم الدبلوماسي والمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، كما قام بعدد من المساعي الحميدة والمبادرات الرامية إلى حل الأزمة الليبية في إطار الوحدة الوطنية، والتي أثمرت استضافة الفرقاء الليبيين ببلادنا وتقريب وجهات نظرهم، وعودة الاستقرار الملحوظ إلى هذا البلد المغاربي الشقيق.

ومنذ أن قرر العودة إلى الاتحاد الإفريقي قبل عدة سنوات، حقق المغرب مجموعة من المكتسبات ذات الطابع الاقتصادي، وأخرى لها علاقة بقضية الوحدة الترابية، بعدما اقتنعت الكثير من البلدان الإفريقية بعدالة الموقف المغربي وبحقوقه المشروعة على أراضيه، وهو ما دفع عددا من هذه الدول إلى فتح قنصليات في أقاليمنا الجنوبية التي تزخر بالفرص التنموية والاستثمارية.

وكتتويج لهذه الدبلوماسية التي يقودها صاحب الجلالة صدر المرسوم الرئاسي الأمريكي ليؤكد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية عظمى، بمغربية الصحراء، وهو ما ينضاف إلى عدد من المكتسبات التي تحققت لقضيتنا الوطنية منذ طرح مقترح الحكم الذاتي الذي رحبت به الأمم المتحدة وعدد كبير من دول العالم.

لقد أبانت الدبلوماسية المغربية عن حنكة عالية في التعامل مع مجموعة من المحطات الصعبة التي واجهت بلادنا في الآونة الأخيرة، فأمام الممارسات المستفزة التي قامت بها عناصر محسوبة على البوليساريو بعرقلة المرور في معبر الكركرات، قامت القوات الملكية المسلحة الباسلة بتدخل مسؤول وناجح أعاد الأمور إلى نصابها، ونال تقدير المجتمع الدولي.

كما أن الرد الدبلوماسي المغربي الأخير على الاستفزازات التي قامت بها كل من ألمانيا أو إسبانيا، في إطار بلورة علاقات جديدة مبنية على التعاون والاحترام، يبرز أن المغرب ماض في بناء علاقات متوازنة وندية، تأخذ مصالح المغرب بعين الاعتبار قبل كل شيء.

ونأمل أن تساهم الأوراق التي يتضمنها هذا المؤلف والذي ساهم فيه عدد من الأساتذة الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية من مختلف الكليات المغربية ومن كليتنا، بتسليط الضوء على عدد من القضايا التي تبرز تطور السياسة الخارجية المغربية في محيطيها الإقليمي والدولي، والمكتسبات التي تحققت على هذا المستوى، واستخلاص أهم ملامح هذه السياسة، ودورها في تحقيق مصالح المغرب والدفاع عن قضاياه المختلفة.

د. عبد الكريم الطالب

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

كلمة تقديمية لمنسق المؤلف

تحيل السياسة الخارجية إلى السلوكات والتدابير والبرامج التي تتخذها الدول لتحقيق أهدافها في النظام الدولي، وتتلخص آليات السياسة الخارجية في السبل الدبلوماسية بما تحيل إليه من أجهزة حكومية وبعثات دبلوماسية وقنصلية ودبلوماسية موازية، والتوظيف المشروع للإمكانات المتاحة..

والدبلوماسية الفاعلة هي التي تحول عناصر ومقومات القوة (الداخلية والخارجية) المتوافرة إلى قوة فعلية على مستوى الواقع، وتوظيفها ميدانيا على المستوى الإقليمي والدولي في تحقيق مختلف المصالح وكسب الرهانات التي تطرحها الدول، في ظل كون العلاقات الدولية؛ كما يشير العديد من الباحثين أنها تخضع لمجموعة من المؤثرات والمحدّدات التي تتحكم في قوة حضور الدول ونجاعة سلوكاتها في هذا الصدد.

وقد أسهم تعقد العلاقات الدولية وقضاياها، وتطور أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.. في تنويع الفاعلين في هذا الشأن؛ من خلال الانفتاح على الدبلوماسية الموازية الداعمة للدبلوماسية الرسمية، والعمل على "دمقرطتها"، في علاقتها بأدوار البرلمان (الدبلوماسية البرلمانية) والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ومراكز البحث والجامعات والمدن (الدبلوماسية المحلية).

وتشير الممارسات الدولية إلى أن الكثير من الدول؛ في سبيل تعزيز تواجدها الدولي، نجحت إلى حد كبير في الانتقال من استثمار القوة العسكرية المكلفة في تحقيق عدد من أولويات مصالحها الإستراتيجية، إلى استخدام آليات ملطّفة وجاذبة، تعتمد على عناصر التجارة والاستثمار والثقافة والبحث العلمي والمساعدات المالية والتقنية، ضمن ما يعرف بالقوة الناعمة.

أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت خلال العقود الثلاث الأخيرة،

بشكل ملحوظ على ملامح السّياسة الخارجية للدول، وبخاصة مع تطوّر مفهوم السلم والأمن الدوليين، وتصاعد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، مقابل تراجع البعد الأيديولوجي. وقد حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع هذه المتغيرات، باستحضار عدد من الثوابت والمحددات، وذلك ارتباطا بقضية الصحراء المغربية، وبناء الاتحاد المغاربي والانفتاح على المحيطين العربي والإسلامي، وتعزيز علاقاته ضمن الدائرة الإفريقية والجوار الأورو- متوسطي، وتمتين علاقاته مع مختلف القوى الدولية المتقدمة منها والصاعدة.

وهكذا؛ شهدت السياسة الخارجية للمغرب تطورا مهمّا في العقدين الأخيرين، بعدما أضحت مبادرة وأكثر دينامية ووضوحا على مستوى اتخاذ المواقف مقارنة مع السلوكات الخارجية المهادنة في السابق. واستطاعت أيضا الموازنة بين تعزيز العلاقات المغربية مع شركاء جدد (الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول إفريقية..)، دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات مع القوى التقليدية كفرنسا وإسبانيا ومختلف دول الاتحاد الأوربي بشكل عام. كما نجحت إلى حد كبير في الموازنة بين الدفاع عن قضية الصحراء من جهة، والحفاظ على العلاقات المتينة مع القوى الدولية الكبرى.

يأتي هذا المؤلف الجماعي الذي يسهم فيه ثلّة من الباحثين المختصين لتسليط الضوء على ملامح السياسة الخارجية المغربية في عالم سمته التطور والتغير المتسارع، ويطرح أهم الرهانات والإشكالات المطروحة في هذا الصدد. فهو يمثل بذلك عملا مفيدا للباحثين والطلاب والفاعلين والمهتمين.

ونشكر في هذا الصدد كل من ساهم في غنى النقاش حول هذا الموضوع، وكذا أعضاء اللجنة العلمية التي واكبت العمل إلى جانب المدقق اللغوي. ونأمل أن يجد القارئ مبتغاه في هذا المؤلف الجماعي.

المنسقان

د. إدريس لكريني د. حسن الحسناوي

الأساس الدستوري للسياسة الخارجية بالمغرب
قراءة تحليلية للدستور 2011

==========

د. بكور عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي
الكلية متعددة التخصصات ـ اسفي

د. بن زيتون محمد أمين
باحث في السياسات العمومية

مقدمة

يعتبر الدستور الوثيقة الحاضنة لمجموع التعاقدات الحاصلة بين أطياف الجماعة الاجتماعية والسياسية، وهو بذلك يحمل في ثناياه القواعد المنظمة لشكل الدولة والعلاقات بين السلط، فضلا عن الاعتراف بالحقوق والحريات، ما يجعل منه صمام الأمان لرسم حدود التماس بين فعل الدولة ومؤسساتها من جهة، والمواطنين وباقي الكيانات الاعتبارية العامة من ناحية ثانية، سواء أكانت وطنية أو إقليمية أو دولية [1].

(1) - راجع بهذا الصدد :

Jean GICQUEL Jean-Éric GICQUEL DROIT CONSTITUTIONNEL ET INSTITUTIONS POLITIQUES 35e édition 2021-2022 J. © 2021, LGDJ, Lextenso 1, Parvis de La Défense 92044 Paris La Défense Cedex www.lgdj-editions.fr ISBN 978-2-275-08157-1. Chapitre 5. La constitution p :235

ليبث بذلك الدستور مرجعية موجهة لكل حركات وسكنات الدولة ونظام حكمها، سواء فيما تباشره من مخرجات داخل إقليمها، أو تجاه باقي كيانات المنتظم الدولي. من هنا تمسي المخرجات التي تقدمها الدولة لمحيطها الخارجي سياسة خارجية، وإذ نميل هنا للاستعانة بمقاربة التحليل النظمي* للأمريكي دافيد إيسطون[1] DAVID ESTON انطلاقا من نموذجه القائم على العلبة السوداء والمحيط الداخلي والخارجي لهذه العلبة، على اعتبار أن كل المخرجات الصادرة عن النظام السياسي والموجهة للمحيط الخارجي تعتبر سياسة خارجية، ما يجعل من المُلِّح والأفيد تعبئة أدوات قانونية وديبلوماسية وعسكرية وإدارية لتصريف السياسة الخارجية للدولة.

ولما كانت المملكة المغربية قد عرفت ميلاد وثيقة دستورية[2] سادسة سنة 2011، عمدت إلى إعادة رسم موازين القوى بين الفرقاء السياسيين والمجتمعيين، بتضمينها لهندسة جديدة مقارنة بالدساتير الخمس السابقة، ومحددة لفلسفة وهوية الدولة ونظام الحكم، سواء في ما يهم نطاق اقليم المملكة، أو ما يسري على محيطها الخارجي، فبالعودة إلى نص الوثيقة الدستورية لا نجد تتضمنها مفهوم "السياسة الخارجية" بشكل مباشر، بل استثناء نجد الفقرة الأولى من الفصل

---

(1) - راجع بهذا الشأن :

_ David Estonn, analyse de système politique ,paris: traduction de P.R. Armandcolin, 1974, p125.

*يعتبر أهم منطق منهج التحليل النسقي على النظام السياسي، هو بذلك يتمرد على علماء السياسة التقليديين الذين يركزون دراستهم على بنية النسق وآلياته لاتخاذ القرار، فهو يحلل علاقات النسق مع بيئته، والمقصود بالبيئة هنا كل ما يحيط بالفعل السياسي من أنساق أو نظم أخرى كالنظام الثقافي والديني والاقتصادي بالإضافة إلى النظام الدولي.

(2)- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.

الثامن والثمانين من الدستور تشير إلى القول إنه: "بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية"، يشي هذا، بأن هذه هي الإشارة الوحيدة في الوثيقة الدستورية للسياسة الخارجية، ولكن المتأمل في هذا المنطوق يجد:

ـ أن مفهوم السياسة الخارجية يعد مفهوما من المفاهيم المتفق عليها، المؤثثة لحقل علم العلاقات الدولية؛ إذ لم يرد مباشرة في هذا الفصل، ولكن ثمة إلحاق توصيف "الخارجية" بكلمة "السياسة"، حيث جعل المشرع الدستوري "الخارجية" بعد "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية "؛

ـ أن المشرع الدستوري اعتبر السياسة الخارجية ميدانا من الميادين les domaines وذلك بمعية سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، التي يفهم منها أنها قطاعات لا يمكن إدراج السياسة الخارجية بالتوازي معها، لأن هذه الاخيرة هي بعد من الأبعاد التي تهم كل السياسات الموماً لها بشرط أن تكون موجهة لغرض خارجي؛

ـ أن الخطوط العريضة لها تم تضمينها في البرنامج الحكومي الذي يعرضه رئيس الحكومة على أنظار البرلمان بمجلسيه لحيازة الحكومة ثقة البرلمان، لكن لنا هنا مساءلة المشرع الدستوري بشأن السياسة الخارجية التي تعبر، من حيث المبدأ، عن عقيدة ومرجعية وموقف الدولة تجاه أحد الكيانات الدولية أو القضايا الدولية، ما يجعل منها معطى استراتيجي بعيد المدى في إطار توجهات الدولة،

وغير مرتبطة بالبرنامج الحكومي القصير المدى الذي لا يتعدى خمس سنوات، وهذا ما يعطي الشرعية للباحث بالتساؤل حول منطوق الفقرة المومأ لها من الفصل الثامن والثمانين الذي يعطي الانطباع أن المشرع الدستوري جعل من الحكومة صاحبة الولاية في رسم معالم السياسة الخارجية ؟

ولذلك سنحاول في هذا المقال للتعاطي مع متن الوثيقة الدستورية للمملكة المغربية لسنة 2011 لإستشفاف مرجعيات وموجهات وعقيدة السياسة الخارجية التي تكون مصدرا للخطوط العريضة للسياسة الخارجية المومأ لها في الفقرة الأولى من الفصل الثامن والثمانين من الدستور، بغاية فهم المحددات والمرجعيات الحاكمة للسياسة الخارجية في الدستور(أولا)، فضلا عن النبش في متن الوثيقة الدستورية للوقوف على الفاعل في مستوى صنع السياسة الخارجية (ثانيا)، وذلك من خلال مناقشة وتحليل الفرضية المنتصرة للقول بأن إقران السياسة الخارجية في الوثيقة الدستورية بالبرنامج الحكومي يبعث على القول إن الحكومة هي الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية .

بهذا تكون الوثيقة الدستورية هي المادة التي سنشتغل عليها للتعاطي مع سؤالين:

أي مرجعيات وموجهات تحكم السياسة الخارجية للمملكة المغربية طبقا للوثيقة الدستورية ؟

سنحاول في هذا الشأن الوقوف عند رؤية المشرع الدستوري لمنطلقات السياسة الخارجية؛ أي كل ما يتعلق بفعل المملكة المغربية تجاه باقي الدول والكيانات الدولية، وموضوعنا هنا، هو ما تضمنت الوثيقة الدستورية بهذا الشأن، وليس البعد الممارساتي للسياسة الخارجية المغربية؛

كيف رسمت الوثيقة الدستورية معالم صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية؟

إذ الغرض هنا الوقوف عند صانع القرار على مستوى السياسة الخارجية، ذلك طبقا للوثيقة الدستورية، مع التأكيد أن هناك فاعل أساسي وآخر ثانوي، لكن سنركز فقط على الفاعل الأساسي، ومرادنا هنا هو استشفاف الهوامش المتاحة لكل فاعل بشأن رسم السياسة الخارجية طبقا لدستور 2011؛

سنعتمد في هذا الصدد تقنية تحليل المضمون حيث تسعف هذه التقنية المنهجية في تحليل فصول الوثيقة الدستورية قصد استنباط خلاصات واستنتاجات مرتبطة بالسؤالين.

وسننطلق في هذا الصدد من فرضيتين:

السياسة الخارجية في متن دستور 2011 قائمة على فلسفة التعاون والسلم وليس الصراع؛

أناط المشرع الدستوري صنع السياسة الخارجية بمجموعة من الفاعلين وليس الحكومة لوحدها.

أولا: مرجعيات ومحددات السياسة الخارجية في دستور 2011

بالرجوع لمتن الوثيقة الدستورية لسنة 2011، - وبالضبط - التصدير الذي أضحى جزء لا يتجزأ من هذا الأخير، نجد أن الفقرة الثانية منه تنص على الآتي: "..وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.."[1]،

(1) - ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.

حيث نجد أن هذه الفقرة تبوح بأن هوية الشعب المغربي ميالة لتجسير الانفتاح والحوار مع باقي الهويات، وأن الهوية المغربية ليست هوية منغلقة انطوائية لكنها تتمتع بالرحابة والانشراح.

وبالمقابل نجد الفقرة الثالثة من تصدير الدستور تنطق " ... وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم"[1]، الشيء الذي يشي بأن مرجعية المملكة المغربية في سياستها الخارجية تنطلق من البعد العالمي على هاجس التشبث بمبدأين:

حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا: بما يفيد أن كل السياسة الخارجية ترمي إلى تثبيت حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ذلك بأجيالها الثلاث؛ أولاها الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن حقوق البيئة والتنمية؛

تحقيق السلام والأمن في العالم وهذا ما يبعث على القول إن عقيدة السياسة الخارجية موجهة بهاجس التعاون وليس الصراع، التعاون، المفضي للسلام من خلال تسوية النزاعات الدولية والتعاون بتدابير وسياسات تحول دون الإخلال بالأمن الدولي.

---

(1)- نفس المرجع السابق.

بالمقابل نجد الفقرة الرابعة من تصدير الوثيقة الدستورية تنص على ".. وتأسيسا على هذه القيم والمبادئ الثابتة، وعلى إرادتها القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، فإن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي:

العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي؛

تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة؛

تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء؛

تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي؛

توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم؛

تقوية التعاون جنوب - جنوب[1]".

تعتبر هذه البنود هي الفلسفة والمرجعية الموجهة للسياسة الخارجية المغربية، حيث يستفاد منها:

1 ـ اعتماد المشرع الدستوري على مصطلحات تنتمي لحقل دلالي عنوانه التعاون كأساس لكل فعل الدولة الخارجي وليس الصراع؛

---

(1)- نفس المرجع السابق.

2 ـ تعدد الحلفاء التي تعتزم المملكة تجسير الروابط معهم سواء مغاربيا أو إفريقيا أو متوسطيا أو عالميا، مما يفيد أن هناك هاجس توسيع دائرة حلفاء المملكة؛

3 ـ تكريس التعاون والتضامن مع البلدان والشعوب.

هذه المعطيات تجعلنا نميل للإقرار بأن فلسفة السياسة الخارجية ومرجعياتها الدستورية تُستقى من نبع التعاون وليس من نبع الصراع.

من هنا يمكن التساؤل عن الفاعل الذي أُنِيط به المشرع الدستوري صنع السياسة الخارجية؟

ثانيا: الفاعلون في صنع السياسة الخارجية حسب دستور 2011

هاجسنا هنا هو محاولة الانكباب على قراءة فصول دستور 2011 للوقوف على موقف المشرع الدستوري من الفاعل في صنع السياسة الخارجية، وهل أوكل صلاحية ممارستها لفاعل واحد أم أقرنها بتعدد، أخذا بعين الاعتبار أن السياسة الخارجية تعتبر جزء من السياسة العامة للدولة التي تتسم بتعدد المراحل لصنعها، بدءا من تحديد المشكلة والوضع في الأجندة، فضلا عن ايجاد الحل العقلاني الناجع، وصولا لمرحلة التنفيذ والتتبع، وانتهاء بمرحلة التقييم، حيث اختلاف هذه المراحل، يوازيها اختلاف في الفاعلين المتدخلين على مستوى كل مرحلة، وسنعمد هنا لتسليط الضوء على الهوامش المتاحة، دستوريا، لكل من الملك - بصفته رئيس الدولة - والحكومة فضلا عن البرلمان، ذلك على مستوى صنع السياسة الخارجية.

1- دور الملك في صنع السياسة الخارجية

بالرجوع لمنطوق الفصل الثاني من دستور 2011 نجد أنه ينص على أن: "... الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى..." مما يجعل الملك فاعلا أساسيا على مستوى صنع السياسة الخارجية وذلك باعتباره ممثلا أسمى للدولة أمام باقي الكيانات والفاعلين الدولي؛ ذلك عن طريق مجموعة من الآليات؛ أولها التوجهات الاستراتيجية للدولة التي يتم تحديدها والتصديق عليها في المجلس الوزاري بناء على الفصل التاسع والأربعين من الدستور، فضلا عن تعيين السفراء بمقتضى نفس الفصل الدستوري، ناهيك عن اشهار الحرب ،لتكون هاته قنوات و آليات لتصريف السياسة الخارجية من طرف الملك[1].

علاوة عن المقتضيات الموماً لها، فإن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 تجعل من الملك يعتمد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية وذلك طبقا للفصل الخامس والخمسين من الدستور[2]، حيث تضيف الفقرة الثانية منه أن الملك يوقع على المعاهدات ويصادق عليها، ما يعطي الانطباع للمتأمل أن الملك يقوم بتحديد التوجهات الاستراتيجية، ويعين، ويعتمد السفراء، ثم يقوم بالتوقيع على كل المعاهدات والمصادقة على بعضها، ما يفيد أن هذه الممارسات تنصرف لتفعيل السياسة الخارجية وتجعل من الملك بصفته رئيس الدولة الفاعل الأساسي في صنع السياسة الخارجية.

---

(1) - نفس المرجع السابق.

(2) - نفس المرجع السابق.

2- دور البرلمان والحكومة في صنع السياسة الخارجية

بعد تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تستأثر به المؤسسة الملكية في عملة صنع السياسة الخارجية، سنسعى إلى رصد أدوار كل من البرلمان والحكومة في هذا الشأن.

أ ـ دور البرلمان

يمدنا الفصل 55 من دستور 2011: ".. يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون.."[1]، الشيء الذي يستفاد منه أن الأصل هو أن الملك هو الذي يوقع ويصادق على المعاهدات الدولية غير أنه لا يصادق على زمرة من المعاهدات التي يؤول الاختصاص فيها للبرلمان ليوافق عليها بقانون.

لما كان الفصل السبعون من الدستور يؤكد في منطوقه على أن البرلمان يمارس وظيفة تقييم السياسات العمومية، التي خصها المشرع الدستوري بجلسة سنوية وجلسات شهرية لتقييم السياسات العمومية وكذا السياسة العامة، ذلك طبقا للفصل المائة والواحد بعد المائة من الوثيقة الدستورية، فإن عملية التقييم هاته تجعل البرلمان فاعلا على مستوى صناعة السياسة الخارجية، وأساسا، في المرحلة الأخيرة التي تلي اتخاذ القرار وتنفيذه حيث أوكل للبرلمان مرحلة التقييم، وذلك وفق مؤشرات لقياس منسوب نجاعة تلك السياسة الخارجية المعتمدة.

---

(1)- نفس المرجع السابق.

ب ـ دور الحكومة

سبق وتطرقنا إلى أن الحكومة تساهم في إ عداد السياسة الخارجية عبر برنامجها الحكومي، مع مساءلة المشرع الدستوري بمدى أهلية الحكومة في صنع السياسة الخارجية، لاسيما أنها معطى استراتيجي متوسط وبعيد المدى، وليست معطى لحظي آني مرتبط بولاية حكومية. ما يجرنا للقول إن منطوق الفصل الثامن والثمانين لا يفيد جعل الحكومة هي المحددة للمشكل الخارجي وإدراجه في الأجندة، وأنها هي من تقوم باختيار الحل العقلاني، لكن قد يفيد أنها تساهم في تنفيذ الحل لتجاوز المشكل تجاه أحد الفاعلين الدوليين.

بالإضافة لذلك فإن الحكومة تتدخل في السياسة الخارجية عبر ما يتم تداوله في المجلس الحكومي طبقا للفصل 92 حيث يتداول هذا المجلس، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في قضايا السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري والسياسات العمومية والسياسات القطاعية والتي يفترض أنها مجموع التوجهات والرؤى التي تهم الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتي يمكن ان تهم البعد الخارجي الدولي، وبهذا تكون الحكومة لها دور في تنفيذ وتتبع السياسة الخارجية للدولة.

وتكون محصلة هذا، أن للسياسة الخارجية بالمغرب أساس دستوري يتمثل فيما يلي:

- عمد المشرع الدستوري لإعلان فلسفة ومحددات ومرجعيات السياسة الخارجية في تصدير الدستور جاعلا هذه الأخيرة قائمة على مبدأ التعاون وليس الصراع؛

- تكريس المشرع الدستوري لتعدد الحلفاء والشركاء على المستوى الدولي ما يجعل من السياسة الخارجية منفتحة على العديد من الجبهات مغاربيا وإفريقيا ومتوسطيا ودول الجنوب جنوب، فضلا عن باقي دول العالم وذلك بغية التعزيز والتقوية وتمتين الروابط؛

- تأكيد المشرع الدستوري على تعدد الفاعلين في صناعة السياسة الخارجية، ابتداء بالملك بصفته رئيس الدولة وممثلها الأسمى الذي يحدد طبيعة المشكلة الخارجية ويدرجها في الأجندة ويختار الحل الملائم لها، ثم الحكومة التي تساهم في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة وتتبعها، ناهيك عن البرلمان الذي يصادق على بعض المعاهدات الدولية بقانون ثم يقوم بتقييم السياسات العمومية، ومن ضمنها السياسة الخارجية.

من كل هذا، أمكننا هنا تأييد الفرضيات التي انطلقنا منها في هذا المقال، وذلك بالتأكيد:

أن محددات ومرجعية السياسة الخارجية في دستور 2011 قائمة على فلسفة التعاون وليس على الصراع؛ وأن المشرع الدستوري قد أناط السياسة الخارجية بتعدد الفاعلين وليس أحادية الفاعل.

تحولات السياسة الخارجية للمغرب في ضوء صراع القوة الإقليمية المغربي – الجزائري

==========

د.ة. مليكة الزخنيني

أستاذة العلاقات الدولية بالكلية المتعددة التخصصات

جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال

ترتهن الدول في صوغ سياستها الخارجية لمصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، كما تشكل السياقات المحيطة بها إقليميا ودوليا الإطار الذي تحرص على عدم الاصطدام به. وبذلك تكون سياستها الخارجية ثمرة تفاعل بين معطياتها المحلية وما ترسمه بيئتها المحيطة من محددات. وأخذا في الاعتبار ما يعرفه المغرب من "جوار صعب" سِمته توترات حدودية مع جيرانه بفعل التركة الاستعمارية الثقيلة، تكون قضية الوحدة الترابية للبلد هي أهم موجّهات هذه السياسة. وتشكل قضية صحراء المغرب الغربية النواة الصلبة لهذه القضية. وبالنظر لحجم تورط الجار الشرقي؛ الجزائر في هذه القضية، ومسار علاقتها بالمغرب، والطموحات التي تفصح عنها قيادتها العسكرية، ذات اللبوس المدني، في كل مناسبة، باعتبارها قوة إقليمية.

ننطلق، في هذه الورقة، من فرضية مُفَادُها أن السياسة الخارجية للمغرب مطوقة بقضية الصحراء، ومتأثرة بالتنافس المغربي - الجزائري على موقع القوة

الإقليمية. بمعنى أن صانع القرار السياسي الخارجي في المغرب، يبقى مستحضرا، في صوغ استراتيجياته وتوقعاته، وردود أفعاله، للسلوك الجزائري بنفس الدرجة التي يباشرها الطرف الجزائري، على اعتبار أن "صراع القوة الإقليمية" الذي يخوضه البلدان قائم على تقويض قدرات الخصم مقابل تعظيم عناصر القوة الذاتية على مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وبافتراض حضور هذا العامل عند صوغ السياسة الخارجية للمغرب، يبقى التساؤل حول حدود هذا التأثير ضروريا.

ويشكل دخول قضية الصحراء دائرة الضوء بصدور المرسوم الرئاسي الأمريكي المؤيد لمغربية الصحراء في 10 دجنبر 2021، بعد أن بقيت لعقود على هامش انشغالات النظام الدولي، متغيرا دوليا مهما، وبالتالي مناسبة لفحص هذه الفرضية التي تستدعي أولا الوقوف عند مفهوم القوة الإقليمية ومقوماتها، ثم تمظهرات التنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر للخروج بمظاهر التحول في السياسة الخارجية للمغرب بناء على هذا المتغير.

أولا- في مفهوم القوة الإقليمية وضرورة النظام الإقليمي

تتموقع كل دولة على الساحة الدولية بناء على الأدوار التي تلعبها في النظام الدولي، باعتباره بناء اجتماعيا، التي تتحدد بناء على ما تحتكم عليه من عناصر القوة والفعل. وتجد هذه العناصر ترجمة لها في مواقف الدولة وسلوكاتها إزاء القضايا المختلفة المطروحة، وأيضا في طبيعة الطلب على هذه المواقف وحجم الاعتراضات عليها، بناء على الموقع الذي تحتله في النسق الدولي. لذلك "يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي

يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة"[1].

غير أن النظام الدولي قد نحا بشكل متزايد إلى اعتماد الأنظمة الفرعية، أو الإقليمية باعتبارها أكثر نجاعة في احتضان التفاعلات الدولية والتعبير عن توجهات وتطلعات الدول في نطاقات جغرافية محددة. وبالتالي تتحدد مواقع الدول في النسق الدولي عموما بموقعها في النسق الإقليمي، ومدى تحوله إلى نظام إقليمي ينبثق "استجابةً للانشغالات بالرغبة في التعاون التي يمكن أن تكون لبلدان تتقاسم نفس الحيز الجغرافي"[2]، مادامت استراتيجيات العزلة غير واردة في عالم تسوده ظاهرة الاعتماد المتبادل الكبير، وما دام هذا التعاون يحتاج إلى المأسسة.

وبذلك، لا يمكن الحديث عن نظام إقليمي إلا بتوافر جغرافيا محتضنة لمجموعة تفاعلات ومعبرة عن مجموعة انشغالات، يمكن ترتيبها وتحديد الأولويات فيها، تتولى وحدات هذا النظام الإجابة عنها.

عادة ما يرتبط النظام الإقليمي ببروز وحدة تشكل مركز هذا النظام، تتمتع بنفوذ وقوة وسلطة في المنطقة المعنية. وتمارس هذه الوحدة نوعا من "الهيمنة"، وتتم عبرها مختلف التسويات في المنطقة، لأنها تتمتع بقدرة على التأثير في التفاعلات المعتملة فيها بفعل ما تحتكم عليه من عناصر للقوة، سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية، أو غيرها. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن التوفر على عناصر القوة

(1)- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص:48.
(2)- DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », Texte publié dans : Tous pour un ou chacun pour soi. Promesses et limites de la coopération régionale en matière de sécurité. (sous la direction de Michel Fortmann, S. Neil MacFarlane et Stéphane Roussel), Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1996, p :3.

السالفة الذكر - وإن جميعها - لا يعطي بالضرورة للدولة مركز القوة الإقليمية، وهو ما عبر عنه برتراندبادي ب "ضعف القوة l'impuissance de la puissance"[1]، حيث "لا تقاس القوة بالموارد المراكمة فقط، بل يجب أن تثمن بالقدرة على الفعل capacité de faire، أو عدم الفعل de ne pas faire أو المنع d'empêcher " .

في السياق العربي، شكلت الجامعة العربية طيلة عقود تعبيرا عما دأبنا على تسميته نظاما إقليميا عربيا، شكلت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي أحد عناصر لحمته، لتبدأ بوادر تصدعه منذ ثمانينيات القرن الماضي من خلال التمييز بين ""المعتدلين" و"جبهة الرفض" في الصراع العربي - الإسرائيلي"[2]، ليعرف شروخا متتالية مَثل غزو العراق للكويت الإعلان الصريح عنها، لتتفاقم مع حرب الخليج الثانية، حيث "أبان العرب عن عدم قدرتهم على إيجاد حل عربي مستقل لمشاكلهم الداخلية داخل الجامعة العربية التي بدت أكثر من أي وقت مضى مفرغة من كل محتوى"[3]. وستتعقد أزمة هذا النظام مع تحول الصراع العربي الإسرائيلي من صراع وجود إلى صراع حدود، مع قبول الفلسطينيين بخطة السلام في تسعينيات القرن الماضي لتطفو إلى السطح فرضية موته السريري مع عجزه عن الفعل في مختلف القضايا المتعاقبة التي عرفتها الجغرافيا العربية، خاصة مع دخول "القوى الإقليمية" التقليدية في هذا النظام، مصر وسوريا والعراق، في دوامات أزمات داخلية أضعفت تأثيرها.

---

(1)- وهو العنوان الذي اختاره لكتابه الصادر سنة 2004 والذي يقترح فيه مدخلا جديدا لفهم العلاقات الدولية الجديدة.

Bertrand Badie, L'impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales, Fayard, 2004

(2)- Robert Anciaux, Vers un nouvel ordre régional au Moyen-Orient, Collection Comprendre le Moyen-Orient, Comprendre le Moyen-Orient, Harmattan, 1997, p : 35.

(3)- Ibid.

جدير بالإشارة هنا أن دول المغرب الكبير كانت بعيدة عن دائرة الانتماء لـ"فئة القوة الإقليمية" في النظام الإقليمي العربي، ربما بحكم البعد الجغرافي عن بؤرة التوتر ومركز الجذب المركزي؛ فلسطين، التي لا يمكن ذكرها إلا في ارتباط ب "العدو" الإسرائيلي، وربما بحكم تباين السياقات التاريخية بين المشرق والمغرب، والذي تمت ترجمته من خلال البحث عن نظام فرعي خاص بالمنطقة، من خلال اتحاد المغرب العربي الذي - رغم إقرار الجميع بضرورته- ظل متعثرا، وظل "حلما" مؤجلا لشعوب المنطقة، التي لم توفق دولها في إرساء نظام إقليمي مغاربي.

يستدعي وجود نظام إقليمي مغاربي بالدرجة الأولى، النظر لهذا الإقليم - الذي يجمع دولا خمسة بأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، وبشبكات علاقات خاصة بكل منها حاملة لعناصر الاختلاف عن بعضها البعض- كحاضنة لمجموعة من التفاعلات بين دوله، وكحقل لتدخل قوى إقليمية ودولية في إطار تقاطع هندسة النظام الدولي مع معطيات هذا الإقليم. وبذلك تتحدد ملامح هذا النظام بناء على نسق العلاقات المعتملة فيه، ونوع المطالب المطروحة على هذا النسق، وقدرته في الإجابة عنها من خلال إنتاج ترتيبات محددة تستدعي بالضرورة وجود إرادة سياسية لدى مكونات النسق لبلورتها. وتنبثق هذه الإرادة السياسية عادة من الوعي بتقارب الأهداف والغايات، وضرورة التنسيق والتكتل لبلوغها.

ونستدعي، لدراسة إمكانية وجود هذا النظام المغاربي وفعاليته، مستويات تحليل Gavin BOYD للنظام الإقليمي، والتي حددها في تسعة: السوسيولوجيا السياسية، والثقافات السياسية، وعلم النفس السياسي، وبنيات السلطة وأنماط التأثير، والاعتماد المتبادل، والمؤسسات الإقليمية، والسياسات الخارجية الإقليمية، والتعاون والصراع الإقليميين، والقضايا التنموية"[1].

(1)- Gavin Boyd &Werner. j. feld, '' The Conceptual Study of International Regions '', in: Wemer J. Feld and Gavin Boyd, ed., Comparative Regional Systems, New York: Pergamon Press, 1980, p: 4.

وتضم السوسيولوجيا السياسية "الأنماط الوطنية للمعتقدات، والقيم المجتمعية، والتضامن والصراع إلى جانب التنشئة الاجتماعية"[1]، وهي توحي في الحالة المغاربية بنوع من التقاطع الكبير بين بلدان المنطقة، عبر التاريخ، في الكثير من مكوناتها. أما الثقافات السياسية فيتم فيها التركيز على المظاهر المعرفية والعاطفية والسلوكية والتقييمية[2]، والتي تتأثر وتؤثر في بنيات السلطة والتأثير، سواء على مستوى الحكومات أو الأحزاب أو الجماعات الضاغطة المختلفة، والتي تختلف من بلد إلى آخر في البلدان المغاربية، بفعل مخلفات الفترة الاستعمارية، سواء من خلال تباين الأطراف المستعمرة وطبيعة المرحلة، أو طبيعة الخيارات المتبناة غداة الحصول على الاستقلال، ذلك فيما يتعلق بالنظم السياسية والاقتصادية داخليا، أو طبيعة الاصطفافات الخارجية من خلال نسق العلاقات الخارجية المعتمد في كل بلد، والتي ما كانت بمنأى عن "مزاجيات" النخب الحاكمة، خاصة إذا استحضرنا أن الدول المغاربية لازالت لم تحسم بشكل واضح في انتصارها للبناء الديمقراطي، وإن بدرجات متفاوتة.

وتنعكس هذه التفاوتات على إمكانات البناء المغاربي؛ أي إمكانات وجود نظام إقليمي مغاربي، مع استحضار ارتباط مفهوم النظام الإقليمي ذاته بدراسات التكامل خاصة التكامل الاقتصادي؛ إذ يستدعي التكامل توافر جماعة راغبة في الانخراط في هذه العملية؛ والجماعة هنا بالمعنى الذي حدده إيتزيوني Etzioni Amitai باعتبارها "مزيجا من عنصرين: أولهما؛ شبكة من العلاقات المحملة بالتأثيرات بين جماعة من الأفراد، والعلاقات التي غالبا ما تتقاطع ويعزز بعضها بعضا بدلا من مجرد علاقة طرف بطرف أو سلسلة شبيهة بالعلاقات

(1)- Ibid.
(2)- Ibid.

الفردية، وثانيهما؛ إجراء بالالتزام بمجموعة من القيم المشتركة والمعايير والدلالات، والتاريخ والهوية المشتركين، أو باختصار ثقافة خاصة"[1]، ترتكز على ثقافة المعاملات الاقتصادية والتجارية، ولكن أيضا على ثقافة سياسية قوامها نظم سياسية متقاربة تتقاسم السمة الديمقراطية فيما بينها. أي أن التكامل بناء معقد، لا يمكن الحديث عنه بداهة لمجرد توفر معطى تاريخي أو جغرافي معزول، بل من الضروري توفر الشرطين السابقين: الثقافة المشتركة والتفاعل بين أفراد المجموعة المعنية، والتي يفترض تحولها إلى "جماعة"، بتوفرها على ما يسميه دوتش DEUTSCH حس الجماعة sense of community أي "إيمان الأفراد في جماعة معينة بأنهم توصلوا إلى اتفاق على الأقل حول هذه النقطة الواحدة، وبأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب ويمكن أن تحل بعمليات تبادل سلمي"[2]، ليتم المرور مباشرة إلى مرحلة أكثر نضجا وهي ظهور "جماعة الأمن securitycommunity" التي تعبر عن "جماعة من الناس أصبحت متكاملة"[3]؛ أي مجموعة من الأطراف لهم ثقافة مشتركة، وتوجد بينهم تفاعلات، هم على وعي بها وبإمكانية العمل سويا للتصدي للمشاكل التي يواجهونها في إطارها، لذلك يعمدون إلى استحداث آليات لمعالجتها في إطار سلمي يستبعد أي لجوء للعنف في علاقاتهم البينية. فإلى أي حد يمكن الحديث عن الفضاء المغاربي كجماعة أمن، ومن ثمة إمكانات الحديث عن نظام إقليمي مغاربي؟

(1) -ETZIONIAmitai, « The good society », Seattle Journal for Social Justice: Vol. 1: Iss : 1, Article : 7, 2002, p :83, consulté le: 04/12/2021, disponible sur: http://digitalcommons.law.seattleu.edu/sjsj/vol1/iss1/7

(2)- DEUTSCH Karl, «Political Community and the North Atlantic Area », Princeton University Press, 1957, p: 123.

(3) - Ibid.

ثانيا- في إمكانات الحديث عن نظام إقليمي مغاربي

تعتبر الحدود السياسية خطوطا فاصلة بين نطاقين لممارسة دولتين مختلفتين للسيادة؛ أي خطوطا فاصلة بين نظامين سياسيين واقتصاديين لدولتين مختلفتين، قد يكونا متشابهين أو متنافرين، وبناء على هذا المعطى تتحدد طبيعة هذه الحدود.

ولا يمكن الحديث عن الفضاء المغاربي دون استحضار العلاقات المتوترة بين الجارين المغرب والجزائر، إذ رغم العلاقات الثنائية بين الدول الخمس تمر بفترات توتر تطول أو تقصر، يحتد أو يتبدد، إلا أن العلاقات المغربية الجزائرية تكاد تكون رديف التوتر الدائم أو بالأحرى المستدام إذ تتم تغذيته باستمرار. وبذلك نستطيع أن نتحدث عن حدود ملتهبة بين الجارين، يخبو لهيبها تارة ويتصاعد تارة أخرى ليشكل عاملا مؤثرا في التكامل المغاربي طالما أنه يشكل عائقا أمام التحول لجماعة أمن بالمعنى السابق، لأنه يستبقي على إمكانية اللجوء للقوة في العلاقات بين البلدين.

إن إرث المرحلة الاستعمارية وخيارات المغرب والجزائر بعد الاستقلال حكمت مآل علاقاتهما إلى حدود اليوم؛ إذ لم يسعف انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب شرق-غرب في العالم برمته، في إعادة الهدوء لهذه الحدود، ما دامت إحدى القضايا التي أفرزتها تلك المرحلة لازالت لم تعرف طريقها إلى الحل، ويتعلق الأمر بالصحراء المغربية، الذي يعتبرها المغرب قضية وحدة ترابية ولَّدها الواقع الاستعماري واختلالات تصفيته، فيما تعتبرها الجزائر قضية انتصار لعقيدة "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وفق تمثلها لهذا الحق الذي لا تفصله عن مبدأ مفارق متعلق بـ"عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار".

بهذا، نحن أمام واقع صراع محتدم بين دولتين، لا تستبعدان اللجوء إلى القوة في حسمه، لذلك تخوضان سباق تسلح كبير، وهو ما يغذي جوا من

ضعف الثقة بفعل التوجس المتزايد من نوايا الجار، وبالتالي يتعذر تصور انتظام داخلي للمنطقة المغاربية بفعل هذا الصراع، علما أن هذا الانتظام الداخلي هو أحد الشروط الضرورية لوجود "نظام".

وبالفعل، فالنظام الإقليمي يرتبط بوجود دولة- مركز، تدور في فلكها الدول الأطراف، حيث تتحدد فاعلية كل نظام بمدى اتساقه أولا، وبقوة الدولة- المركز فيه ثانيا، لأنه يفترض في هذه الدولة - في الحالة المثلى لنظام إقليمي- أن تكون حاضرة، بل وعبرها تتم كل الترتيبات المتعلقة بالنظام. تكون الدولة المركز إذن نواة مجتمع الدول المكونة للنظام، تتمتع بنوع من الهيمنة المقبولة بل المطلوبة إقليميا، مادامت تجمعها مع باقي الدول - الأطراف قيم مشتركة ومصالح مشتركة.

غير أن هذه الحالة المثلى لا تتحقق عمليا؛ بحيث تسم الصراعات علاقة المركز بالأطراف، إضافة إلى التنافس الذي يندلع بين عدد من الدول من أجل تبوأ هذا الموقع، وهو ما من شأنه أن يضعف النظام؛ لأن القيمة التي تنتصر في هذه الحالة هي الصراع، في حين أن التعاون هو الذي يجب أن يسود في نظام إقليمي؛ لأنه يفترض أن العوامل الثقافية المشتركة يجب أن تساهم في منح شرعية القيادة لدولة المركز وتعزز دورها في فرض النظام في ما بين الدول الأعضاء، وفي تدبير علاقة المنظومة بالقوى والمؤسسات الخارجية، والتي على ضوئها يتحدد تأثيرها في النظام الدولي.

وإذا أخذنا في الحسبان أن الأنظمة الإقليمية، على وجه العموم، تنبثق بانبثاق مجموعة أمن بتعبير دوتش DEUTSCH، فإنه لا يمكن تعريف نظام إقليمي إلا بتعريف التحديات الأمنية المرتبطة به، التي يسعى إلى الإجابة عنها، وهي

عادة تحديات تقع خارج النظام. ومن ثمة يتوجب، لتعريف النظام الإقليمي المغاربي، البحثُ في مصادر التهديدات الأمنية التي تستهدفه؛ أي تعريف الأمن وبالتالي الخطر أو التهديد بدقة. وعلى ضوء هذا التعريف تتحدد المصلحة في بعديها الوطني والإقليمي، لأن تعريف المصلحة يتم "في غالب الأحيان في علاقتها بأمن ورفاهية وهوية مجتمع معين"[1]، كما أن "وحدة المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والأفراد"[2].

غير أن المفارقة في الفضاء المغاربي تكمن في كون الخطر والتهديد، وبالتالي التوجس، ينبثق من داخل هذا الفضاء عوض أن يكون قادما من خارجه، وهو ما يستتبع تفتت مفهوم "جماعة الأمن" في حد ذاته باعتبارها "منطقة عبر وطنية مكونة من دول ذات سيادة يحافظ سكانها على تطلعات معقولة من التبادل السلمي"[3]، ليدعم تضارب المصالح الخاصة عوض أن يكون عاملا لإنتاج "المصالح المشتركة"، مما يسم المناخ العام لعلاقات أطراف هذا الفضاء بالتوجس وضعف الثقة؛ لأن "الوشيجة الوحيدة للوحدة بين الدول، والتي يقدر لها البقاء، هي عدم وجود المصالح المتضاربة بينها"[4]. فكيف ستكون الحال عندما يتعلق الأمر بتنازع مصالح متعلق بالوحدة الترابية لأحد عناصر "النظام"؟

---

(1)- Drulák, Petr / Braun, Mats (eds.), The Quest for the National Interest: A Methodological Reflection on Czech Foreign Policy, Frankfurt am Main, Berlin, Bern, Bruxelles, New York, Oxford, Wien, 2010, p :12.

(2)- مورغانتو هانز، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام. الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص:31.

(3)- Cité in VINCENT Pouliot & NIELS Lachmann, « Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international», Revue internationale et stratégique, 2004/2 n° 54, p: 131.

(4)- مورغانتو هانز، المرجع السابق، ص: 31.

يعتبر تشنج العلاقات بين المغرب والجزائر أحد كوابح تحقق التكامل المغاربي الذي يشكل مدخلا مهما لأمن دول المنطقة، ورفاه شعوبها، وبالتالي أحد العوامل التي تسائل حتى مشروعية الحديث عن "نظام إقليمي مغاربي"، ما دامت العلاقات بين البلدين تمثل تمرينا مثاليا لما يسمى في الدراسات الأمنية ب"المعضلة الأمنية"، حيث يمثل "أمن" إحدى الدولتين أوتوماتيكيا "لا أمن" الدولة الثانية، وحيث السباق من أجل تحقيق أمن كل منهما يتم في دائرة مغلقة تعيد إنتاج نفس الهواجس وفق دورات لا تنتهي، يتحول معها البحث عن الأمن إلى بحث عن الهيمنة، باستدعاء جميع العناصر التي من شأنها تعظيم قوة الدولة، ودعم تموقعها على سلم القوة.

وفق هذه الهواجس والمطامح، يتحدد السلوك الدولي للبلدين، وتصاغ سياستهما الخارجية؛ إذ لا يمكننا التغاضي على أن "الرغبة في الهيمنة هي القوة الاجتماعية التي تحدد النشاط السياسي على الصعيد الدولي"[1]. وبالنظر لهذا التنافس المستعر بينهما حول موقع الريادة في هذا الإقليم، وموقع قضية الصحراء المغربية في هذا التنافس، وحالة السيولة التي تسم النظام الدولي في بدايات العشرية الثالثة من هذا القرن، مما يرفع من إيقاع التحولات في السياسة الدولية، لا يمكن تصور صوغ أي من الطرفين لسياسته الخارجية بمنأى عن التأثيرات القادمة من الطرف الآخر. فأي ملامح للسياسة الخارجية للمغرب في ظل هذه المتغيرات؟

(1)-PHAM.J. Peter, « What Is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy », American Foreign Policy Interests, volume 30, issue 5, 2008, p: 258.

ثالثا- صراع القوة الإقليمية بين المغرب والجزائر

تحرص كل من المغرب والجزائر على الحضور في الملفات الإقليمية، بل يكاد يكون التنافس المغربي - الجزائري على هذا الحضور ثابتا في الكثير من الملفات. ويتغذى هذا التنافس من ماض أليم لعلاقات البلدين في مرحلة ما بعد استقلال الجزائر؛ بحيث لا زالت جراح حرب الرمال تحكم أفعالهما وردود أفعالهما، لتشكل قضية الصحراء ساحة حرب بالوكالة بينهما، والمزود الرسمي والدائم بعناصر استدامة التوتر والتنافس، الذي يصوغ فيه كل طرف منظومته المرجعية وعناصر شرعيته لـ"قيادة" المنطقة؛ فتنتصب الشرعية التاريخية وعراقة الدولة والنظام في المغرب مقابل الشرعية الثورية والمليون شهيد في الجزائر، كما تحضر الموارد والمساحة الممتدة في الجزائر مقابل الموقع الاستراتيجي بواجهتين بحريتين في المغرب، ليكون تعداد الجيوش وعتادها أحد أهم معالم التسابق المغربي الجزائري - بما جعل شمال إفريقيا الغربي يتحول إلى سوق سلاح كبير[1] - الذي يؤثر في مراكز البلدين على المستوى الاقتصادي والسياسي، ويفرض عليهما اصطفافات في علاقاتهما بالقوى الكبرى حيث الجزائر زبون للأسلحة الروسية والصينية، فيما المغرب زبون للأسلحة الأمريكية والفرنسية، وهو ما يجعل الحدود بين البلدين تعبيرا عن الاستقطابات الدولية، ويرهن قضاياها ومستقبلها لهذه الاستقطابات: يبدو الأمر وكأن البلدين "يسيران وفق نفس المنطق الذي طبع اختياراتهما السياسية والأيديولوجية طيلة فترة الحرب الباردة في التموقع أكثر في

(1)- "وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2020، فالجزائر والمغرب هما المستوردان الرئيسيان للأسلحة في المنطقة وفي كل القارة الأفريقية. حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى أفريقيا والرابعة والعشرين بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. من جهته، احتل المغرب المرتبة الثانية أفريقيا والأربعين في الترتيب العالمي"، شوهد بتاريخ 10 دجنبر 2021 على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151

الشق المتعلق بالتسلح إلى جانب قطبي المعسكر الغربي (بالنسبة للمغرب) والشرقي بالإضافة للصين (بالنسبة للجزائر) بزعامة كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي سابقًا"[1]. وبذلك يتحول الإنفاق العسكري لكلا الطرفين إلى وسيلة لبناء التحالفات، أو بالأحرى "تقوية وتحصين العلاقات مع حلفاء الأمس وتوسيع الشراكة مع حلفاء الغد عن طريق صفقات الأسلحة وتكنولوجيا الدفاع، إلى حدِّ التهافت على أحدث المعدات والتقنيات بمجرد عرضها للبيع، إضافة لسعيهما نحو تطوير صناعة عسكرية محلية بمساعدة حلفائهم"[2].

إن البحث عن الريادة في المنطقة من خلال تعظيم عناصر القوة الصلبة والدخول في "معضلة أمنية" أفضى إلى سباق تسلح كبير يمكن فهمه بالنظر لعلاقات البلدين التقليدية؛ "فسباقات التسلح ظواهر قائمة على الفعل ورد الفعل تعمل فيها البلدان التي تشلها النزاعات السياسية على زيادة قدراتها العسكرية باطراد ردا على ما تلحظه من تنام في الاستعدادات العسكرية لدى بعضها البعض"[3]. ويستنزف هذا السباق قدرات البلدين ويحكم عليهما ب "عبء عسكري" اعتبرت الجزائر سنة 2019 في طليعة متحمليه إفريقيا[4]، مستفيدة في

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- مصطفى جالي، "التسلح المغربي الجزائري: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات. شوهد بتاريخ 10 دجنبر 2021 على الرابط:
:https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151

(3)- ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ص: 5

(4)- أنظر تقرير مجموعة البحث والإعلام حول السلم والأمن GRIPلسنة 2020، ص: 13.
(روجع بتاريخ 10 https://grip.org/wp-content/uploads/2020/11/Rapport_2020-3-1.pdf (2021/12/.

ذلك من مداخيلها الطاقية، فيما يحرص المغرب على موازنة القوة الجزائرية عسكريا من خلال الرفع من ميزانية الدفاع في غياب مداخيل مماثلة لما يتوفر عليه الطرف الآخر.

وبموازاة مع القوة الصلبة، يحضر التنافس المغربي - الجزائري في الملفات المختلفة سواء مغاربيا أو عربيا أو إفريقيا. ويعتبر الملف الليبي أحد أهم هذه الملفات التي عكست بقوة هذا التدافع بين البلدين، حيث يسعى كل منهما إلى الحضور في مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية، إذ تحرص الجزائر على الحضور، باعتبارها معنية بشكل مباشر بهذه الأزمة بحكم الحدود المشتركة الطويلة التي تجمعها جغرافيا بليبيا، على نفس حرص المغرب، البعيد جغرافيا عن ليبيا لكنه المتعلق بها جيوسياسيا؛ لأن كل غياب له عن مسار التسوية سيرتب اختلالا في توازن القوة مع الجزائر التي تحاول جاهدة إبعاده عن هذا الملف.

يمكن قراءة هذا التدافع في استبعاد المغرب عن مؤتمر "دول الجوار الليبي" المنعقد في الجزائر في غشت 2021، الذي كان مسعاه البحث في كيفية إخراج القوات الأجنبية من ليبيا، واستعادة الاستقرار في هذا البلد، رغم أن المغرب كان فاعلا أساسيا في إنتاج اتفاق الصخيرات سنة 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة، رحب به مجلس الأمن في قراره 2259. لكن المغرب سيستقبل ثلاثة أيام فقط بعد هذا الحدث رئيس البرلمان الليبي لتدارس الوسائل الكفيلة بإنهاء الأزمة الليبية، ورفع العراقيل من طريق إجراء الانتخابات العامة المرتقبة في دجنبر 2021.

المشهد ذاته كان قد طفا على السطح في الأزمة المالية عقب الإطاحة بالرئيس المالي سنة 2020، حيث لا حدود مشتركة لهذا البلد مع المغرب عكس الجزائر، وحيث تدافع الخصمين في التموقع من الأزمة المالية والحضور في

تطوراتها. ويمتد شد الحبل بين البلدين في التموقع إزاء القضية الفلسطينية والمزايدة على الانتصار للحقوق المشروعة للفلسطينيين، والموقف من الحرب في اليمن، ومن الأزمة السورية وغيرها من الأزمات التي تؤثث الجغرافيتين العربية والإفريقية.

وشكّل التحاق المغرب بمنظمة الاتحاد الإفريقي عام 2017 نقطة تحول كبرى في طبيعة أدائه الدولي، سواء تم النظر له كنتاج لهذه السيرورة من التنافس المغربي - الجزائري، أو عاملا لإعادة تعريف عناصر هذا التنافس وآلياته، لأنه أشر على مجموعة من التحولات التي تسم تعامله مع محيطه الإقليمي والدولي، أي سياسته الخارجية.

رابعا- تحولات السياسة الخارجية المغربية على ضوء الخطب الملكية

تعبر السياسة الخارجية عن تلك الأداة التي تستعملها الدولة لإدارة وجودها على الساحة الدولية، عبر علاقات تعاونية أو صراعية وفق السياقات التي تحكم هذه العلاقات من جهة، والمصالح الوطنية للدولة والأولويات التي تسطرها لنفسها من جهة ثانية لأن المصلحة الوطنية هي "محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول"[1]. وهذا ما يجعل من غير الممكن الحديث عن السياسة الخارجية للمغرب إلا في ارتباط بقضيته الوطنية الأولى؛ قضية صحرائه الغربية.

ولأن الجار الشرقي للمغرب هو من يستضيف على ترابه، ويدعم بإمكاناته جبهة البوليزاريو التي أعلنت قيام ما تدعيه ب "الجمهورية العربية الصحراوية

(1)- مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة،1991، ص: 22.

الديمقراطية" على الإقليم الذي كانت تحتله إسبانيا سابقا، الذي يعتبره المغرب جزءا لا يتجزأ من ترابه الوطني، كما أنه محور خلاف له مع موريتانيا، يكون الجوار القريب للمغرب جوارا ساخنا، يستدعي تدبير المغرب لتواجده في قلبه توفرَ تصور متكامل للمعطيات الجيوسياسية لهذه المنطقة، مما يجعل تدبيره لملف وحدته الترابية مرتبطا بمختلف الإشارات التي تبعثها هذه الأطراف خاصة الطرف الجزائري.

بناء على المعطيين السابقين، كل تحوّل في التعاطي الدولي والإقليمي مع قضية الصحراء المغربية، سينتج بالضرورة تحوّلا على مستوى السياسة الخارجية للمغرب، التي يمكن رصدها من خلال خطب الملك، وبخاصة في ذكرى المسيرة الخضراء، على اعتبار أن الملك هو "رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها"[1]. في خطاب سنة 2015[2]، اعتبر الخطاب الملكي المبثوث من العيون بكل رمزيتها، قضية الصحراء: "ليست أول مشكل واجهه المغرب في تاريخه. فقد عرف أيام السيبة والفوضى، وعاش تحت الحماية والاحتلال. كما شهد صراعات وخلافات ما بعد الاستقلال بخصوص بناء الدولة الحديثة، لكنه دائما يتجاوز الظروف الصعبة ويخرج منها موحدا قويا ومرفوع الرأس وذلك بفضل إيمان الشعب المغربي بوحدة مصيره، ودفاعه عن مقدساته ووحدة ترابه، وتلاحمه الوثيق مع عرشه"[3]، وبذلك نقل الملك قضية الصحراء إلى مصاف القضايا الاعتيادية التي

(1)- الفصل 42 من دستور 2011.

(2)- في مارس من نفس السنة قام منتدى كرانس مونتانا، وهو منظمة غير حكومية سويسرية، بتنظيم فعالياته في مدينة الداخلة بالمغرب بحضور دولي وازن.

(3)- الخطاب الملكي ل 6 نونبر 2015.

عالج المغرب مثيلاتها، أي أنه صنفها في خانة القضايا المعتادة التي لا تتطلب تدابير طارئة أو استثنائية بقدر ما تستدعي إعمال آليات مميزة للذات المغربية، عمادها نظام سياسي عُضِدَ بإيمان شعب بوطنه، وبذلك سينزع الطابع الأمني عن هذه المسألة؛ وبالتالي يخرجها من قائمة التهديدات المتربصة بالبلد، إلى خانة التحديات المعتادة لهذا البلد، لأن التهديد في محصلة الأمر "هو بناء يقوم به فاعل أو فاعلون يستعملون لغة الأمن لمحاولة إقناع الجمهور المستهدف بضرورة اللجوء إلى تدابير استثنائية. هذا التهديد ليس حقيقيا بالضرورة، لكنه يستوجب أن يقدم أو يبنى على أنه كذلك"[1].

إن سياسة التوجه نحو إفريقيا التي كان المغرب قد باشرها تجاه عدد من الأقطار لسنوات، وإرهاصات التحاقه بمنظمة الاتحاد الإفريقي، وريثة منظمة الوحدة الإفريقية التي غادرها في ثمانينيات القرن الماضي بسبب المشكل ذاته، لا تخرج عن محاولات تقويض نفوذ الغريم الجزائري في هذا الفضاء، خاصة مع تأكيد الملك، في خطاب 6 نونبر 2016 الذي تم بثه من العاصمة السنغالية دكار على أن "المغرب اليوم يعد قوة إقليمية وازنة، ويحظى بالتقدير والمصداقية، ليس فقط لدى قادة الدول الإفريقية ، وإنما أيضا عند شعوبها"، مع تأكيده على أن "عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية القارية، لن تغير شيئا من مواقفنا الثابتة، بخصوص مغربية الصحراء. بل إنها ستمكننا من الدفاع عن حقوقنا المشروعة، وتصحيح المغالطات، التي يروج لها خصوم وحدتنا الترابية، خاصة داخل المنظمة الإفريقية. كما سنعمل على منع مناوراتهم، لإقحامها في قرارات تتنافى مع

(1) - HARDY-CHARTRAND Benoit, La construction de la menace et la sécuritisation en Corée du nord : effets sur la politique étrangère, Université du Quebec à Montréal, p : 19.

الأسس، التي تعتمدها الأمم المتحدة، لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل، وتتناقض مع مواقف أغلبية دول القارة".

يمثل انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي محطة مهمة في السياسة الخارجية للمملكة على مستوى حضورها في القارة من جهة وعلى مستوى الخطاب المتعلق بقضية الصحراء من جهة ثانية، حيث سيفصح خطاب 6 نونبر 2017 عن "المبادئ والمرجعيات الثابتة التي يرتكز إليها الموقف المغربي"[1]، في تعامله وتعاونه مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، في ما يشبه رسما لخطوط حمراء للتعاطي مع القضية، وانتقالا من مرحلة التدبير التكتيكي لها إلى مرحلة التدبير الاستراتيجي.

وبالفعل سيستعيد خطاب السنة الموالية (2018) التأكيد على سؤال المرجعيات، مع الرفع من منسوب الحزم حيث جاء فيه: "وها نحن اليوم، نربط الماضي بالحاضر، ونواصل الدفاع عن وحدتنا الترابية، بنفس الوضوح والطموح،

---

(1)- واعتبر خطاب 6 نونبر 2017 بمناسبة الذكرى الأربعة والأربعين للمسيرة الخضراء من بين هذه المرجعيات:

أولا: لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

ثانيا: الاستفادة من الدروس التي أبانت عنها التجارب السابقة، بأن المشكل لا يكمن في الوصول إلى حل، وإنما في المسار الذي يؤدي إليه.

لذا، يتعين على جميع الأطراف، التي بادرت إلى اختلاق هذا النزاع، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إيجاد حل نهائي له.

ثالثا: الالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي، لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل، باعتباره الهيأة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية.

رابعا: الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا، ولأي مقترحات متجاوزة، للانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة، أو إقحام مواضيع أخرى تتم معالجتها من طرف المؤسسات المختصة.

والمسؤولية والعمل الجاد، على الصعيدين الأممي والداخلي"، مترجما الوضوح في " المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يرتكز عليها الموقف المغربي، والتي حددناها في خطابنا بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء، وهي نفس المرجعيات التي تؤسس لعملنا إلى اليوم. كما يتجلى في التعامل، بكل صرامة وحزم، مع مختلف التجاوزات، كيفما كان مصدرها، التي تحاول المس بالحقوق المشروعة للمغرب، أو الانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المحددة"، فيما اعتبر أن الطموح هو "تعاون المغرب الصادق مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة، ودعم مجهودات مبعوثه الشخصي قصد إرساء مسار سياسي جاد وذي مصداقية. كما تعكسه أيضا، المبادرات البناءة، والتجاوب الإيجابي للمغرب، مع مختلف النداءات الدولية، لتقديم مقترحات عملية، كفيلة بإيجاد حل سياسي دائم، على أساس الواقعية وروح التوافق، وفي إطار مبادرة الحكم الذاتي"، وبالتالي سقف المغرب أفق الحل في هذه القضية، بل سيعتبر المبادرة في خطاب 2019 "السبيل الوحيد للتسوية"[1].

تعتبر الذكرى السنوية للمسيرة الخضراء لحظة لتقييم الأداء السياسي في قضية الصحراء، واستشراف الهندسة العامة للسياسة الخارجية للمغرب في الفترة اللاحقة، التي كانت لسنوات ذات طابع انفعالي مع المناورات التي يتم إنتاجها على هامش هذه الأزمة، على ضوئها يكون المغرب مطالبا لإيجاد تدابير كابحة لتأثيراتها على مسار القضية. لكن، ابتداء من 2016 بدت ملامح ثبات في الخطاب المغربي حول هذه القضية رغم قوة الموقف الجزائري الداعم للطرح الانفصالي، وبدا الأمر أشبه ب "لعبة اليد الحديدية" بين البلدين؛ أي توازن قوة غير مستساغ من الجانبين.

(1)- من خطاب 6 نونبر 2019 بمناسبة الذكرى الأربعة والأربعين للمسيرة الخضراء.

وفي خطاب 2020، تحت ظلال جائحة كوفيد 19، وفي ظل مناورات على الأرض لتغيير الواقع في المناطق الجنوبية، رصد خطاب السادس من نونبر التطورات التي عرفتها هذه القضية على المستويين الدولي والإقليمي:

دوليا، على مستوى الأمم المتحدة: "أقبرت القرارات الأخيرة لمجلس الأمن، المقاربات والأطروحات المتجاوزة وغير الواقعية. كما أكدت على المشاركة الفعلية للأطراف المعنية الحقيقية، في هذا النزاع الإقليمي؛ ورسخت بشكل لا رجعة فيه، الحل السياسي، الذي يقوم على الواقعية والتوافق. وهو ما ينسجم مع المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تحظى بدعم مجلس الأمن، والقوى الكبرى، باعتبارها الخيار الطبيعي الوحيد لتسوية هذا النزاع"[1].

إقليميا، على مستوى الاتحاد الإفريقي: "تخلصت هذه المنظمة، بفضل رجوع المغرب إلى بيته الإفريقي، من المناورات التي كانت ضحيتها لعدة سنوات. وأصبحت تعتمد على مقاربة بناءة، تقوم على تقديم الدعم الكامل، للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بشكل حصري، من خلال أمينها العام ومجلس الأمن".

كما رصد الخطاب ذاته التطورات على المستويين القانوني والدبلوماسي قائلا: "فتحت عدة دول شقيقة، قنصليات عامة في مدينتي العيون والداخلة؛ في اعتراف واضح وصريح بمغربية الصحراء، وتعبيرا عن ثقتها في الأمن والاستقرار والرخاء، الذي تنعم به أقاليمنا الجنوبية. وبالموازاة مع ذلك، ترفض الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الانسياق وراء نزوعات الأطراف الأخرى. فقد بلغ عدد الدول، التي لا تعترف بالكيان الوهمي 163 دولة، أي 85٪ من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة".

(1)- خطاب 6 نونبر 2020 بمناسبة الذكرى الأربعة والأربعين للمسيرة الخضراء.

وفي تفاعل مع التحركات التي باشرتها جبهة البوليزاريو في الجنوب، كان الموقف مصاغا بلغة تقريرية تؤكد رفض المغرب لسياسة الأمر الواقع، وتشبثه بالحكمة مع الإبقاء على إمكانات إرجاع الأمور إلى نصابها قائمة[1]، وهو الأمر ذاته الذي ورد تلميحا تجاه الجارة الشمالية إسبانيا [2]. وبالفعل، فبعد أسبوع من هذا الخطاب، أي في 13 نونبر، سيعرف معبر الكركرات[3] تدخلا عسكريا مغربيا مسؤولا لحسم الواقع على الأرض بعد ثلاثة أسابيع من قطع ميليشيات البوليزاريو له، ومباشرة عملية تعبيد للطريق في المنطقة العازلة التي باتت عمليا تحت سيطرة الجيش المغربي، إضافة إلى تأمينها بجدار يمتد إلى الحدود الموريتانية ويضمن حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين المغرب وموريتانيا.

---

(1)- يقول الملك في خطابه أعلاه: "نؤكد رفضنا القاطع، للممارسات المرفوضة، لمحاولة عرقلة حركة السير الطبيعي، بين المغرب وموريتانيا، أو لتغيير الوضع القانوني والتاريخي شرق الجدار الأمني، أو أي استغلال غير مشروع لثروات المنطقة.

وسيبقى المغرب، إن شاء الله، كما كان دائما، متشبثا بالمنطق والحكمة؛ بقدر ما سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية. وإننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلون القيام بواجبهم، في حماية وقف إطلاق النار بالمنطقة".

(2)- وبصدد العلاقات مع إسبانيا، أورد الملك ما يشبه الإطار العام لمعالجة القضايا المشتركة قياسا على مسألة التحديد البحري بين البلدين، قائلا: "أكمل المغرب خلال هذه السنة، ترسيم مجالاته البحرية، بجمعها في إطار منظومة القانون المغربي، في التزام بمبادئ القانون الدولي.

وسيظل المغرب ملتزما بالحوار مع جارتنا إسبانيا، بخصوص أماكن التداخل بين المياه الإقليمية للبلدين الصديقين، في إطار قانون البحار، واحترام الشراكة التي تجمعهما، وبعيدا عن فرض الأمر الواقع من جانب واحد.

فتوضيح نطاق وحدود المجالات البحرية، الواقعة تحت سيادة المملكة، سيدعم المخطط، الرامي إلى تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من هذه الرؤية، ستكون الواجهة الأطلسية، بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي".

(3)- وهو الممر البري الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

ويستمد معبر الكركرات أهميته من كونه المنفذ البري الوحيد للمغرب على باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ أي أنه شريان الحياة للعلاقات الاقتصادية بين المغرب وهذه البلدان، وبالتالي فاستهدافه لا يخرج عن استراتيجية تقويض قدرات المغرب وشل حركته تجاه ما كان يعتبر عمقا استراتيجيا حصريا للجزائر، خاصة إذا استحضرنا أن الجزائر قد عمدت إلى إنشاء طريق صحراوي بين تندوف وموريتانيا سنة 2018 كمعبر لتصدير منتوجاتها لموريتانيا وباقي دول القارة؛ لتكون المنطقة مجددا رهينة سباق النفوذ بين المغرب والجزائر، الذي سيستعر مع الإعلان الرئاسي الأمريكي القاضي بسيادة المغرب على صحرائه سنة 2020 تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وبناء عليه ستتكرس مغربية الصحراء ك "حقيقة ثابتة، لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وبإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع"[1]، يترجمه تزايد عدد الدول الذي فتحت قنصلياتها في الأقاليم الجنوبية[2]. وهو ما يبدو أنه خلق مناخا سياسيا ملائما للمغرب لمواصلة التأكيد على موقفه، والذي بدا أنه دخل خط اللارجعة مع الإقرار أن: "المغرب لا يتفاوض على صحرائه. ومغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات، وإنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي، لهذا النزاع الإقليمي المفتعل"[3].

(1)- من خطاب الملك بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 2021.

(2)- وقد نوه الملك بهذا الأمر قائلا: "افتتاح أكثر من 24 دولة، قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، يؤكد الدعم الواسع، الذي يحظى به الموقف المغربي، لا سيما في محيطنا العربي والأفريقي".

(3)- الخطاب نفسه.

خاتمة:

نهج المغرب طيلة عقود سياسة خارجية قائمة على الحفاظ على التوازنات، محاولا تكييف أدائه الدولي مع السياقات الإقليمية والدولية، ومراعاة تطورات قضية وحدته الترابية، لذلك كانت سياسته حذرة ودفاعية في معظم الأحوال. ولا يمكن الحديث عن قضية الوحدة الترابية بمعزل عن الحضور الجزائري فيها، وبالتالي تأثر صانع السياسة الخارجية المغربية بما يصدر عن هذه الدولة من مواقف وسلوكات، وهو ما وجد ترجمته في التوجه الاستدراكي للمغرب نحو إفريقيا مدعوما بديبلوماسية دينية واقتصادية، وحضور في المنظمة القارية، لمحاصرة الجزائر في فضاء استفردت به منذ ثمانينيات القرن الماضي، إضافة إلى ديبلوماسية الوساطة في العديد من الملفات كالملف الليبي والمالي وغيرهما، وديبلوماسية المواساة، من خلال المساعدات الإنسانية زمن الكوارث والأزمات.

وعلى امتداد زمن الصراع المغربي - الجزائري، شكل الموعد السنوي لتدارس قضية الصحراء في أروقة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن مناسبة لتقييم أداء الطرفين، حيث عادة ما غلبت النزعة الدفاعية على أداء المغرب. لكن كمّ المتغيرات الإقليمية والدولية التي طبعت العشرية الأخيرة؛ وأهمها انطلاق الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير في المنطقة المغاربية، التي كانت أهم نتائجها سقوط النظام في ليبيا، الذي كان ذا نزعة "هيمنية" في المنطقة، مما فسح المجال أمام تدخلات دولية، وتنافس دولي حولها، ساهم في تسارع الأحداث والتحولات فيها، مما سيحكم على دول المنطقة، خاصة المغرب، بتطوير أدائها الدولي استجابة لخصوصات المرحلة؛ أي إعادة تعريف قواعد الاشتباك، والانتقال من سياسة دفاعية إلى أخرى هجومية.

وبدخول ملف الصحراء - من الملفات الموروثة عن نظام الثنائية القطبية - دائرة الضوء من جديد من خلال التغيير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، تنتقل الديبلوماسية المغربية إلى نهج يقوم على الفعل عوض الانفعال، تمت ترجمته إلى سلوكات تصعيدية، بل صدامية مع عدد من الأطراف، خاصة المعنية مباشرة بمساندة الطرح الانفصالي، وهو ما عكسته الأزمة مع إسبانيا بفعل استضافتها السرية لزعيم جبهة البوليزاريو، وتوتر العلاقات مع ألمانيا. وكان طبيعيا أن نشهد تحولات على مستوى الديبلوماسية الجزائرية التي ستصبح أكثر عدوانية، وهو ما عكسته القرارات المتخذة في الأشهر الأخيرة من سنة 2021، والتي تزيد من منسوب التوتر في المنطقة المغاربية من خلال تعميق المعضلة الأمنية بين البلدين، وترهن مستقبل الملفات الخلافية وآفاق التعاون لأجل غير مسمى، ما دام من المتعذر على البلدين معا القبول بوضع القوة الإقليمية لبعضهما، مما يجعل ذلك من معيقات انبثاق نظام إقليمي مغاربي.

V العلاقات المغربية - الإسبانية U
X مصالح مشتركة، وجوار حذر W

==========

د. محمد نشطاوي

أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق مراكش

تجر العلاقات المغربية - الإسبانية وراءها أكثر من 600 عام من الصراعات والأزمات المتقطعة. ومع ذلك، فإن إسبانيا والمغرب لديهما ماض تاريخي مشترك طويل، وتقارب ثقافي يعود إلى زمن بعيد في التاريخ(1). وعليه فتاريخ العلاقات بين الدوليتين له ثقله في الوعي الشعبي، يعيش الماضي في الحاضر، والسلف في الخلف(2).

فالبعد التاريخي والحضاري الذي فرضته الجغرافيا على المنطقة المتوسطية وعلى شعبي البلدين الجارين، وجعلتها قادرة على صياغة علاقات تعايش وتساكن، قد أثرا بشكل كبير على طبيعة هذه العلاقات، وأرخيا بظلالهما على مدى صمود هذه العلاقات أمام التحديات والخلافات بين البلدين(3).

---

(1)- أنظر:

- Benjamin Idrac et PriscylliaCanabate, (2012), « L'Espagne, enfin véritable porte européenne du Maghreb ? », lepetitjournal.com Madrid, Lundi 27 février.

(2)- محمود صالح الكروي، "أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا الدوافع والأهداف"، المجلة السياسية والدولية، العدد 7، 2007 ص 144.

(3)- محمد ابن عزوز حكيم. "الجيوب المغربية السليبة في عهد السلطان مولاي سليمان من خلال الوثائق الاسبانية". جامعة مولاي علي الشريف الخريفية". أعمال الدورة الثالثة. مركز الدراسات والبحوث العلوية. الريصاني. دجنبر 1991. ص: 24 .

مرت العلاقات المغربية - الإسبانية بحقب تاريخية عدة بدءا بالوجود العربي المرابطي والموحدي بالأندلس[1]، مرورا بطرد العرب الموريسك[2] من إسبانيا إلى المغرب، ثم تبعه احتلال إسباني لشمال وجنوب المغرب، وصولا باستقلال المغرب، مع بقاء الإرث الاستعماري.

إنه إرث من التاريخ يتكون من الحروب والفتوحات المتقاطعة، ثم غزو واحتلال حتى يومنا هذا لمدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية (جزر اشفارن باللهجة الريفية)[3]، معظمها تم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في أعقاب ما عرف بموجة الاسترداد[4]Reconquista.

---

(1)- أنظر:

-Maribel Fierro, (2011), « The New Cambridge History of Islam », Volume 2: « The Western Islamic World, Eleventh to Eighteenth Centuries », Cambridge University Press, March.

(2)- الموريسكيون هم مسلمون إسبان أجبروا على التحول إلى الكاثوليكية من عام 1502. هذا التاريخ يمثل إنشاء مراسيم التحول التي تلزم المسلمين باعتناق العقيدة الكاثوليكية. وقد ألغت هذه المراسيم توقيع الاتفاقيات التي سمحت لهم بالاحتفاظ بممارساتهم وعاداتهم بعد الاسترداد، والتي تميزت بالاستيلاء على غرناطة في عام 1492. واضطهدهم نظام محاكم التفتيش، وطردهم الملك فيليب الثالث بين عامي 1609 و1612 بعد عدة الثورات. أنظر

-Marc Terrisse, (2016), « La diaspora morisque : une histoire globale méconnue », Hommes& migrations, 1315, 124-129

(3)- تشير الأبحاث إلى أن ما يقارب 21 جزيرة مغربية لاتزال تحت الاحتلال الاسباني.

لتفاصيل أكثر حول مشكل الجزر الجعفرية تاريخيا، أنظر:

كارلوس ايسكمبريابنوخو، "الجزر الجعفرية من 1848 إلى بداية القرن الواحد والعشرين"، ترجمة محمد عبد المومن، إصدارات دار أي كتاب، الطبعة الأولى، لندن، يوليو 2019.

(4)- هو الاسم الذي أطلق على فترة العصور الوسطى التي تمت خلالها استعادة الممالك المسيحية لأراضي شبه الجزيرة الأيبيرية وجزر البليار التي احتلها المسلمون. لتفاصيل أكثر، أنظر

- Bishko, Charles Julian, 1975. « The Spanish and Portuguese Reconquest, 1095–1492 in A History of the Crusades », vol. 3: The Fourteenth and Fifteenth Centuries, edited by Harry W. Hazard, (University of Wisconsin Press) et - Béatrice Leroy, (2004), « Le triomphe de l'Espagne catholique à la fin du Moyen Âge : écrits et témoignages », Presses universitaires de Limoge.

إن المغرب وإسبانيا لم يفلتا من هذا الواقع بحكم التاريخ، والتفاعل الثقافي، والتقاطع السياسي والجغرافي والأمني. لقد عاشا فترات صعبة ومؤلمة، ومأساوية أحيانا عبر سوء فهم تاريخي[1]؛ ذلك بوجود نوع من التجاذب بين استمرارية الثبات والاستقرار بخصوص الملفات الاقتصادية والتعاون الأمني والاستخباراتي، والتوتر والتغيير والحذر فيما يخص ملف الصحراء وقضية سبتة ومليلية.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن العلاقات بين البلدين كانت منذ فترة طويلة معقدة للغاية، واتسمت بالريبة وعدم الثقة المتبادل[2].

وعلى أية حال، فكل الدول المتجاورة، التي رغم التاريخ المشترك والمصالح المشتركة، فإن التحديات الإقليمية والعالمية الجيو-سياسية والجيو–استراتيجية، يمكن أن تفسد علاقاتها ولا تتركها محصنة ضد الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية أو غيرها[3]. فعلاقات المغرب بإسبانيا انتقلت من علاقات يحكمها النزاع والتوتر إلى علاقات يحكمها التعاون والحذر المتبادل والترقب.. إنها انعكاس لتبعات الجوار الجغرافي الذي تحكمه علاقات يتداخل فيها التاريخ

---

(1)- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

ألفونسو دي لاسيرنا، "جنوبي طريفة: المغرب وإسبانيا: سوء تفاهم تاريخي"، الرباط: دار أبي رقراق (2008)، 430 صفحة.

(2)- أنظر:

-Eloy Martín Corrales, (2012), « Les Espagnols au Maroc (1767-1860): le défi de travailler avec l'autre », Cahiers de la Méditerranée, 84 | 197-212.

(3)- أنظر:

- Nachoui Mostafa, (2020), « Histoire d'une mouvance territoriale entre le Maroc et l'Espagne, vers l'espagnité marocaine et la marocanité espagnole », Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N° 31 Janvier 2020.

وتعقيدات المنافسة على دور إقليمي مؤثر، وتشابك المصالح، بعضها استراتيجية وحيوية لأمن واستقرار البلدين.

وبالتالي، فإن الرهانات الجيو-استراتيجية المشتركة بين المغرب وإسبانيا، تحتم تغييرا للثقافة السياسية السائدة داخل المملكة الإسبانية. وتوفير أرضية سياسية ملائمة أكثر جرأة، والمسلك الوحيد لذلك هو الرفع من مستوى العلاقات الثنائية، والبحث عن إجراءات الثقة المتبادلة سواء السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ويعيب المغرب على إسبانيا موقفها من قضية الصحراء على خلاف الطرفين الغربيين اللذين لهما دراية بالملف وعمقه التاريخي وتداعياته الجيو-استراتيجية كفرنسا والولايات المتحدة، ويأخذ عليها ليس فقط عدم تحمسها لاعتراف الإدارة الأمريكية في عهد "دونالد ترامب" بمغربية الصحراء، بل سعيها لإثناء أوربا عن تأييد القرار الأمريكي.

إلى أي حدّ ظلت هذه العلاقات رهينة هذا التوجس الذي يجر معه سنوات من سوء الفهم؟ وما إمكانات ردم الهوة بين الطرفين ومن ثمة بين الشعبين، والعمل على إيجاد أرضية حوار فعال لتجاوز مخلفات الماضي وبناء مستقبل مشترك في ظل التحديات الإقليمية والدولية؟ خصوصا وأن العلاقات المغربية الإسبانية لا يمكن عزلها عن الإطار العام للإكراهات الدولية والإقليمية، وكذا بالنظر إلى تداخل العديد من العوامل في مسار العلاقات المغربية - الإسبانية خلق نوعا من الوعي عند الجانبين بأهمية استمرار الحوار واستقرار العلاقات. ذلك أن موقع البلدين جعل منهما ركيزتين أساسيتين في الاستراتيجية الأورو-متوسطية من جهة، ومحط اهتمام القوى الدولية من جهة أخرى.

أولا- العلاقات المغربية - الإسبانية: جوار حذر وسوء فهم متجذر عبر التاريخ

اتسمت العلاقات المغربية الإسبانية بطابع يغلب عليه التعقيد منذ مئات السنين، بحكم القرب والجوار والتفاعل الحضاري، فقد أسهم القرب الجغرافي من جهة، ورواسب الصراع التاريخي الحاد[1] بين البلدين الجارين الذي يشكل استمرار الاحتلال الإسباني لمدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية بشمال المغرب التجلي الملموس لهذه الرواسب من جهة ثانية[2].

كل ذلك أسهم في خلق تحديات أمنية وسياسية ومصالح اقتصادية واجتماعية متشابكة ومعقدة، جعلت العلاقات بين البلدين خاضعة لمنطق التوتر الدائم والمتجدد، بالإضافة إلى محددات تعد بمثابة ثوابت تتحكم في العلاقات الثنائية بين البلدين.

فقد ظلت العلاقات المغربية - الإسبانية طيلة عدة سنوات مطبوعة بالمد والجزر، وغالبا ما كان يسودها التوتر بوصول الحزب اليميني الإسباني للحكم، لتعرف نوعا من الانفتاح بوصول الاشتراكيين للحكم[3].

إن العلاقات الإسبانية المغربية في شكلها الحالي، ليست سوى مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين. فالتأزم عنوانها الأبرز أو هو القاعدة، قبل

---

(1)- أنظر
- Julien, Charles-André, (2011), « Le Maroc face aux impérialismes: 1415-1956», Edition Jaguar, 549 pages» http://www.ihecs.be/regards/colonisation.htm. Le: 12/12/2008

(2)- عبد العزيز التمسماني خلوق، "المغرب واسبانيا عند نهاية القرن 18: معاهدة فاتح مارس 799. مساهمة في ندوة تحت عنوان:
"تاريخ المغرب الحديث: البنى الداخلية والعلاقات الخارجية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 9-10 فبراير 1990، ص: 23 .

(3)- رغم أنه ليس هناك فرق كبير على المستوى الاستراتيجي بين الحزب الشعبي والحزب الاشتراكي، إذ أن الموقف من مسألة سبتة يكاد يكون من الثوابت الوطنية الإسبانية، حيث تكاد لا تجد بين ألوان الطيف السياسي الإسباني من يعلن خلاف هذا الموقف.
. أنظر
-https://www.afrigatenews.net/a/290870

أن تعود العلاقات الى الانفراج، إذ تعتبر من أقدم العلاقات في العالم، وفي هذا الإطار تؤكد المؤرخة الإسبانية "ماريا روزا دي ماداریاغا" أن "المغرب لم يشكل بالنسبة لإسبانيا قضية سياسية خارجية، وإنما مسألة داخلية امتصت لسنوات كل أنشطة واهتمامات البلد، ووجهت سياسة حكوماته"[1].

العديد من الأسئلة التي تؤثر على العلاقات مع المغرب هي جزء من السياسة الوطنية الإسبانية، كالهجرة، وقضية الصحراء، والمناطق المحتلة في شمال المغرب، والسيادة البحرية، والتهديد الإرهابي وتهريب المخدرات ... مما يؤثر في تحديد طبيعة العلاقة بين البلدين.

وإذا كان المغاربة والإسبان يدركون الأهمية الكبيرة لمفهوم الجوار وتأثير ذلك على سياسات بلدانهما، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز المعرفة المتبادلة، وربط المجتمعين وتفكيك الصور النمطية لدى كليهما... خصوصا وأنه عبر التاريخ، ظهرت صورة سلبية للغاية عن المسلمين بشكل عام والمغاربة بشكل خاص في إسبانيا.

إن طبيعة الجوار، تولد المشاكل والأزمات بشكل دوري حتى تبدو وكأنها جزء من العلاقات الثنائية، وهي الأزمات التي كلما ازداد تشابك المصالح فيها سهل التحكم فيها، وفي المقابل تظل هناك قضايا عالقة، وفي مقدمتها قضية سبتة ومليلية، التي تشكل أحد العوامل التي تطرح تناقض المصالح الوطنية للبلدين في بعض اللحظات، وتجعل الجوار، مهما تقدم، مشوبا بكثير من التوجس والحذر. لاسيما وأن مسألة الصحراء ستصبح مشكلة سياسية إسبانية داخلية، حيث

(1)- أنظر
- María Rosa de Madariaga, (1988), « L'Espagne et le Rif : pénétration coloniale et résistances locales (1909-1926) », Thèse de doctorat en histoire, Paris 1.

ستجد الأحزاب الحاكمة صعوبات في التوفيق بين العلاقات البراغماتية والودية مع المغرب، والمواقف الداعمة لتقرير المصير لصالح الصحراويين[1].

إن التوتر الحاصل أخيرا (2021- 2022) في العلاقات بين البلدين، ليس هو الأول وقد لا يكون الأخير، فتاريخ العلاقات بين الجارين يحبل بتوترات وصلت إلى حد معارك ضارية بين الجانبين في حقب تاريخية متعددة، وهو ما كان له آثار وانعكاسات على نظرة الجارين لبعضهما البعض، حيث يبرز الشك والحذر وعدم الثقة، كلما عادت العلاقات للتوتر من جديد، مما دفع إسبانيا إلى العمل على تطوير سياسة خاصة بالدول المغاربية ككل، وأنها منطقة يجب فهمها بالكامل في ضوء تشابك المصالح والتوترات[2].

وقد ساد لعقود طويلة داخل إسبانيا، بحسب عدد من المؤرخين والمهتمين بالعلاقات المغربية - الإسبانية، أن المغرب هو ذلك الجار الذي ينظر إلى شبه الجزيرة الإيبرية كـ "أندلس مفقود"، وبالتالي من الواجب على إسبانيا أن تحافظ على تفوقها على هذا الجار تفاديا لتكرار عودة "المورو"[3] إلى أراضيها من جديد.

---

(1)- أنظر

-Bernabé López García, (2013), « Le Sahara et les relations hispano-marocaines » Conférence au « Centre d'Etudes Sahariennes » de l'Université Mohamed V, Rabat, 13 juin, p.13.

(2) - أنظر

- Bernabé López García Miguel Hernando De Larramendi, (2011), « Le Maghreb et l'Espagne », in « Le Maghreb dans les relations internationales », Khadija Mohsen-Finan (Dir.), IFRI, CNRS Editions, París, p. 241.

(3)- مورو، مصطلح يشير عموما إلى الناس من أصل مغاربي على وجه الخصوص أو المسلمين بشكل عام. وقد أشار بعض المؤلفين إلى أن استخدام مصطلح مورو في اللغة العامية الحديثة هو مهين للمغاربة على وجه الخصوص والمسلمين بشكل عام.

فصورة "المورو" تقترن في المخيال الإسباني بمدلول قدحي، وهو التعبير الذي يستعمله الإسبان للتدليل على مسلمي الغرب الإسلامي سواء من كانوا في الجزيرة الإيبيرية وفي بلاد المغرب، وأصبح حصريا ً يطلق على المغاربة بعد طرد الموريسكيين سنة 1609 من إسبانيا.

فالمغرب لم يكن بالنسبة لإسبانيا مجرد ذلك الجار الجنوبي "المتخلف"، كما أن إسبانيا لم تكن بالنسبة للمغرب ذلك الجار الشمالي في ضفة أخرى تطل عليه. لقد كان جوارا مقلقا لمئات السنين، وازداد القلق بعد أن أصبحت إسبانيا عضوا في السوق الأوربية المشتركة ثم الاتحاد الأوربي لاحقا، وأصبحت حدودها الجنوبية، بما فيها الثغور المغربية المحتلة حدودا للاتحاد الأوربي.

فالقرب الجغرافي لم يسهم في القرب العاطفي والسياسي بين المغرب وإسبانيا، بقدر ما يعزز الحذر بين الطرفين نتيجة جروح الماضي التي تستمر حتى الآن، وتنفجر بين الحين والآخر.

وقد عاد التوتر البارد ليطبع من جديد علاقة المغرب بإسبانيا، في مشهد يتكرر بين مد وجزر، لاسيما بعد استقبال إسبانيا لزعيم البوليساريو إبراهيم غالي وبهوية مزورة، تنضاف إليها التحركات الإسبانية داخل الاتحاد الأوربي للالتفاف على الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء[1]، بل سعت لدى الإدارة الأمريكية من أجل سحب هذا الاعتراف.

---

(1) - عبرت مختلف الحكومات الاسبانية، بغض النظر عن انتماءاتها اليمينية أو اليسارية، عن الخوف الدائم للقادة الإسبان، بالتحديد من خلال إدراك الوضع الهش لبلدهم في السياق الدولي، خصوصا فكرة أن القوى الأخرى تتخذ إجراءات أو قرارات بشأن منطقة نفوذ إسبانيا دون أخذها في الاعتبار، وكان هاجسهم هو جعل صوت إسبانيا مسموعًا ومنع تهميشه، وبالطبع، كانت بعض القوى مستعدة لدعم إسبانيا، وهذا على وجه الخصوص بسبب عنصر ذو أهمية قصوى لشرح تدخل إسبانيا في السياسة الدولية لهذه السنوات: موقعها الجغرافي الاستراتيجي في مضيق جبل طارق، الممر الإجباري في ذلك الوقت لجزء كبير من التنقل في العالم. ويعتبر هذا العامل الجغرافي هو مصدر القوة الرئيسي لإسبانيا، وهو العامل الذي يجعل اللاعبين الآخرين في الحياة الدولية يهتمون به.

أنظر

- Susana Suerio, (2012), « L'Espagne et la "question marocaine" : la politique méditerranéenne de Primo de Rivera (1923-1930) », Dans Matériaux pour l'histoire de notre temps /3 (N° 107), pages 40 à 43.

وقد ولدت هذه المواقف الإسبانية العدائية قلقا كبيرا لدى المغرب، إذ اتضح أن إسبانيا كانت تلعب لعبة خطرة في ما يتعلق بالوحدة الوطنية والترابية للمغرب بادعائها الحياد ودعم الحل السياسي في خطابها، في حين تنهج سلوكيات ازدواجية مناوئة تثبت عكس ما تقول في قضية مصيرية بالنسبة للمغرب.

فالبلدان تربطهما قضايا مشتركة حساسة، ويجمعهما سجل حافل من المصالح الإستراتيجية التي يفترض أن تدفعهما لعدم التصعيد والتعامل بحذر، رغم الأزمات الصامتة والنقاط الخلافية التي تطفو على السطح. وبالتالي، غدا ارتباك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين متلازمة تظهر وتخبو بين حين وآخر، مما يؤجج المواقف تجاه أهم القضايا والملفات المتمثلة أساسا في سبتة ومليلية والصحراء وملف الهجرة.

وإذا كان أحد أسباب هذا التوجس والحذر بين البلدين أن إسبانيا، لم تغير نظرتها التقليدية تجاه المغرب، رغم موقعها المتقدم، كشريك اقتصادي وتجاري مهم للمملكة، إلا أن الأزمة الأخيرة ومعها باقي الأزمات التي مرت بين البلدين، تعكس طبيعة العلاقات بينهما، المتسمة بالتوجس والشك وعدم الثقة، وأن الأزمة تتكرس وتتجدد، لعدة عوامل، أبرزها الإرث الاستعماري الثقيل، لاسيما وأن الإسبان، لازالوا يحتفظون بنظرتهم تجاه المغرب، باعتباره تحديا، وربما تهديدا محتملا.

إن إسبانيا لا ترغب في حسم المغرب لنزاع الصحراء لصالحه، للحفاظ على مصالحها (إسبانيا)، وهي تبحث عن تمديد نفوذها، معتقدة أن حلّ ملف الصحراء يحيل إلى استكمال الوحدة الترابية للمغرب، وبالتالي المطالبة بسبتة ومليلية.

ثانيا - توتر دائم ومصالح مشتركة

تجمع المغرب وإسبانيا مصالح عديدة وملفات تعاون في المجال الأمني ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز التعاون، وتسليم المجرمين وقضايا الأسرة والأحوال الشخصية، وملف تدفق المهاجرين من جنوب الصحراء، بالإضافة إلى التبادل التجاري والاستثمارات والصيد البحري.

فالمغرب شريك رئيسي لإسبانيا. كما أن إسبانيا تعتبر حاليا الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، إذ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا خلال سنة 2019 إلى أزيد من 15 مليار دولار[1]، وهناك 20 ألف شركة إسبانية لها مصالح بالمغرب، و800 شركة إسبانية مستقرة بالمغرب ورقم المعاملات يزيد سنويا[2].

كما تعتبر إسبانيا أيضا من بين الجهات المانحة الرئيسة فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي أول بلد أجنبي استجاب للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال العمل كشريك لصالح المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في إطار هذه المبادرة[3].

اعتبرت إستراتيجية العمل الخارجي التي نشرتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإسبانية في أكتوبر 2014 المغرب "شريكا لا غنى عنه". وأكدت على

---

(1)- بديع الحمداني، "للسنة السابعة على التوالي.. إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب في سنة 2019"، -https://www.assahifa.com

(2)- أنظر

-https://assahraa.ma/web/2021/155947

(3)- مديرية الدراسات والتوقعات المالية، " نقط حول العلاقات المغربية – الإسبانية مبادلات تجارية متنامية"، أبريل 2015، ص3.

-https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2015/etude_maroc_espagne.pdf

إن الهدف المشترك بين البلدين هو "الاستمرار في نسج شبكة كثيفة من العلاقات والمصالح المتقاطعة". وقد أكد المعهد الملكي الإسباني (إلكانو) في تقرير أصدره سنة 2015 بعنوان "العلاقات المغربية - الإسبانية "[1]، أن المغرب يعتبر، ولأسباب عديدة، من أولويات السياسة الخارجية الإسبانية.

وقد تصدرت إسبانيا البلدان الأوروبية والعالمية كأول شريك تجاري للمغرب على مدى 4 سنوات على التوالي، بما قيمته 15 مليار دولار. كما أن المبادلات التجارية بين البلدين تضاعفت في السنوات الماضية، مسجلة معدلات نمو تجاوزت 10 في المائة سنويا منذ عام 2011[2].

وقد بلغ التقارب بين المغرب وإسبانيا أوجه بتوقيع معاهدة الصداقة والجوار والتعاون في يوليوز 1991، التي سمحت بفتح قنوات للاتصال المستمر، وتنظيم لقاءات دورية للتشاور والتنسيق على أعلى المستويات. ولم تقتصر أهداف هذا الإطار على زيادة التبادل ودعم الشراكة والتعاون في المجال الاقتصادي والوصول إلى تفاهمات بشأن القضايا التي تهم البلدين كمشكلات الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة واتفاقات الصيد البحري وتنافس المنتوجات الزراعية للبلدين على السوق الأوربية، بل ساعد في مناسبات عديدة على تلطيف الأجواء وتيسير التعامل مع ملفات حساسة كالخلاف حول سبتة ومليلية والتنقيب عن النفط قبالة السواحل المغربية وجزر الكناري، فضلا عن المواقف من تطورات قضية الصحراء.

---

(1)- أنظر

-Gonzalo Escribano, « Le Maroc et l'Espagne: vers une relation économique rénovée », Econostrum, 1/6/2015.

-https://www.econostrum.info/Le-Maroc-et-l-Espagne%C2%A0-vers-une-relation-economique-renovee_a20299.htm

(2)- أنظر

-http://www.chaabpress.com/news71538.html

وعلى الرغم من أولويتها، لم يتم تطوير أية سياسة واضحة لإسبانيا ذات أهداف محددة وإجماع أساسي حول الموارد والتدابير لتوجيهها تجاه جارها الجنوبي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا القصور والتقلبات، اتسمت العلاقات الإسبانية - المغربية باستقرار نسبي مع توترات تظهر وتخبو حسب الأحداث والمواضيع.

ولعل هذا الاستقرار في المؤسسات وآليات صنع القرار لا ينبغي أن يؤخذ على أنه أمر مفروغ منه، لا سيما في وقت يواجه فيه البلدان تحديات داخلية كبيرة، وحيث يتعين التغلب على عدة أزمات متزامنة، خصوصا وأنه كان من المفروض أن تجعل العلاقات الاقتصادية المهمة التي تجمع البلدين من العلاقات الدبلوماسية والسياسية في مستوى متقدم، وأن التفاهمات الكبرى بين الطرفين من شأنها تجاوز كل المشاكل بينهما.

إلا أن ارتباك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين أصبح متلازمة تظهر وتخبو بين حين وآخر، ويؤججه الموقف من أهم القضايا المتمثلة أساسا في سبتة ومليلية والصحراء وملف الهجرة[1].

وإذا كان الطرف الإسباني من خلال الحكومة التي يقودها الاشتراكيون، يعول على الجانب المغربي للاستمرار في التعاون حول قضايا الهجرة والإرهاب والصيد البحري والتبادل التجاري والاستثمار، فإن المغرب لم يعد مستعدا للتعاون في قضايا من هذا القبيل فقط، ولكنه يريد نقاش قضايا سيادة المغرب على الصحراء وترسيم الحدود البحرية ووضعية سبتة ومليلة. وبالتالي، فما يريده

(1)- أنظر
-Yousra Abourabi, (2016), « Les relations internationales du Maroc : Le Maroc à la recherche d'une identité stratégique » In « Le Maroc au présent » Baudouin Dupret, Zakaria Rhani, AssiaBoutaleb, et al, Collections : Description du Maghreb, Centre Jacques-Berque, Maktabat al-Maghreb, pp. 569-604

المغرب هو شراكة استراتيجية متوازنة، على عكس إسبانيا التي تريد تعاونا حول قضايا غير خلافية فقط.

من ثمة، لا يمكن استيعاب مسار العلاقات الإسبانية - المغربية وفهم تقلباتها دون إلقاء نظرة على التحولات التي مر بها المنظور الاستراتيجي الذي يحكم سياسة إسبانيا الخارجية[1].

وهكذا؛ لازالت فكرة المصالح المتضاربة تؤثر في هيكلة جزء كبير من التفكير الاستراتيجي الإسباني تجاه للمغرب، ويبدو من خلاله أن إسبانيا غير قادرة إلى حد ما على استيعاب واقع معقد بشكل متزايد، فالمغرب وإسبانيا تغيرا بشكل كبير، فضلا عن السياقين الإقليمي والعالمي. وبالتالي فهذه النظرة أصبحت غير قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة الجديدة وما تتطلبه من اعتماد متبادل للعلاقات الثنائية في إطار من التكامل، لاسيما، وأن العلاقات بين البلدين قد عرفت قطيعة لم نشهدها منذ عقود، مما ينذر بتحولات أمنية وجيو- استراتيجية كبرى، خصوصا أن المغرب وإسبانيا تربطهما شبكة قوية ومتداخلة ومعقدة من المصالح والعلاقات والتداخلات، قد تتأثر كلها سلباً باستمرار التوتر أو استفحاله وبلوغه درجات أسوأ..

إن التعقيد والتوجس هما سمتان ميزتا العلاقات بين إسبانيا والمغرب تقليديا. فالقرب الجغرافي، ووجود جالية مغربية كبيرة في إسبانيا والاختلافات السياسية والديموغرافية والثقافية، وإن كانت عاملا أساسيا وأرضية خصبة للخلافات والاحتكاكات. فإنه مع ذلك، فإن هذه الحقائق نفسها تشكل أسبابا

(1)- محمد فال ولد المجتبى، "نحو منعطف جديد في علاقة إسبانيا بالمغرب؟".
https://www.aljazeera.net/opinions/2012/8/6

لمزيد من التعاون والبحث عن صيغ تكامل مفيدة للشريكين، خاصة عندما تتدخل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة لدى البلدين[1].

كما تجب الإشارة إلى أن العلاقات ذات الطبيعة الدبلوماسية والسياسية بين المغرب وإسبانيا كانت بصفة عامة غير مستقرة وغالبا ما تعرف فترات توتر تطول أو تقصر، لكن ذلك لم يمنع تطور العلاقات الاقتصادية والأمنية بين البلدين وتنامي المصالح بينهما. فالعلاقات المغربية - الإسبانية أعمق وأكبر من أن تتطور إلى القطيعة، خصوصا وأن إسبانيا تعتبر أول شريك تجاري للمغرب[2]، كما أنه لا يمكن فهم ما يقع دون استحضار الملفات العالقة بين الطرفين.

فإذا كان المغرب الرسمي لا يثير موضوع تحرير المدينتين المحتلتين والجزر بصفة علنية، وأنه ما زال يحافظ على العرض الذي قدمه الملك الراحل الحسن الثاني بخصوص إحداث خلية مشتركة مغربية - إسبانية تفكر في حل يحفظ سيادة المغرب والمصالح الإسبانية التي أصبحت أمرا واقعا بحكم طول فترة الاحتلال، فإن المغرب الشعبي وأغلب القوى السياسية لا يخفيان أن الأمر يتعلق باستعمار استيطاني كلاسيكي يجب أن ينتهي، لكن الجميع مقتنع بأن حسم موضوع الصحراء المغربية هو الأولوية اليوم.

---

(1)- أنظر

-Haizam Amirah Fernández, (2016), « Espagne-Maroc : relation dynamique, voisinage complexe », Afkar/Idées, n.49,printemps.

(2)- يعد المغرب الشريك الأول لإسبانيا خارج الاتحاد الأوروبي، فيما تصنف إسبانيا على أنها الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى المغرب، فقيمة المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا خلال سنة 2019، بلغت 15 مليار دولار، بزيادة بمليارَي دولار، عن الشريك التجاري الثاني للمغرب، وهي فرنسا التي بلغ رقم المعاملات التجارية معها إلى 13 مليار دولار. كما أن أزيد من 20 ألف شركة إسبانية تصدر منتجاتها نحو المغرب، بينما تتمركز أكثر من 800 شركة بالمملكة وأكثر من 600 شركة لديها أسهم في شركات مسجلة في المغرب. فالمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تشكل النواة الصلبة للنسيج الاقتصادي الإسباني، وجدت في السوق المغربية متنفسا لها بعد الأزمة التي أصابت الاقتصاد الإسباني الهش قبل عشرة أعوام. لتفاصيل أكثر أنظر بديع الحمداني، مرجع سابق.

ولا يجب أن ننسى أن غالبية النخب الإسبانية من سياسيين وإعلاميين ومثقفين وحتى المواطن البسيط، يقرون ضمنا بأن المغرب سيسعى في مرحلة ما إلى طرح موضوع تحرير المناطق المحتلة، لذلك وبشكل واعٍ جدا، يستثمرون بشكل مباشر أو غير مباشر في تمديد النزاع المفتعل في الصحراء المغربية مع ازدواجية في موقف إسبانيا من ملف الصحراء، بما يجعلها تحافظ من جهة على مصالحها مع الجزائر التي تحتاج إلى امداداتها خصوصا من الغاز الطبيعي، وفي نفس الوقت تحافظ على علاقات طبيعية مع المغرب دون موقف صريح من ملف الصحراء، مع العمل على إشغال المغرب واستنزاف مقدراته وتعطيل تنميته.

فإسبانيا لا تسعى إلى إيجاد حل لقضية الصحراء، خشية أن يدفع ذلك المغرب إلى التفكير بجدية في المطالبة باسترجاع كل أراضيه وجزره المحتلة من قبلها في البحر الأبيض المتوسط.

وإذا كان البعض يعتبر أن الأزمة بين مدريد والرباط تظل مناسباتية رغم اختلاف الحيثيات، وأنه لا يمكن أن تؤدي إلى التصعيد النهائي من الجانبين، فإنه يمكن تحليل أبعادها بناء على توجهات السياسة الخارجية الجديدة لإسبانيا تجاه المغرب خلال المدة الأخيرة (2021- 2022)، المبنية على الواقعية السياسية، والرامية إلى التأثير على المغرب على المستوى الجيو- استراتيجي، بالتحالف مع خصوم الوحدة الترابية، لعرقلة السبيل الوحيد لحل النزاع حول الصحراء ألا وهو الحل السياسي المؤيد من قبل مجلس الأمن الدولي، خاصة بعد اعتراف الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب بمغربية الصحراء وإحداث قنصليات بمدينتي العيون والداخلة.

إن إسبانيا تعيش مشاكل اقتصادية وأزمة في الطاقة، ولمواجهة هذا الوضع تبحث عن أسواق خارجية وتسعى لتكثيف استثماراتها في بلدان المغرب العربي خاصة، وفي إفريقيا عامة، ولهذا السبب تحاول خلق علاقات اقتصادية وأمنية مع أكبر عدد مكن من دول هذه المنطقة. لذلك، فهي لم تقتصر على علاقتها بالجزائر، بل تسعى إلى توسيع هذه العلاقات لتشمل دولا مغاربية أخرى مثل موريتانيا وتونس وليبيا.

فالمنطقة المغاربية تحظى بأولوية في السياسة الخارجية الإسبانية ، بالنظر لعوامل مثل القرب الجغرافي والروابط التاريخية وكثافة التبادلات البشرية والاقتصادية والثقافية[1]، ولعل الزيارة الرسمية لرئيس حكومة إسبانيا "بيدرو سانشيز"، يوم الخميس 03 يونيو 2021، إلى ليبيا لها أكثر من دلالة، فإسبانيا ، نشاهدها اليوم تبحث عن موقع قدم بهذا البلد الغني بالنفط، لتعزيز حضورها الاقتصادي للشركات الإسبانية وعلى رأسها الشركات العاملة في مجال الطاقة، وللاستفادة من النفط الليبي، والبحث لها عن ممر إلى دول الساحل، عوض ممر "إسبانيا – المغرب – موريتانيا".

ورغم العلاقات التاريخية بين المملكة المغربية ونظيرتها الإسبانية المبنية على الشراكة والتعاون في مجالات عدة، أساسها المجال الاقتصادي والثقافي والأمني، فإن إسبانيا صارت تنظر إلى المغرب كمنافس جيو- استراتيجي على مستوى القارة الإفريقية، بعدما كانت آخذة عليه صورة نمطية كمستعمرة سابقة وك "بلد متخلف".

---

(1)- أنظر
http://www.exteriores.gob.es/Portal/es/PoliticaExteriorCooperacion/OrienteProximoMagreb /Paginas/EspElMagreb.aspx

دخلت العلاقات السياسية بين البلدين مؤخرا منعطفا جديدا في ظل تراكم المواقف السلبية للجار الشمالي إزاء قضية الوحدة الترابية.

وقد يبدو لدى البعض أن انفجار الأزمة كان أمرا منتظرا، وذلك بسبب خلافات عميقة بين البلدين حول عدة قضايا تتداخل فيها المصلحة والانتهازية خاصة بعد:

*** إنشاء ميناء طنجة المتوسطي بما يشكل منافسة قوية للتجارة البحرية الإسبانية، التي كانت دائما تسعى إلى الاستحواذ على المجال البحري بالبحر الأبيض المتوسط، لاسيما وأن المغرب مقبل على تشييد المزيد من الموانئ الضخمة، من أبرزها ميناء الداخلة الأطلسي جنوب المملكة، وميناء الناظور غرب المتوسط، في أفق تعزيز دوره كملتقى طرق اقتصادي قاري ودولي.**

*** الدور المتزايد للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء خصوصا بالنظر إلى ثقله الاقتصادي باعتباره ثاني مستثمر إفريقي بالقارة الإفريقية، لاسيما مع إطلاقه لمشاريع عملاقة مع شركاء أفارقة مؤخرا، مثل إنشاء أكبر معمل للأسمدة بإثيوبيا، وإطلاق مشروع إنجاز خط إقليمي لأنابيب الغاز مع نيجيريا. علما بأن إسبانيا لها استثمارات مهمة بعدد من الدول الإفريقية، وتنظر إلى المغرب كمنافس جيو-استراتيجي، وتخشى أن يهيمن المغرب على أكبر الاستثمارات بالقارة السمراء.**

*** إقرار البرلمان المغربي لمشروعي قانونين لترسيم الحدود البحرية للمملكة المغربية[1] وينشئان منطقة اقتصادية خالصة يبلغ مداها 200 ميل بحري في المياه**

(1)- القانون رقم 37.17 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 2 مارس 1973 المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية وكذا القانون رقم 38.17 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية تم نشرهما بالجريدة الرسمية يوم الاثنين 30 مارس 2020. وبالتالي فالمجال البحري المغربي، على الواجهة الأطلسية، أصبح تحت سيادة المملكة المغربية.

الواقعة بين الصحراء المغربية مع جزر الكناري الواقعة تحت سيطرة إسبانيا. وهو ما سيساعد المغرب على استغلال الموارد الطبيعية والثروات الباطنية الموجودة في قاع البحر بمحاذاة السواحل المغربية في الجنوب.

وقد سبق لترسيم الحدود البحرية للمغرب أن أثار حفيظة إسبانيا التي رفضت هذه الخطوة الأحادية، لاسيما وأن هناك دراسات أثبتت وجود اكتشافات معدنية بجبل تروبيك[1]، مما قد يؤدي إلى مزيد في حدة المواجهة بين البلدين[2].

*** التوجس الإسباني من التسلح المغربي، إذ حذر تقرير إسباني صادر عن معهد الأمن والثقافة، مما اعتبره، "برنامجا للتسلح الطموح الذي ينفذه المغرب في السنوات الأخيرة"[3].**

---

(1)- وفق تقارير إعلامية، فإن جبل "تروبيك" الموجود على عمق 1000 متر تحت سطح البحر، يحتوي على ثروات ضخمة، واحتياطيات هائلة من المعادن والغازات والثروات الطبيعية. ومن أبرز تلك الثروات التيلوريوم والكوبالت والنيكل والرصاص والفاناديوم والليثيوم، وهي عناصر تستخدم في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية واللوائح الشمسية والهواتف الذكية، وتقدر احتياطيات جبل "تروبيك" من التيلوريوم بنحو 10 بالمئة من الاحتياطي العالمي، في حين يحتوي على مخزون ضخم من الكوبالت يكفي لتصنيع أكثر من 270 مليون سيارة كهربائية، وهو ما يمثل 54 ضعف ما تمتلكه جميع دول العالم من هذا النوع من السيارات الحديثة والصديقة للبيئة، وفق ذات التقارير.

لتفاصيل أكثر أنظر

https://www.aa.com.tr/ar/-

(2)- أشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية على أن المطالب الإسبانية تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي لأن الجزر لا تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول في ترسيم مناطقها البحرية.

أنظر

https://medias24.com/2021/10/03/tresors-caches-du-mont-tropic-mythe-ou-realite-

(3)- أنظر

- Guillem Colom Piella, Guillermo PulidoPulido et Mario GuillamóRomán, (2021), « Marruecos, El Estrecho de Gibraltar y La AmenazaMilitarSobreEspaña » Instituto De Seguridad y Culura, Abril.

وقد استعرض التقرير مختلف التعزيزات العسكرية التي قام بها المغرب خلال السنوات القليلة الماضية لتعزيز تفوقه العسكري والإقليمي.

فالتسلح الذي يقوم به المغرب في الفترة الأخيرة وكذا اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المملكة على الصحراء المغربية، يمكن أن يؤدي، بحسب التقرير، إلى زيادة المخاطر في منطقة مضيق جبل طارق والتهديد العسكري لإسبانيا، مع "عواقب سلبية وغير مستقرة على الحدود الإسبانية ".

* الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء، والمعارضة القوية من قبل إسبانيا، والتي حاولت حث الإدارة الأمريكية بالتراجع عن هذا الاعتراف، فضلا عن مناوراتها داخل أروقة الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف أوروبي موحد في الموضوع.

لذلك، فإن المغرب كان واعيا كل الوعي بالمخططات الإسبانية التي تتعارض مع العلاقات التاريخية التي تربط البلدين، والتي يجب أن تكون مبنية على التعاون والصدق والشفافية. وقد شكّلت استضافة زعيم البوليساريو من قبل السلطات الإسبانية النقطة التي أفاضت الكأس.

ولعل الموقفين الأخيرين يظهران إلى أي حد هناك تقلّب في الموقف الإسباني من نزاع الصحراء، بين تأييد "تقرير المصير" في النزاع تارة، وتقديم تطمينات للمغرب بعدم إصدار موقف غير ودي ضد مصالحه.

وتحرص إسبانيا على المحافظة على توازن في علاقاتها مع المغرب والجزائر المؤيدة للبوليساريو، على اعتبار أنها تريد التوفيق في سياستها نحو البلدين وليس اللعب على التناقضات والمحاور كما كان الشأن في الماضي. كما أنها لا تريد أن تفهم أن الأمور تغيرت في المنطقة، ومازالت تؤمن بمنطق الإملاءات.

لقد تغير المغاربة وتغير الإسبان، لكن، مازال هناك مجهود كبير نفسي وفكري وأخلاقي، يجب بذله من الطرفين، لأن عقد الماضي التي أفرزتها قرون من التجاور تخللتها مشاعر مختلطة من الحقد والحسد والاحتقار من الجانبين، وإن كانت لحظات الانفراج الحذر تبقى المعيار المعمول به لتفادي الأسوأ، وتجاوز التشجنات التي تعيشها دوريا العلاقات المغربية - الإسبانية [1].

خاتمة:

كثيرة هي ملفات الخلاف التي تثار بين الفينة والأخرى بين المغرب وإسبانيا، لكن كلما تعزز التبادل الاقتصادي والتجاري إلا وقلت المخاطر السياسية بين الطرفين. لذا وجب تعزيز المصالح المشتركة بينهما.

إن الأزمة بين المغرب وإسبانيا استوفت مكونات الأزمة السياسية الحقيقية، بما يعني أن بناء أسس جديدة للعلاقات أصبح ضروريا لعودة هذه الأخيرة كما كانت، لاسيما وأن المصالح المشتركة تسائل الطرفين، وتحكم عليهما بتقوية التقارب بينهما، خاصة وأن العامل الجغرافي ثابت ولا يتغير، إذ سيظل المغرب في الضفة الجنوبية للمضيق وإسبانيا في ضفته الشمالية. لذا فالحوار مسألة ضرورية بهدف تحويل الخلافات المشتركة إلى فرص للتعاون تؤسس لعلاقات جديدة قائمة على التعايش والاحترام المتبادل.

وما يمكن استنتاجه، وبناء على التحولات الأمنية في المنطقة، أن المغرب أصبح يشكل العمق الاستراتيجي لإسبانيا، ومن خلالها أوروبا، فيما أضحت

(1)- عبد الصمد بن شريف، "المغرب وإسبانيا.. الجوار الصعب ومواريث الماضي"، 14 مارس 2015. https://www.alaraby.co.uk-

سبتة قلعة لتجنيد الجماعات الجهادية المتطرفة. والمغرب من هذا المنطلق، يمكن أن يفاوض على سبتة ومليلية، بناء على الملف الأمني والمخاطر التي باتت تشكلها ما تسمى "الأممية الجهادية". ومن زاوية جيو-سياسية، وبحكم أن المغرب لم ينزلق إلى الأسوأ، فإن إسبانيا ترى فيه نموذجا للاستقرار في شمال إفريقيا، وأصبحت له أهمية استراتيجية كبرى متزايدة.

إننا في حاجة حتمية لتقاسم المصالح بين البلدين وتكاملها، وأنه إذا كانت بعض مخلفات وبقايا التاريخ السلبية ما زالت تمارس وظائفها وتأثيراتها المعاكسة لمنطق هذه المصالح وهذه الشراكة متعددة المستويات، فإنه يتعين على من يغذي ويعمل على تحصين هذه البقايا أن يتحرك صوب المستقبل، وأن ينصت صناع القرار السياسي والاقتصادي في مدريد، برزانة وحكمة، إلى حقوق ومطالب الضفة الأخرى، لا أن ينظر إليها كطرف أو كرقم باهت في المعادلات الجيو-استراتيجية والجيو- سياسية[1].

فعندما تتقاطع الجغرافيا مع التاريخ، وتتشعب علائقهما، يصير صعبا، بل مستحيلا القفز على ما ينسجانه سويا من قيم وثقافات وسلوكيات وتصورات.

إنهما الآلة الجبارة التي صاغت، عبر مختلف الأزمنة، ونحتت ذاكرة مشحونة بأفراح الماضي وجراحه، ومؤثثة بانشغالات الحاضر وهمومه وقلقه ومسكونة برهانات المستقبل وتحدياته والتباساته. وبما أن المغرب وإسبانيا يتقاسمان تاريخا مشتركا، ويجمعهما قدر جغرافي ينطوي على تناقضات ومفارقات كثيرة، فإنه من الطبيعي أن يفكرا معا، وبعمق، في الأشكال الأكثر نجاعة ومرونة وديناميةً، لجعل الحوار والتفاهم بينهما جسراً دائما ومتماسكاً، يصعب على

(1)- عبد الصمد بن الشريف، نفس المرجع.

التوترات السياسية الظرفية، والأمزجة المتشنجة، أن تعصف به، أو تعرضه لتصدعات واهتزازات[1].

كما أن النموذج الديمقراطي الإسباني الذي تم فيه الانتقال الديمقراطي سلمياً، من دون إطلاق أي رصاصة، كان مغريا للغاية للطبقة السياسية المغربية. فالطبقة السياسية الإسبانية أنجزت، بذكاء وبراغماتية ومسؤولية، مسلسل التحديث والتعددية السياسية والثورة الإعلامية، مما حقق طفرة اقتصادية نتيجة التطور السياسي والإعلامي. واللافت أنه في منتصف السبعينيات، كانت فرص متكافئة بين البلدين للوصول إلى الديمقراطية والحداثة والتقدم، غير أن إسبانيا وصلت بسلام إلى مرفأ الديمقراطية والحداثة والتقدم، على أساس الثقة والاحترام الذين كانا من قواعد التعامل السياسي في إسبانيا، فيما أضاع المغرب الفرصة، بسبب عدم الثقة بين مكونات الطبقة السياسية وأجواء القمع والصراعات الداخلية وحرب الصحراء.

كما يجب التأكيد دائما على أنه في العقود الأخيرة أصبحت العلاقات بين المغرب وإسبانيا أوسع وأعمق وأكثر ترابطا. لكن على الرغم من هذا التطور، يتفق الجانبان على أنه لا يزال هناك طريق طويل لجعل هذه العلاقات أقوى وأكثر فائدة ودائمة. ففي العديد من المجالات، فإن مستويات التعاون والتبادل أقل بكثير من الإمكانات الموجودة بين دولتين متجاورتين مع وجود أوجه تكامل مهمة.

(1)- عبد الصمد بن الشريف، مرجع سابق.

السياسة الخارجية المغربية تجاه دول الجوار

==========

د. محمد الزهراوي

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري

جامعة شعيب الدكالي بالجديدة.

ثمة تحولات إقليمية طارئة ومتغيرات دولية معقدة تستدعي التحليل والبحث بغية استشراف خريطة التموقعات والتحالفات بالنسبة للمملكة، لاسيما وأن بعض المناطق الحيوية كالرقعة المغاربية تعيش على إيقاع تجاذبات وتقاطبات سياسية وعسكرية غير مسبوقة.

حيث إن محاولة فهم وتحليل الدوافع والمحددات التي تؤثر في صناعة القرار المغربي على المستوى الخارجي، يستلزم وضع السياسة الخارجية المغربية تحت المجهر خلال السنتين الأخيرتين، وذلك بالنظر إلى حالتي "الانكماش" و"التردد" اللذين طبعا تعامل المملكة مع بعض الملفات والقضايا الإقليمية الحساسة التي تمس أمنه القومي وموقعه ومركزه المغاربي والإفريقي على الحوض المتوسطي.

وهناك محطات وأحداث ومؤشرات عديدة؛ تؤكد أن ثمة تراجع بطعم الرتابة بات يطبع الجسد الدبلوماسي المغربي، خاصة فيما يتعلق بالاختيارات

والتموقعات إزاء الملفات الطارئة كالملف الليبي والخليج في ظل بروز نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

من الناحية النظرية، يمكن الاستعانة ببعض النظريات التي تهم حقل السياسات الخارجية، باعتباره حقلا فرعيا ضمن حقل العلاقات الدولية، وذلك من خلال استحضار بعض المقاربات والتفسيرات، سواء التي تعتبر السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل بين العوامل الدائمة والمؤقتة وتقلبات البيئة الدولية، أو المقترب الذي يركز على تأثير متغير القيادة السياسية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، وهنا لا يمكن دراسة صنع القرار بمعزل عن الدراسات النفسية والاجتماعية[1].

وبالعودة إلى السياسة الخارجية المغربية في السنتين الأخيرتين، يلاحظ أنها اتسمت بثلاث خصائص أساسية، أولا؛ تراجع على مستوى إيقاع وديناميةاللقاءات والتحركات، ثانيا؛ الانكماش والانزواء إلى الوراء على المستويين الإقليمي والعربي، ثالثا؛ التموقع ضمن خانة "عدم الاصطفاف" مما جعل الرباط تنتج مواقف رمادية غامضة ومتذبذبة إزاء عدة ملفات.

وقبل الخوض في كيفية تعاطي المغرب مع التحولات الإقليمية والدولية، لابد من الإشارة إلى أن محددات التأثير والقوة والقدرة على المناورة في المجال الدبلوماسي، بغية التموقع بشكل جيد على مستوى خريطة التحالفات والتوازنات في ظل المتغيرات الجيوسياسية، ترتبط بشرطين أساسيين:

– الأول، دينامية وحركية رئيس الدولة على المسرح الدولي، أجندة اللقاءات، الزيارات، طبيعة وكيفية تصريف المواقف.

(1) - LYNCH, C. M. et KLOTZ, Audie. Le constructivisme dans la théorie des relations internationales. Critique internationale, 1999, vol. 2, no 2, p. 51-62.

– الثاني، مدى قدرة الجهاز الدبلوماسي على خلق هامش للتحرك والفعل والمبادرة ضمن خريطة ومناطق الاشتباك والتنافس والصراع.

وارتباطا بهذين الشرطين، فالأنشطة واللقاءات والأجندة الملكية التي تشكل دعامة قوية للعمل الدبلوماسي، كانت محدودة سنة 2019 من الناحية الكمية والنوعية مقارنة بالدينامية التي سجلت خلال السنوات السابقة، حيث لم تسجل أية زيارة عمل خارجية للملك، فيما لم يتجاوز مجموع اللقاءات داخل المملكة سبعة استقبالات، (فيديريكاموغيرني الممثلة السامية للاتحاد الأوربي، ووزير خارجية روسيا، العاهل الإسباني، الأمير البريطاني هاري وعقيلته، الملك الأردني، البابا فرانسيس، المستشار الأول لترامبجاريد كوشنير).

أما على صعيد تحركات الجهاز الدبلوماسي، فقد سجل أن ثمة حركية ودينامية على مستوى تدبير ملف الوحدة الترابية خاصة، فيما يتعلق بفتح قنصليات لدول إفريقيا في اقليمي العيون والداخلة من طرف جزر القمر[1]، غامبيا[2]، الغابون[3]، غينيا[4]، إفريقيا الوسطى[5]، ساوتوميوبرنسيب[6]، لكن؛ بالمقابل، عجزت الدبلوماسية المغربية على مجاراة التحولات الجيوسياسية، وبدا جليا في عدم قدرتها على خلق هوامش للفعل وإنتاج مواقف قوية، واضحة تجاه بعض الملفات الحيوية بالنسبة للمغرب.

---

(1)- يومه الأربعاء 18 ديسمبر 2019 بالعيون.
(2)- يومه الثلاثاء 07 يناير 2020 بالداخلة.
(3)- يومه الجمعة 17 يناير 2020 بالعيون.
(4)- يومه الجمعة 17 يناير 2020 بالداخلة.
(5)- يومه الخميس 23 يناير 2020 بالعيون.
(6)- يومه الخميس 23 يناير 2020 بالعيون.

أولا-الملف الليبي من التردد إلى التموقع ضمن المنطقة الرمادية

قام المغرب خلال سنتي 2013 و2014 بمجهودات دبلوماسية كبيرة تجاه الملف الليبي توجت سنة 2015 باحتضان المملكة "اتفاق الصخيرات" الذي تم توقيعه تحت رعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الأزمة، حيث بدأ العمل به من طرف مختلف القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016[1].

لكن، هذا الاتفاق الذي عوّل عليه مختلف الفرقاء من داخل ليبيا وخارجها، لإخراج ليبيا من أزمتها المتفاقمة، أضحى مع مرور الوقت مجرد حبر على ورق، لاسيما بعد تدخل أطراف دولية وعربية ودعمها للجنرال المتقاعد خليفة حفتر. إذ لم يتوقف الدعم عند حدود الاعتراف السياسي بهذا العسكري المتمرد، بل وصل الأمر إلى تقديم كل أشكال الدعم من سلاح وعتاد إلى مليشياته من لدن المحور الروسي/ الإماراتي/ المصري/ السعودي، ومحاولة شرعنة تدخلات تلك المليشيات محليا ودوليا في مواجهة حكومة الوفاق.

عندما اشتد الصراع والاشتباك العسكري بين حكومة الوفاق المدعومة سياسيا وإعلاميا من قبل عدة قوى إقليمية ودولية كإيطاليا وتركيا وقطر والجزائر، وبين ميليشيات حفتر المدعومة سياسيا وعسكريا من قبل المحور الروسي الإماراتي/ المصري، اكتفت الرباط بترديد خطابات ومواقف محتشمة مناصرة لحكومة الوفاق باعتبارها من أبرز مخرجات اتفاق الصخيرات.

(1)- جاء في أبرز بنود اتفاق الصخيرات: توحيد السلطتين المتنازعتين على الحكم منذ سنة ونصف في حكومة وحدة وطنية، تعمل إلى جانب مجلس رئاسي، وتقود مرحلة انتقالية تمتد لسنتين وتنتهي. بالإضافة إلى أن طرابلس ستكون مقرا للحكومة التي سيرأسها بحسب الاتفاق فايز السراج، على أن تضم 17 وزيرا، بينهم امرأتان.

يمكن فهم وتفهم الموقف المغربي المهادن لكافة الأطراف، وذلك بالنظر إلى التوازنات وصراع مراكز القوى الذي يخاض على الرقعة الإفريقية، لاسيما فيما يتعلق بتوسيع دائرة الحلفاء والمناصرين للوحدة الترابية، إذ شكل الموقف المصري المناصر للوحدة الترابية من خلال عدم عقد الترويكا[1] طيلة السنة التي ترأس فيها السيسي القمة الإفريقية، أحد العناصر التي جعلت المغرب ينتج مواقف متوازنة إزاء الأزمة الليبية، دعم حكومة السراج، دون الاصطدام بالمحور المعادي لهذه الحكومة.

معادلة صعبة ومعقدة أنهكت الرباط وأدخلتها ضمن خانة الدول غير المؤثرة في الصراع الليبي، إذ ستقع تغيرات لاحقا ربما ساهمت في تهميش الدور المغربي المفترض، خاصة بعد إقرار البرلمان التركي السماح بإرسال مساعدات عسكرية لتقديم الدعم لحكومة السراج في مواجهة الجنرال حفتر. تدخلات واشتباكات دبلوماسية وعسكرية أدخلت الملف الليبي إلى مرحلة جديدة، تتطلب حدّا أدنى من الاصطفاف والتموقع وخلق هوامش للتحرك والمناورة وفق توازنات معينة، وتصريف المواقف بطرق دبلوماسية مؤثرة سواء كانت ناعمة أو خشنة على الساحتين الدولية والإقليمية.

إن نهج المملكة، سياسية "عدم التموقع" إزاء العديد من الملفات الساخنة مثل الملف الليبي، أفضت إلى حالة من الانكماش والتذبذب على مستوى المواقف

---

(1)- الترويكا عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد. وقد استخدم مصطلح الترويكا الذي يعني في الروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام 1960م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلا من واحد. ومنذ ذلك الزمن بات وجود 3 مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا. ثم تطور المفهوم وبات أي نظام أو تجمع سياسي لا تكون فيه الكلمة لشخص واحد تسمى ترويكا، فبدأ استعمال ترويكا الأحزاب أي أن الأحزاب الثلاثة تكون مشكلة لهذا التحالف من دون سلطة مطلقة لأحد.

والأدوار والاختيارات. ولم تدرك المملكة ذلك، إلا عندما استفاقت على وقع إقصاء وتهميش مقصودين بشأن مؤتمر برلين.

ثمة تحولات طارئة على المسرح الدولي عامة، والفضاء المغاربي خاصة، لم تتفاعل معها الدبلوماسية المغربية بالشكل المطلوب، أو لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء استقراء الأحداث وترتيب الأوراق وتشكيل المواقف، إذ دخلت تركيا على خط الأزمة الليبية عبر الدبلوماسية الخشنة منافسة بذلك التلويح المصري بالتدخل العسكري لدعم حفتر، وانفتاح سفارة أمريكا في طرابلس على كافة الفاعلين المحليين والدوليين، ومحاولة الجزائر العودة دبلوماسيا كلاعب أساسي في الرقعة المغاربية بعد انزواء اضطراري بفعل الأوضاع الداخلية واكراهات الحراك الشعبي[1] الذي يقارب السنة.

إن الحسابات والتقديرات المغربية السابقة لم تسعف المملكة في التموقع بشكل جيد على رقعة الصراع الليبي.

ولا تخلو المواقف الجزائرية في هذا الخصوص من الحسابات والتكتيكات التي تندرج في إطار التنافس الإقليمي التقليدي مع المغرب، حيث غدت وكأنها تحاول إقصاء المملكة من أية مبادرة تجاه الأزمة الليبية، ومحاولة "توثيق وشرعنة" التدبير الإقليمي الحصري للملف الليبي بعيدا عن أي تنافس مغربي رغم المرجعية الأممية لاتفاق الصخيرات، حيث تمكنت من عقد اجتماع على أراضيها يوم 23 يناير من هذه السنة لوزراء خارجية 6 دول جوار لليبيا، وهي مصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر، إلى جانب مالي، وذلك لبحث آخر تطورات الوضع، ودعم مخرج سياسي للأزمة.

(1)- الذي انطلق يومه الجمعة 22 فبراير 2019.

إن مخرجات لقاء برلين، واستقبال الجزائر لكافة أطراف المحاور المتصارعة، خاصة رئيس تركيا ووزير خارجية الإمارات وقبله مصر، والحديث عن قيامها بوساطة بين تركيا والإمارات، هذا، بالإضافة إلى التنسيق الجزائري/ الألماني، كلها مؤشرات تؤكد أن المغرب بات إلى حد ما على هامش النزاع. غير أن عودته وإعادة تموقعه ضمن دوائر التأثير باتت مشروطة بتجاوز العوامل وفكّ الخيوط والقيود التي أعاقته، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة مستويات:

الأول: إعادة النظر في نهج المملكة ل "سياسة اللاتموقع" في هذا الملف وفق الحسابات والتكتيكات والمحاذير التي سبق ذكرها؛

الثاني: البحث عن دعامة ميدانية حاضنة للمغرب ضمن النسيج الثقافي والعرقي الليبي، مثل الجزائر، التي تمكنت من اختراق مجموعة من القبائل الليبية، لاسيما وأن هذه الأخيرة لا تزال تشكل رقما صعبا في المعادلة السياسية والعسكرية والأمنية، حيث عملت هذه القبائل بعد الإطاحة بمعمر القذافي في فبراير 2011 على تشكيل تنظيمات مسلحة بديلة عن الجيش والشرطة في ظل الفراغ المؤسساتي السائد، وتبعا لذلك لا يمكن الوصول إلى حل أو توافق بعيدا عن المكون القبلي؛ الذي يعتبر مكونا أساسيا ومؤثرا في المشهد السياسي والاجتماعي؛

الثالث: مراجعة العلاقة مع دول الخليج أو إعادة تدبيرها وفق محددات وأسس جديدة، لأن تداعيات وتفاعلات هذه العلاقة خاصة مع الإمارات والسعودية، من المؤكد أنها أرخت بظلالها على التحالفات والتوازنات تجاه الملف الليبي.

ثانيا- المغرب ودول الخليج.. تحولات هواجس وحسابات

من الواضح أن المملكة بعد تبديد غيوم الأزمة التي مرت بها العلاقة مع كل من السعودية والإمارات، حاولت أن تضع العلاقة بهذه الأطراف ضمن خانة "الأصدقاء" بدل الحلفاء أو الخصوم، وحرصت على اجتناب الاحتكاك أو الاصطدام معهما في بعض الملفات والقضايا، بدافع عدم فتح جبهات جديدة قد ترهق المملكة وتشوش على المسارات والإنجازات التي حققت على الرقعتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية بخصوص ملف الوحدة الترابية، وذلك؛ بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية التي يعيشها المنتظم الدولي.

إن تدبير العلاقة مع بعض الأطراف الخليجية وفق مستويات معينة متحكم فيها لم يكن سهلا بالنسبة للمغرب، إذ تطلب الأمر تقديم بعض التنازلات غير المعلنة وغض الطرف واللامبالاة تارة والتجاهل وعدم المجاراة تارة أخرى، مثل عدم التموقع في الأزمة الليبية بشكل قوي مع وجود إمكانية التنسيق مع مصر بشكل استثنائي، بالإضافة إلى الاكتفاء بمراقبة التقارب الإماراتي الجزائري دون الرد عليه من خلال التموقع ضمن المحور التركي، رغم توفر كافة الشروط لحدوث هذه الإمكانية، هذا بالإضافة كذلك إلى مسايرة التمدد الإماراتي اقتصاديا وعسكريا ضمن المجال الحيوي للمغرب على حدوده الجنوبية، من خلال شراء ميناء نواذيبو وبناء قاعدة عسكرية في موريتانيا وليبيا.

إن الكلفة الإجمالية لحرص المملكة على عدم الاحتكاك بحلفاء الأمس الخليجيين، تبقى مفتوحة على كافة الاحتمالات والسيناريوهات. لكن، من المؤكد أن هذه الكلفة وفق السياق الراهن سوف تضعف وتساهم في التراجع على مستوى التأثير أو النفوذ المغربي على الرقعة المغاربية، إذ أضحت التوازنات مختلة

بفعل المتدخلين الجدد، لاسيما بفعل تضارب وعدم توافق مواقفهم مع التوجهات والسياسات المغربية في المنطقة.

أمام هذا الوضع المعقد، وعوض الانتظار والمسايرة، قد يكون من المفيد مراجعة هذا التوجه وإعادة التأسيس لرؤية جديدة خالية من الحسابات والهواجس الراهنة المبالغ فيها، إذ الدفاع عن المصالح وإنتاج المواقف يخضع باستمرار للعوامل والمتغيرات المؤقتة والدائمة في العلاقات الدولية. إذ في الجانب الآخر، ومنذ حدوث الأزمة الخليجية، فقد وقعت عدة تحولات أثرت على موقع ومكانة بعض النظم الخليجية.

وارتباطا بذلك، فيما يزكي مبالغة المغرب في تقدير واستشراف سقف التحول على مستوى مواقف بعض هذه الأطراف الخليجية، وحرصه الدائم على عدم انفلات الأمور وانتقال هذه العلاقة إلى درجة العداء، أن ثمة اعتبارات أساسية، أهمها وجود مؤشرات لا يمكن القفز عنها، وبخاصة فيما يتعلق بتمادي تلك الأطراف في إنتاج مواقف وسياسات "تقزم" دور المملكة إقليميا وإفريقيا، ومحاولة حصره في الزاوية.

هذا بالإضافة إلى أن مقتضيات التخطيط الاستراتيجي تستلزم استحضار كافة التحولات واستثمار بعض الأوراق والملفات في عملية الضغط والتفاوض والتوافق وإعادة ترتيب وبناء العلاقات وفق تصورات جديدة قائمة على الندية والتنافس، بدل الارتكان إلى الصمت والمسايرة بدعوى تفادي الاحتكاك وانفلات الأمور.

من خلال إلقاء نظرة سريعة على تلك المنطقة، يتضح أن بعض دول الخليج خاصة السعودية والإمارات ظلت تعيش على إيقاع عزلة بعد مقتل الصحفي

خاشقجي[1]، ورفض ترامب الانخراط في أية حرب ضد إيران بعد ثبوت وقوفها وراء الهجمة التي تمت سنة 2019 على المنشآت النفطية الحيوية للسعودية "ارامكو". هناك إذن؛ مؤشرات عدة تؤكد عزلة أو التراجع على مستوى النفوذ والتأثير لهذين البلدين الخليجين في المجالين الإقليمي والدولي، ويبقى أبرزها:

- تفكك التحالف الخليجي الذي كانت تقوده السعودية، بعدما تراجعت بعض الدول الخليجية عن مواقفها السابقة إزاء الأزمة القطرية / السعودية الإماراتية، حيث صارت معظم هاته الدول تتبنى موقف الحياد؛ إن بشكل علني أو ضمني خاصة الكويت وسلطنة عمان.

- ضعف التحالف السعودي - الإماراتي، حيث بدا جليا بعد الضربات الإيرانية الأولى خلال سنة 2020 لبعض السفن الإماراتية والسعودية بالقرب من بعض الممرات البحرية، أن هذا التحالف هشّ ولا يملك أي تصور أو رؤية للتصدي للتهديدات الإيرانية. بالعكس من ذلك، سارعت الإمارات إلى عقد اتفاقات بشكل منفرد مع إيران لحماية منشآتها وضمان مرور سفنها. كما أن الحرب على اليمن كشفت وعرّت كذلك عن ضعف وهشاشة هذا التحالف، وافتقاره لتصور أو رؤية واضحتين.

- الرفض الأمريكي الصريح للانخراط في أية حرب للدفاع عن أمن الخليج، وهذا الأمر يرتبط أساسا بالتحول الاستراتيجي المهم على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، إذ لم يعد النفط ولا المنطقة الخليجية ضمن مرتكزات ودائرة اهتمام المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي (البنتاغون، الخارجية،..).

(1)-قتل بتاريخ 28 سبتمبر 2018.

- رفض مصر الزج بجنودها للدفاع عن أمن الخليج، خاصة وأن الجيش المصري لا يصنف إيران ضمن خانة المنافسين الإقليميين أو الأعداء الإيديولوجيين كالنظام التركي الحالي.

رغم هذه التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، لوحظ أن المغرب ظل يتابع ويراقب عن كتب الأوضاع في الخليج، واكتفى بإصدار بلاغات تضامنية في بعض الأحيان، مع الحرص على نهج سياسة النأي بنفسه عن تلك المتغيرات قدر الإمكان، لكن، بالمقابل لم يستطع بلورة مواقف وسياسات لإخراج العلاقة مع هذه الأطراف من دائرة الغموض والتوجس، أو على الأقل الحسم في كيفية التعاطي مع الممارسات والاستفزازات التي باتت تهدد أمنه القومي، وتؤثر عليه بشكل غير مباشر في تحركاته وتموقعاته.

أخيرا، إن إصرار المملكة على نهج سياسة "عدم التموقع" في ظل "نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب"، وفق قراءات ومسوغات آنية وظرفية تتعلق بصيانة المكتسبات الخاصة بالوحدة الترابية، أثبتت الأزمة الليبية عدم صوابية ونجاعة هذا التوجه، لاسيما وأن السياسة الخارجية للمغرب في عهد الراحل الحسن الثاني كانت مؤثرة ونشيطة في عدة ملفات عربية وإفريقية رغم حالة الحرب التي كانت تدار على حدوده ضد عدة دول.

ثالثا- هل تحول المغرب من "عقيدة الدفاع" إلى "عقيدة الردع"؟

بالتزامن مع التحولات الجيوسياسية، وبالنظر إلى التحالفات التي ظهرت بوادر تشكلها على المستويين الدولي والإقليمي، باتت هذه التحالفات مثل "التكتلات الإيديولوجية" ترتكز إلى نزعة براغماتية تتأسس على الاقتصاد وموارد الطاقة والموانئ الكبرى لتأمين نقل السلع والبضائع...

وهي تحالفات في إطار التشكل، قد لا تختلف كثيرا عن التكتلات التي ظهرت ما بعد الحرب العالمية الثانية[1]، وإن كانت خلفيات هذه الأخيرة توسعية وغلفت بخلفية أيديولوجية/ قيمية، جعلت من القوة و "استعراض القوة" أبرز أدواتها التي مكنت بعض المحاور من تعزيز نفوذها وهيمنتها.

في إطار محاولة رسم معالم نظام عالمي جديد - ربما يعيش مخاض التشكل والولادة-، تتمظهر التكتلات الراهنة بشكل أكبر على الجانبين العسكري والطاقي، إذ يجري بشكل ملفت رسم مجالات وحدود التموقعات على المستوى الدولي بين محور أمريكا/ بريطانيا من جهة، والصين وروسيا على الجانب الأخر.

ومن إفرازات وامتدادات هذا التنافس المحموم بين الأقطاب والقوى الكبرى، ظهور تحالفات إقليمية أخذت أبعادا عسكرية ودفاعية تتماهى في بعض الأحيان وتحاكي الصراع الدولي بين القطبين، لكن بنوع من الاستقلالية والعقلانية والبراغماتية، وبخلفيات ومصالح محلية/ دولتية، قد تتقاطع مع مصالح القوى الكبرى في الجوانب الطاقية والعسكرية والموارد المالية (شراء الأسلحة).

في هذا الإطار، يبدو أن التعاون العسكري المغربي/ الإسرائيلي، يشكل امتدادا للتحالف الأمريكي/ البريطاني، إذ تحاول من خلاله المملكة المغربية أن تحقق التوازن أو " الردع" في مواجهة التحالف الجزائري/ الإيراني الذي يشكل بدوره امتدادا للتحالف الصيني/ الروسي؛ إن بدرجة أقل بحسب المؤشرات.

---

(1)- للمزيد ينظر:

-Herrera, Rémy. Les Théories du système mondial capitaliste. Universite de Paris I, 2000.

-Held, David. "Democracy, the nation-state and the global system." International Journal of Human Resource Management 20.2 (1991): 138-172.

لكن، مؤشرات عدة تؤكد أن هناك تحول نوعي في عقيدة المغرب خاصة على المستوى الدبلوماسي، إذ من الواضح أن المملكة ماضية في الانتقال على مستوى سياساتها وتوجهاتها الاستراتيجية من "عقيدة الدفاع" إلى "عقيدة الردع" وإن كان بنوع من التردد والتريث.

ويظهر هذا التحول بشكل جلي من خلال مذكرات التفاهم والتعاون العسكري التي وقعت يومي 24 و25 في نونبر 2021 بين المغرب وإسرائيل، حيث يحاول المغرب أن يستثمر هذا التحالف – رغم ما يثيره من تساؤلات وتحفظات لدى الفئات المحافظة - لتحقيق ثلاثة رهانات أساسية:

أولا: تحصين المكتسبات الميدانية، خاصة فيما يتعلق بتأمين معبر الكركرات في 13 نونبر من السنة الماضية، إذ كان هاجس المملكة هو تفادي تكرار سيناريو 2017 عندما ضغطت أمريكا على المغرب في كواليس مجلس الأمن لسحب قواته من معبر الكركرات. وهذا الرهان تحقق، إذ تمكن المغرب من شرعنة ترسيم حدوده مع موريتانيا لاسيما وأن القرار الأخير لمجلس الأمن 2606 ورغم الضغوطات الجزائرية/ الروسية لم يتضمن أية إشارة تعيد المملكة إلى نقطة الصفر.

ثانيا: تحصين المكتسبات السياسية، إذ صارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الأخيرة تتجاهل مسألة الاستفتاء في الصحراء، مقابل، تركيز القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على دعم مبادرة الحكم الذاتي، وهو مؤشر، ربما يبرر أو يمكن من خلاله تفسير عدم إعلان إدارة بايدن دعمها لمغربية الصحراء مع الإبقاء على الاعتراف، وهي معادلة، ربما تحاول من خلالها أمريكا أن تحافظ على مكانتها وعلاقتها بكافة الأطراف وتحقق بشكل

غير مباشر آثار الاعتراف (دعم الحكم الذاتي بشكل صريح، عدم إصدار قرارات تعاكس مصالح المغرب من طرف مجلس الأمن خاصة وأن القلم الأمريكي هو الذي يكتب مشروع القرار، التعاون العسكري..).

بمعنى أنها تتفادى الإعلان بشكل صريح عن مغربية الصحراء كي لا تغضب الأطراف الأخرى (إسبانيا، روسيا، الجزائر..)، وتتفادى كذلك مراجعة القرار الترامبي الذي يقر بسيادة المغرب على صحرائه، **كي** لا تغضب المغرب وألا تؤثر سلبا على الاتفاق الثلاثي الأمريكي/ المغربي/ الإسرائيلي.

ثالثا: هو الرهان العسكري/ الدفاعي، حيث أنه وفي ظل التحولات الميدانية وانحسار أطروحة الانفصال، وكذا الأزمة الداخلية التي تعيشها الجزائر، لم يكن أمام قيادة الجيش الجزائري الذي يتبنى عقيدة عدائية تجاه المملكة، إلا أن يهدد بالحرب والمواجهة المباشرة.

أمام هذا الوضع الذي لا يزال مفتوحا على كافة السيناريوهات، حاول المغرب أن ينهج سياسة دفاعية ترتكز على شراء الأسلحة وتنويع مصادرها لتحصين المكتسبات الميدانية، مع الضبط الأمني والعسكري للمجال الترابي الذي يمتد عبر الجدار الدفاعي وما بعده وبالتحديد على شرق وغرب الجدار.

مع مرور الوقت وتسارع الأحداث وتنوع المخاطر التي باتت تهدد الأمن القومي، فالسياسة "الدفاعية" للمغرب الذي كانت ترتكز إلى اعتماد تكتيكات دفاعية ترسمها وحدات الهندسة العسكرية في الجيش الملكي، بحيث لم تكن هذه الخطط تتجاوز المعطى الظرفي/ الدفاعي، سرعان ما سوف تستدعي الضرورة وتستوجب تغيير هذه السياسة واعتماد ما يعرف في أدبيات الصراع الدولي "بسياسة الردع".

بدأ هذا المصطلح في الظهور على أيدي الاستراتيجيين العسكريين، فالجنرال الفرنسي أندريه بوفر وهو نائب القوات البريطانية الفرنسية المشتركة أثناء حرب السويس عام 1956 عرف الردع على أنه: منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم: منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً حيالها.

إن اعتناق "عقيدة الردع" صارت ضرورة، ويمكن من خلالها فهم التحولات الراهنة والتحالفات الدولية والإقليمية، خاصة التحالف المغربي /الإسرائيلي وتداعياته على التوازنات الإقليمية، ومستقبل المنطقة المغاربية، إذ ترتكز "سياسة الردع" بالأساس إلى امتلاك التكنولوجية المتطورة، والأسلحة المدمرة بمختلف أصنافها والتي ترتبط أساسا بالتكنولوجية النووية المدنية والعسكرية..، ولفهم مرتكزات وانعكاسات هذا التوجه المغربي الذي يقوم على "عقيدة الردع" كنتيجة لهذا التحالف المغربي/ الإسرائيلي، فلابد من استحضار نتائج وتداعيات هذا التحالف كذلك على المستوى الداخلي.

إذ لا يمكن أن تنزل المؤسسة الملكية بكل ثقلها ومكانتها، ورغم المحاذير المرتبطة بهذا التحالف، لاسيما على مستوى مكانة ورمزية مؤسسة إمارة المؤمنين وقضية القدس ومكانة فلسطين في وجدان المغاربة، دون أن تكون لهذا التحالف أبعاد إستراتيجية لربما تخدم مصالح الأمة المغربية إقليميا ودوليا، مع وجود إمكانية لخدمة القضية الفلسطينية وفق ما هو متاح في إطار هذا التحالف، رغم ما يثار من محاولات من جنرالات الجزائر لتوظيف هذا التحالف لعزل المغرب عن محيطه المغاربي والعربي.

ختاما، إن التحولات الاستراتيجية عادة ما تفرز بعض الإشكالات المرتبطة بالقدرة على الانتقال من "تدبير اللحظة" إلى الاستباق ومحاولة تدبير

المستقبل بتعقيداته ومطباته، وهو ما يبرر ضرورة انتقال المغرب من "عقيدة الدفاع" إلى "عقيدة الردع".

إذ لا يمكن الدخول في مواجهة مباشرة مع "نظام عسكري" يوشك على السقوط من تلقاء ذاته، والتعامل مع الحرب الكلاسيكية كمسلمة يريد هذا النظام فرضها على شعوب المنطقة رغم ما تنذر به من مآسي وخراب قد يعود بالمنطقة إلى ثلاثينيات القرن الماضي. في حين أن امتلاك أدوات القوة والردع من شأنها أن يجعلا وقوع هذا السيناريو ضئيلا، لاسيما وأن هناك حالات كثيرة تؤكد ذلك، (باكستان/ الهند، الكوريتين.. وغيرهما).

من جانب آخر، يبدو أن هذا الخيار قد يمنح المغرب بعض المكاسب الاستراتيجية لتحصين وحدته الترابية وموقعه الإقليمي والدولي، لكن، هذا لا يعني وجود بعض المحاذير التي قد تجعل من الطرف الآخر في هذا التحالف، يرى في "وجود أزمة أو تهديد للوحدة الترابية" كضرورة لاستمرار التحالف أو للحفاظ على مصالحه، مثلما هو الحال بالنسبة لفرنسا وإسبانيا.

سبتة ومليلية..
في سياق العلاقات المغربية - الإسبانية

==========

د. علي لكرمز

باحث في العلاقات الدولية من المغرب

يرصد المتتبع للعلاقات المغربية - الإسبانية ظاهرة الأزمات الدورية والمتكررة التي تعيشها هذه العلاقات، ما يجعلها موسومة بواقع التعقيد والتداخل بين الكثير من المحددات والمتغيرات التي تعتمل فيها.

ومحاولة الفهم والوصول إلى خطاطة تفسيرية لهذه العلاقات، تقودنا إلى أهمية المتغير الترابي والنزاعات الترابية، كمتغير مستقل مفسر لتقلبات هذه العلاقات.

حيث نجد استمرار احتلال سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما[1] في صلب هذه الإشكالات الترابية. لما تحمله من منسوب صدامي كفيل بتفجير العلاقات بين البلدين في أي لحظة. ونموذج أزمة جزيرة "ليلى" يعتبر معبرا، حيث كادت أن تفضي إلى نزاع مسلح بين الطرفين سنة 2002.

(1)- المناطق المتنازع عليها في هذا السياقية سبتة ومليلية من جهة والجزر التابعة لها وهي: 1- صخرة باديس 2- جزيرة النكور 3- الجزر الجعفرية، وتتكون من ثلاثة جزر: أ- جزيرة كونكريسو ب- جزيرة الملك فرانسيس ج- جزيرة ايزابيلا الثانية 4- جزيرة البرهان 5- جزيرة "تورة" او "ليلى" او "البقدونس" وعلى صغرها كانت وراء الأزمة التي عرفتها علاقات البلدين سنة 2002.

ما يضفي أهمية بالغة على مناقشة وعرض حجج كل من إسبانيا والمغرب حول حقيقة انتماء سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما. وهو ما سنتطرق له من خلال مقاربة تحليلية لحجج كل طرف.

أولا- حجج إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

بلور الإسبان على امتداد الزمن ترسانة من الحجج القائمة أساسا على إسبانية المدينتين والجزر التابعة لها. وهي حجج وبراهين تستند إلى مرجعيات من أهمها:

1- الحجج التاريخية: الوضع قبل نفارا

فحسب الأطروحة الإسبانية فإن مناطق شمال إفريقيا التي تضم سبتة ومليلية كانت منذ القرن الثالث الميلادي تعتبر مقاطعة وجزءا من إسبانيا الرومانية. حيث تحولت بعد ذلك مدينة طنجة إلى عاصمة إقليم الدوقية الإسباني-قوطية لإفريقيا.[1]

وقد جاءت بعد ذلك الاحتلالات المتلاحقة للمناطق الشمالية في القرن الخامس عشر والتي استمرت حتى اليوم، لتشكل قطب الرحى في هذه المرجعية التاريخية. والتي سيتم الاستناد إليها أيضا في الجدالات والملاسنات التي ستعرفها فيما بعد أروقة الأمم المتحدة. فالإسبان يعتبرون أن انتماء هذه المناطق للتاج الإسباني كان قبل قيام المملكة المغربية كدولة. حيث يعتبرون مليلية إسبانية قبل

(1)-Yves zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire représentation et devenir de deux enclaves espagnoles. Editions L'HARMATTAN 2005. p.131.

"نفارا navarra"[1]. وهي نفس الحجة التي تم الاستناد إليها من طرف وزير الخارجية الإسباني فرناندو مارية كاتستية سنة 1960 في الأمم المتحدة على إثر المطالبة المغربية بالثغرين والجزر التابعة لهما.[2]وقد أعاد "خايمبينيس" ممثل إسبانيا في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة نفس الخطاب في أكتوبر من السنة الموالية.[3]

كما يعتبر الاحتلال الإسباني المتواصل ودون انقطاع لهذه المناطق حجة إسبانية اخرى تستند إلى البعد التاريخي وإلى التقادم الذي قد يصيب "الحقوق" المفترضة لأي كان.

2- الحجج القانونية

بالإضافة إلى المرجعية التاريخية، تستند المواقف الإسبانية أيضا إلى الحجج القانونية التي تعتبرها "دامغة" في الرد على الأطروحات المغربية. فعلى رأس هذه الأدلة القانونية يدفع الإسبان بمجموعة من الحجج أهمها:

أ- الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين

إذ بموجبها تعترف المغرب ضمنيا وتقر بهذا التواجد الإسباني. ومن أهمها اتفاق السلم والتجارة الموقع بين ملك إسبانيا دون كارلوس الثالث وسلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله في 28 ماي و1767.

---

(1) - Leon Klein: : "marruecos: el enemigo del sur: el conflicto inevitable" Colección geopolítica: Editorial: Pyre Producciones y representaciones editoriales;1ra edición, octubre 2002 p: 125.

ونفارا: منطقة في شبه الجزيرة الايبيرية

(2) - Yves zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire ... »op citp : 130.

(3)- Rachid LAZRAK: "le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne". DAR EL KITAB Casablanca 1ére édition 1974 p: 106 et 310.

حيث نص الاتفاق في بنده العاشر على رد كل الهاربين من سبتة ومليلية والجزر المجاورة لها إلى إسبانيا في حالة دخولهم المغرب. كما نص البند الخامس عشر على اعتبار كل مسيحي أو مارق لجأ إلى الجيوب حر وتحت حماية ملك إسبانيا. وقد تطرق البند التاسع عشر إلى تعيين الأشخاص الذين سيعملون على ترسيم الحدود بين الطرفين.

كما أن اتفاق مكناس الموقع بين ملك إسبانيا دون كارلوس الرابع والسلطان مولاي سليمان في 01 مارس 1799، أعاد صياغة نفس الترتيبات المشار إليها في الاتفاق السابق، وأعطى في البند الخامس عشر منه "للجيوب الإسبانية " الحق في الرد على تحرشات القبائل المجاورة التي لا تمتثل لأوامر السلطان في الحفاظ على حسن الجوار مع هذه المناطق.

ومن جهة أخرى، جاء في اتفاق 24 غشت 1859 الموقع بين ايزابيلا الثانية ملكة إسبانيا ومولاي عبد الرحمن ملك المغرب، والذي عرف باتفاق توسيع المجال الخاضع لمليلية وتكريس الإجراءات الضرورية لأمن الحصون الإسبانية المتواجدة في شمال إفريقيا. فقد نص البند الأول على توسيع المجال الترابي لمليلية إلى الحد الذي يضمن أمنها. وأسند البند الثاني هذه المهمة إلى مهندسين مغاربة وإسبان. كما أشار البند الرابع إلى خلق منطقة عازلة ومحايدة بين المدينة والمناطق المجاورة لها. وأوكل البند السادس حماية هذه الحدود إلى الطرف المغربي شريطة أن يتم عبر قوى نظامية وليس عبر القبائل المجاورة.

وتجدر الإشارة إلى أن حدود مدينة مليلية اليوم هي نفس الحدود التي تمخض عنها هذا الاتفاق. دون أن نغفل اتفاق تطوان في أبريل من سنة 1860، الذي سار في نفس أفق التفكير المشار إليه أعلاه من تكريس احتلال الإسبان للجيوب الشمالية. وهي الاتفاقات التي شكلت حجر الزاوية في الحجج القانونية الإسبانية.

ب- الحق في الاجتياح:

الإطار القانوني للحجج الإسبانية يؤثثه أيضا القول "بالحق في الاجتياح". والذي كان يضمنه القانون الدولي الكلاسيكي في حينه. حيث كان للدول المتحضرة الحق في مد سيادتها إلى أراض لا تنتمي للعالم المتحضر.[1] وتماشيا مع هذا النسق فإن استعمال القوة والاجتياح العسكري كان يرتدي رداء الشرعية شريطة أن يقبل به الضحية من خلال اتفاقات سلام على سبيل المثال، متممة لانتقال السيادة[2]. وهو ما ينطبق على الثغور الشمالية حسب وجهة النظر الإسبانية.[3]

ج- مبدأ الأرض الخلاء:

وقد احتج الإسبان قانونيا أيضا بمبدأ "الأرض الخلاء TERRA NULLIUS فيما يتعلق بمدينة مليلية. ويعني الإقليم الذي لا تمارس عليه أية دولة سيادتها، وقابل لأن يتم ضمه من خلال الاحتلال.[4] فقد اعتبرت بعض الأصوات الإسبانية أن مليلية عند احتلالها كانت تشمل هذه الشروط.[5]

د- الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

ومع دخول القانون الدولي مرحلة جديدة، من خلال الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وموجة التحرر التي عرفتها الشعوب التي عاشت

(1) - Dictionnaire de droit international public ; Sons la direction de Jean Salmon Etablissements Emile Bruylant, Bruxelles 2001 p:193.
(2) - Ibid p: 237.
(3) - MaximoCajal : " Ceuta, Melilla Olivenza y Gibraltar donde acaba España"Siglo XXI de España editores, Madrid, octubre 2003 p 227.
(4) - Dictionnaire de droit international public Collection Universitésfrancophones .Etablissements EMILE BRUYLANT , Bruxelles 2001 p : 1075 et 1079.
(5) -Yves zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire.... » Op cit P : 129.

الاستعمار. وظهور مبادئ قانونية جديدة تؤثث المشهد الدولي، وتسطر القطيعة مع ما سبقها من قواعد القانون الدولي الكلاسيكي، التي تعترف بالاتفاقات غير المتكافئة، وبشرعية استعمال القوة لغاية احتلال أقاليم أخرى. دون أن ننسى تقسيم العالم إلى أمم متحضرة تنعم بالقوانين والضوابط؛ وأخرى "بربرية" و"بدائية" وفي حاجة إلى التأهيل، بحيث لا تطبق عليها أبسط القواعد الدولية العامة.

ومع بزوغ هذه المرحلة من عمر المجتمع الدولي، تكيّفت الحجج الإسبانية حول شرعية احتلالها للثغور الشمالية، لتجد لنفسها موطئ قدم في المشهد القانوني الجديد، ففي 11 نونبر 1960 وضعت إسبانيا لائحة بالأقاليم التي تسيرها والتي يمكن اعتبارها حسب قواعد القانون الدولي للتحرر: "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" وهي قاعدة تم تسطيرها من طرف ميثاق الأمم المتحدة في فصله الحادي عشر تحت عنوان: "تصريح متعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، وتنسحب على الأقاليم التي لا تسير من طرف ساكنتها؛ بل تسير من طرف سلطة مسيرة عليها التزامات في هذا الجانب.

وحسب توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (XV) 1541 الصادرة في 15 دجنبر 1960؛ لتطبق مقتضيات الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة على إقليم معين يجب أن يراعى مبدآن: الأول أن يكون الإقليم مسطر كإقليم مستعمر، والثاني أن هذا الإقليم الذي سيعترف له بصفة الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، ليس جامدا، بل يتطور ويتقدم نحو أن يمتلك القدرة على تسيير نفسه بنفسه.[1]

(1) - Dictionnaire de droit international public .Op cit P: 1078.

وبناء عليه، فاللائحة الإسبانية المشار إليها قد ضمت أقاليم: إفني، الصحراء وغينيا الاستوائية، كأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. وأسقطت سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما على اعتبار أنها جزء لا يتجزء من التراب الإسباني[1].

وهو ما صادف الاستراتيجية المغربية القائمة على المطالبة المغربية بأقاليمه الجنوبية وفق أجندة تعطي الأولوية لقضية الصحراء. مما جعل قضية الثغور الشمالية لا تثار أمام لجنة 24 التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن قضايا الأقاليم الخاضعة للاستعمار.[2] وبالتالي جاءت لائحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي نشرتها المنظمة الدولية سنة 1962 دون أن تتضمن سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما[3]. وهو الدليل القانوني الذي سنجد صداه فيما بعد في كل الكتابات الإسبانية حول هذه الثغور.

بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بالاستناد إلى الدليل المشار إليه أعلاه. فقد دعا YVES ZURLO إلى أن تحتج إسبانيا بالفقرة السادسة من التوصية الصادرة عن الجمعية العامة رقم 1514 في 16 دجنبر 1960، والتي تنص على عدم المس بالإقليم الوطني المتمثل هنا في الثغرين والجزر التابعة لهما، من طرف المغرب ما داما لم يردا في لائحة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي[4].

3- العامل الديمغرافي

علاوة على الجانب القانوني؛ نجد الإسبان يدفعون بالعامل الديموغرافي مبررا لهم بخصوص الثغور الشمالية. ذلك أن السواد الأعظم لساكنة هذه الثغور

(1) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire .... ». op cit P : 110.
(2) - Paloma Gonzalez del Miño: "las relaciones entre Espana y Marruecos: Perspectivas para el siglo XXI "Los libros de la catarata, Madrid, 2005 P: 147.
(3) - R. LAZRAK: "le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne" op cit P : 123
(4) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire ... » op cit P : 129.

إسبانية.[1] وقد احتج وزير الخارجية الإسباني "فرناندو موران" في حديث للتلفزة الإنجليزية في 29 يناير 1984 بهذا العامل للتدليل على عدم وجود أي شك في إسبانية سبتة ومليلية.[2]

السنة	عدد السكان المغاربة	ملاحظة
1875	96	-
1888	أكثر بقليل من 200	-
1935	2717	غالبيتهم جنود
1940	أكثر بقليل من 4400	غالبيتهم نظاميون
1960	تتجاوز 7000	-
2006	27000	من جميع الفئات

تعداد الساكنة المغربية لمدينة سبتة حسب المصادر الإسبانية.[3]

إلا أن هذا العامل أصبح يشكل بالنسبة للإسبان مصدر خوف وتوجس أمام التزايد المطرد للساكنة المغربية من جهة، ونسبة ولاداتها المرتفعة جدا من جهة أخرى. وهو ما دفع البعض إلى التنبؤ بإمكانية أن تصبح سبتة ومليلية مدن عربية ومسلمة وبأقلية مسيحية.[4] في حين يتساءل الصحفي إغناسيوسمبريرو "حول امكانية أن يحقق المغرب مطالبه الترابية في المدينتين من خلال النمو

(1) - Ibid p: 39 et 129.
(2) - Maximo Cajal : "Ceuta, Melilla, Olivenza ..."opcit P: 191.
(3) - Ibid p: 159 Et Ignacio Cembrero: :"vecinos alejados: los secretos de la crisis entre España y Marruecos"Glaxiagutenberg/ circulo de lectores; Barcelona 2006 p: 229.
(4) - Manuel Leria y Ortiz de Saracho: "Ceuta y Melilla en la polémica" Editorial; san. Martin, Madrid 1991 P: 234.

الديموغرافي وتحويلها إلى مدن مغربية بالفعل. حيث أشار إلى الاستطلاع الذي قام به المعهد الملكي ألكانو في دجنبر 2005، والذي يبين أن 68٪ من الإسبان المستجوبين يخشون من التطلعات المستقبلية للساكنة المسلمة في الانضمام إلى المغرب.[1]

4- الحجج السياسية.

وعلى صعيد آخر، هناك من الأقلام الإسبانية من سلط الضوء على عامل سياسي مثير للتدليل على إسبانية المدينتين، ويتمثل الأمر حسب هذه الآراء في "النزعة التوسعية للمغرب" و"حلم" و "وهم المغرب الكبير GRAN MARRUECOS" الذي يوجّه السياسة الخارجية للمملكة.[2] وغالبا ما يتم في هذا الإطار الإشارة إلى أفكار الزعيم الوطني الراحل علال الفاسي والبيان الذي تم تحريره في يناير سنة 1944 من جهة؛ الذي تحدث فيه عن المغرب في حدوده التاريخية من نهر السنغال حتى البحر الأبيض المتوسط.[3] ومن جهة أخرى، خارطة المغرب الكبير التي تم نشرها من قبل حزب الاستقلال قبيل استقلال البلاد.

والمتتبع للكتابات السياسية الإسبانية حول المغرب يفاجأ بالحجم الذي تم إعطاؤه لهذه الأفكار وطريقة تقديمها للقارئ الإسباني بحيث تخلق لديه الوهم بأن المغرب يطالب بكل هذه الأراضي من نهر السينغال إلى سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما. وهي الأفكار التي يزيد من ترسيخها لدى المواطن الإسباني العادي؛

(1) - Ignacio Cembrero: "vecinos alejados: los secretos de la crisis entre España y Marruecos"opcitP: 22.

(2) - Leon Klein: "Marruecos: el enemigo del sur el conflicto inevitable" Colección geopolítica" Editorial Pyre 1ra edición, octubre 2002 P: 119.

(3) - Paloma Gonzalez del Mino: "las relaciones entre España y Marruecos: Perspectivas para el siglo XXI" opcit Los libros de la catarata, Madrid, 2005 P: 173.

الاعتقاد بأن تاريخ علاقات البلدين الذي عرف الكثير من التنازلات الترابية من الطرف الإسباني (طرفاية 1958، إيفني 1969 والصحراء 1975).

وخلاصة القول إن القيمة القانونية والتاريخية والواقعية لهذه الحجج الإسبانية قد تكون عامل خلاف وعدم إجماع إسبانيين؛ كل حسب زاوية نظره وموقعه. لكن النتيجة الحتمية التي تمخضت عنها التعبئة لهذه الحجج وإعادة صياغتها على نطاق واسع هي من جهة؛ المساهمة في إفراز رأي عام إسباني، لا يتصور التشكيك في إسبانية هذه الثغور. مع وسمه بالعاطفة الجارفة في هذا الصدد.[1]

ومن جهة أخرى، خلق تعنت رسمي لا يقبل هو الآخر التشكيك في إسبانية المدينتين ويرفض أي حوار في هذا المجال. ناهيك عن تحويل الموضوع إلى عقيدة غير قابلة للنقاش dogma indiscutable[2] وثابث من الثوابت الموجهة للسياسة الخارجية الإسبانية.

بالموازاة مع ذلك تبنت النخب الإسبانية المواقف نفسها وتشكلت لديها نفس القناعات، والتي تلخصها مقولة "موريسيوترنكوسويريغاد": "نختم بالتأكيد على أن المطالبة المغربية حول سبتة ومليلية، ليست محمية من طرف القانون الدولي، تشكل فعلا إمبرياليا، اعتداءا ضد سلامة التراب الإسباني وخطرا على السلام في غرب المتوسط"[3].

وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة وقيمة الحجج المغربية؟

(1) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla: histoir... »op cit P : 131.
(2) - Alejandro Muñoz Alonso: "España en primer plano: ocho años de política exterior (1996-2004)" Colección gota gota, Editorial: fundación FAES S.L.U 1ra edición, septiembre 2007 P: 380.
(3) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire..." op cit P: 130.

ثانيا- حجج مغربية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما

الجانب المغربي هو الآخر لا يعدم الحجج حول مغربية الثغور المحتلة والجزر التابعة لهما، بحيث أن هناك ترسانة من الأدلة التي اعتمدتها الجهات الرسمية المغربية من جهة؛ والطبقة السياسية والنخب المهتمة بالموضوع من جهة أخرى، ونجد على رأس هذه الأدلة:

1-الحجج التاريخية

وهي تلك التي تتأسس على خلفية تاريخية. فمن أهم الحجج التاريخية المغربية والتي تناولتها الكتابات الإسبانية أيضا، نجد:

أ- المقاومة المغربية للاحتلال الإسباني:

شكلت المقاومة التاريخية للاحتلال الإسباني لسبتة ومليلية والجزر التابع، والحروب التي خاضتها الدولة والقبائل المجاورة لهذه الثغور؛ إذ ناهزت 11 حصارا لسبتة وأكثر من 113 هجوما على مدى قرون. و14 حصارا لمليلية وأزيد من 59 هجوما، فضلا عما تم القيام به على مستوى الجزر التابعة لها[1]، عاملا حاسما يبين أن الحضور الإسباني والبرتغالي قبله لم يكن مرحبا به[2] في " دار الإسلام".

وشكلت هذه المقاومة وما تترجمه من عدم القبول بالوضع القائم، لازمة تم تكرارها في كل مراحل التاريخ المغربي القديم والحديث.

---

(1)- ابن عزوز، محمد حكيم: "سبتة ومليلية في عهد الحماية: وثائق تاريخية: من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعترف بمغربية المدينتين" الناشر: الهلال- العربية للطباعة والنشر: الرباط 1988 ص 207.

(2) - Maximo Cajal: « Ceuta, Melilla, olivenza y Gibraltar : Dondé acaba España" opcit P: 100.

وقد عمل الإسبان في إطار التعبئة لاسترجاع مستعمرة جبل طارق من الإنجليز إلى الاستنجاد بنفس الدليل. فهم لم يقبلوا قط بهذا الحضور الإنجليزي. وقد بدأوا سلسلة من الحصارات والمناوشات على الصخرة منذ احتلالها في 1704[1]. واعتبروا هذه المقاومة وعدم القبول بواقع الاحتلال أهم دليل على إسبانية جبل طارق. والأمر نفسه ينطبق على سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

ب- سياسة التخلي عن هذه الثغور.

وعلى مستوى آخر نجد سياسة التخلي التاريخية عن هذه الثغور. التي اعتبرت وصمة سوداء في جبين "إسبانية " الجيوب الشمالية. فحسب المؤرخ المغربي ابراهيم بوطالب: "في التاريخ لم يسبق أبدا لإسبانيا أن عاملت هذه الثغور، معاملة الجزء الذي لا يتجزأ من ترابها"[2]، فدوريا عمد الواقعيون الإسبان إلى اقتراح بيعها أو التخلي[3] عنها حسب الظروف.

فظهرت الفكرة للمرة الأولى منذ سنة 1764 في عهد الملك شارل الثالث، وتمحورت حول الحصون الصغرى[4] presidiosmenores والتي حددت في: مليلية، صخرة الحسيمة (جزيرة النكور) وصخرة باديس؛ حيث تم استثناء

---

(1)- لمزيد من المعلومات حول تاريخ المقاومة الاسبانية لاحتلال الانجليز لجبل طارق انظر:
R. LAZRAK :« le contentieux territorial entre la Maroc et l'Espagne » P : 209 et les pages suivantes.

(2)- بوغالب العطار: "سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال" مطبعة دار النشر المغربية، الطبعة الاولى: 1996.

(3)- My ABDELHADI ALAOUI "le Maroc face aux convoitises européennes 1830-1912" Imprimerie Beni Snassen – Salé, 2001 P :59.

(4)- فتيحة الحامدي: "جيو-استراتيجية سبتة ومليلية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن IIعين الشق الدار ألبيضاء السنة الجامعية 1988-1989 ص 144.

سبتة. وقد شكلت لجن إسبانية من أجل دراسة الموضوع وخلصت إلى الموافقة على مشروع التخلي الذي كان وراءه وضعية الحرب الدائمة التي أصبحت تعيشها إسبانيا مع جيرانها. وقرب العهد بالحصار الطويل الذي فرض على سبتة ما بين 1700 و1726.[1] بالإضافة إلى انحصار التجارة الإسبانية في شمال إفريقيا. إلا أن هذه المبادرة لم تصل إلى نهايتها.

وفي سنة 1791 ستظهر الفكرة من جديد[2] مع الملك شارل الرابع. وهي السنة التي عرفت تخلي إسبانيا عن وهران ومرس الكبير الجزائريتان. وبدأت في دراسة التخلي عن الحصون الصغرى لفائدة المغرب، لكن أمام وصول غودوي godoy إلى الحكومة تغيرت المعطيات لأن الحكومة الجديدة بدأت تخطط لغزو المغرب.[3]

بالإضافة إلى فترة "حرب الاستقلال" بعد اجتياح نابليون لإسبانيا؛ حيت عاشت صعوبات اجتماعية واقتصادية دفعت الكورتيس الإسباني إلى مناقشة مقايضة الحصون الصغرى (مليلية، جزيرة النكور وجزيرة باديس)[4] بمحاصيل زراعية؛[5] وتوسيع للمجال الترابي لمدينة سبتة. ففي اجتماع الكورتيس بقادس سنة 1811 تم النقاش حول "هل تشكل هذه الحصون الصغرى جزءا من

(1) - R. LAZRAK : "le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne"op cit P : 210.
(2) - Maximocajal : "Ceuta, Melilla, Olivenza y Gibraltar..." op cit P : 108.
(3) - Yves Zurlo : " Ceuta et Melilla : histoire représentation et de venir de deux enclaves espagnoles. P : 59.

(4)- تم استثناء سبتة فقط لأن جزر كبدانة/ الجزر الجعفرية لم يتم احتلالها بعد.

(5)- تم التقدم بشكل كبير في الاجراءات والمقابل الذي سيقدمه المغرب إلى درجة مناقشة مواد المقايضة بشكل دقيق من خلال أعدادها وأنواعها (قمح؛ شعير، أبقار، غنم) أنظر: حسن الفكيكي: "المقاومة المغربية للوجود الاسباني بمليلة "(1859-1967)"سلسلة رسائل وأطروحات رقم 39منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، الطبعة الأولى 1997، الصفحات من 365 إلى 380.

التراب الإسباني؛ أم لا؟ حيث تم التصويت في 26 مارس 1811، على أنها ليست جزءا من التراب الإسباني وبالتالي يمكن مقايضتها. إلا أن السلطان المغربي اعتبر المطالب الإسبانية مبالغا فيها[1].

وفي سنة 1821، أذن الكورتيس الإسباني مرة أخرى بتسليم الجيوب الشمالية للمغرب.[2] لكن الأحداث التي عرفتها نهاية حكم السلطان المولى سليمان من جهة؛ وسقوط النظام الدستوري الإسباني في 1823 من جهة أخرى، حالت دون إتمام الأمر.

وبعد ذلك تلاحقت عدة مشاريع للتخلي عن الحصون الصغرى واختلفت خلفياتها ودوافعها لتظهر سنوات 1831، 1846، 1863، 1866 و1872[3]. فالحصون المغربية لم تكن بدعة في هذا الإطار، فقد عمدت إسبانيا إلى بيع مستعمراتها في الفلبين وبويرتوريكو للولايات المتحدة بمبلغ 20 مليون بسيطة في 13 غشت 1898 حسب معاهدة باريس. وباعت لألمانيا ثلاثة أجزاء مما تبقى من امبراطوريتها الاستعمارية وهي: بالاوس، ماريانس وكارولينا بمبلغ 25 مليون بسيطة سنة 1899[4]. ولولا المشاكل الداخلية التي كان يعرفها المغرب نهاية القرن التاسع عشر، لكانت إسبانيا تخلت عن الجيوب الشمالية للمغرب.

وفي نفس السياق المشار إليه أعلاه، تعززت فلسفة التخلي الإسباني عن الثغور الشمالية على لسان الجنرال "ميغيل بريمو ديربيرا" الذي سيصبح حاكما

---

(1) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla ...." Op cit. P: 59.

(2)- محمد المعزوزي وجعفر ينعجيبة: "سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى" مرجع سابق ص. 225.

(3)- نفس المرجع.

- Maximo Cajal "Ceuta, Melilla, Olivenza ..." P: 108.
- Yves Zurlo : " Ceuta et Melilla : histoire... » P : 61 et 62.

(4)- عبد الرحيم برادة: "اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية" الجزء الأول، افريقيا الشرق، 2007.ص: 56.

لإسبانيا بعد ست سنوات في خطابه الشهير الذي ألقي بقاديس في الأكاديمية الملكية الإسبانية الأمريكية في 25 مارس 1917[1]. حيث اقترح مبادلة جبل طارق بالمناطق التي تحتلها إسبانيا شمال المغرب:

"ليس المغرب ولا أية جهة في إفريقيا إسبانيا عينها، إن الدماء السخية والغزيرة التي أريقت في إفريقيا لا يمكن أبدا أن تستثمر بشكل أشرف ولا أنفع من كونها تجعلنا في موقع نملك فيه شيئا يصلح لاسترجاع جبل طارق، ولئن كانت في إسبانيا ذات مرة سياسة إفريقية مجيدة، فلقد كانت هناك سياسة التخلي عن إفريقيا التي لا تقل مجدا. وإذا كانت ايزابيلا الكاثولوكية قد طرحت فكرا مؤيدا لتوسعنا الإفريقي؛ فإنها أكدت أيضا في توصية جازمة أننا لن نتخلى أبدا عن جبل طارق ولو افترضنا أن الاختيار طرح على إيزابيل لكنا نميل إلى الاعتقاد أن فكرها الموهوب سيحسم الأمر لصالح الطرف الثاني."[2]

وبعد وصوله للحكم عمل سنة 1927 من خلال السفير "ميري ديل بال" على طرح فكرة المبادلة على الإنجليز[3]. لكن أمام رفض هؤلاء؛ تم إقبار المشروع في حينه. والمثير في الأمر أن فكرة التخلي عن الحصون الصغرى على الأقل، ما زالت تنعم بالحياة بين عدد كبير من الساسة الإسبان حتى اليوم حسب إغناسيوسمبريرو[4]، وإن كان بصوت خافت لا يغادر الصالونات الخاصة.

---

(1) – Bernabé Lopez Garcia: "Marruecos y Espana: una historia contra toda lógica" Rd editores 1re edición, julio 2007P: 153.

- عبد الرحيم برادة: "اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية" الجزء الأول افريقيا الشرق 2007ص: 177.

(2)- ميكيل مرتين: "الاستعمار الاسباني في المغرب 1860-1956ترجة: عبد العزيز الوديي ص: 49.

(3) - Maximo Cajal : "Ceuta , Melilla Olivenza y Gibraltar ..." P: 109.

(4) - Ignacio Cembrero: "vecinos alejados ..." P: 241.

2- العامل الجغرافي

في ضوء ما تقدم، نستنتج أن إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها يلفها الكثير من الشك. ولا تدعمها الشواهد التاريخية. خصوصا إذا أثرنا العامل الجغرافي الذي يعتبر أحد أهم الأدلة التي يلوح بها الطرف المغربي. ويتجلى ذلك في إفريقية سبتة ومليلية[1]؛ أي انتمائهما للقارة الإفريقية، وعدم وجود تواصل واستمرار ترابي بينها وبين إسبانيا[2]. وهو ما عكسه أيضا المعجم اللغوي المستعمل لتوصيف هذه المناطق فهي حتى في الكتابات الإسبانية تعتبر "ثغور" "حصون" "وجيوب" فالجغرافيا عنيدة وثابتة ولا تحابي أحدا.

3- الحجج القانونية

إلى جانب الحجج المشار إليها أعلاه؛ فإن الطرف المغربي لم يغب عن ذهنه الجانب القانوني لإثبات مغربية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها.

أ- الاتفاقات الموقعة بين الطرفين:

وكما أشار إلى ذلك المؤرخ ابراهيم بوطالب: "في القانون لا تتوفر إسبانيا على أدنى وثيقة تحمل خط أي ملك من ملوكنا لا في العهد السعدي ولا في العهد العلوي يعترف لها بملكية سبتة أو مليلية أو ما إليها".[3]

وبالتالي نسجل غياب أي وثيقة أو معاهدة معترف بها دوليا يتنازل بموجبها المغرب عن السيادة على هذه المناطق المحتلة لفائدة العرش الإسباني[4].

(1) - Manuel Leria y Ortiz de Saracho. "Ceuta y Melilla en la polémica" Editorial: san Martin, Madrid, 1991 P: 140.

(2) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire .... » P : 132.

(3)- بوغالب العطار: "سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال".

(4) – Bouchra Boudchiche Boucetta: "Marruecos y España en la política de seguridad del mediterráneo" Coordinador de la edición: Instituto de estudios hispano lusos, Rabat Editions et impressions : bouregreg , rabat 1ra edicion diciembre 2008P: 138.

وما دون ذلك يبقى مجرد قراءات وتفسيرات وتأويلات لبنود اتفاقيات تم توقيعها في ظروف غير متكافئة؛[1] في حمأة غبار سنابك الخيول. مستثمرة غالبا ضعف المخزن والمشاكل الداخلية المغربية.

ب- الحق في التحرر

ومع ظهور "الحق في التحرر" مع منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح يشكل قطعة مركزية في ترسانة الحجج القانونية التي يلوح بها المغرب أيضا. والتحرر أو الاستقلال هو "سياق – أضفت عليه ممارسة منظمة الأمم المتحدة قيمة إلزامية دوليا – يهدف إلى وضع حد للسيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي الممارس من طرف بعض الدول – المسماة قوى استعمارية- على شعوب تقطن في أراض منفصلة جغرافيا، إثنيا، وثقافيا عن المتروبول".[2]

ومن خلال التعريف المشار إليه أعلاه؛ ومقتضيات التوصية (XV) 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 دجنبر 1960، فإن إقليما معينا ليعتبر غير متمتع بالحكم الذاتي وتسري عليه مقتضيات الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تتوافر فيه أحد ثلاثة شروط هي:

- أن يكون جغرافيا منفصلا.
- أو إثنيا.
- أو ثقافيا مختلفا عن البلد الذي يسيره[3].

(1)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى"ص: 209.
(2) - Dictionnaire de droit international public" op citP : 305.
(3) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire ... » P : 38 et 133.

وإذا كانت إسبانيا تستطيع أن تجادل في الشرطين الأخيرين، فإن الشرط الأول القائم على الانفصال الجغرافي يعتبر حاسما لصالح القراءة القانونية المغربية للتوصية أعلاه. وإن كانت إسبانيا أغفلت كما أسلفنا ضم سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما للائحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي قدمت للأمم المتحدة. وهو ما حدا بالمغرب تأسيسا على القراءة القانونية السابقة أساسا، أن يسجل في 30 يناير 1975 قضية الثغور المحتلة شمالا في جدول أعمال لجنة 24 تحت مرجع –أ- أس 475/109.[1]

3- العامل الجيوسياسي

من جانب آخر، تتعزز الحجج المغربية بالعامل الجيو-سياسي من خلال إقامة المماثلة مع مستعمرة جبل طارق، الذي يعتبر نوعا من صمام الأمان بالنسبة للمطالب المغربية. بحيث عند حصول إسبانيا على هذه المستعمرة لن تقبل أي قوة دولية بأن تراقب هذه الأخيرة ضفتي المضيق، ولن يكون أمامها إلا الدخول في مفاوضات مع المغرب للوصول إلى تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لها.

وقد أشار الملك الراحل الحسن الثاني إلى هذا العامل الجيو- سياسي للمرة الأولى في 25 نونبر 1975؛ حيث صرح في ندوة صحفية بما يلي:

"أعتقد أنه في يوم ما في المستقبل؛ فإنه من الناحية المنطقية على انجلترا أن ترجع جبل طارق إلى إسبانيا. وهذه الأخيرة عليها أيضا أن تعيد لنا سبتة ومليلية".[2]

---

(1)- دينة السمار: "إدارة الازما في العلاقات المغربية- الإسبانية: أزمة جزيرة تورة/ ليلى كنموذج" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، أكدال، الموسم الجامعي 2005-2006ص:37.

(2)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى" مرجع سابقص: 214.
- Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire ... » P : 135.

الطبقة السياسية الإسبانية هي الأخرى أصبح حاضرا لديها هذا التماثل بين جبل طارق ومدينتي سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. إلى الدرجة التي أعلن فيها "نارسيسو سيرا"، في 27 ماي 1977 وهو وزير للدفاع لاحقا، عن هذا التماثل من خلال استحالة الاحتفاظ بسبتة ومليلية والجزر التابعة لهما أمام التخلي المتوقع في المستقبل البعيد لإنجلترا عن صخرة جبل طارق.[1]

وقد انبرت بعض الأقلام الإسبانية إلى التقليل من جدية وحجية هذا العامل الجيو-سياسي بين جبل طارق وسبتة ومليلية والجزر التابعة لهما؛ على اعتبار أن إسبانيا لا تعترف لهذه الأخيرة لدى الأمم المتحدة بوضع "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". في حين تمتع انجلترا صخرة جبل طارق بهذا الوضع لدى المنظمة الدولية.[2]

4-الحجج السياسية

إن كانت سبتة ومليلية والجزر التابعة لها تتمتع بإجماع المغاربة على أنها ثغور محتلة، وبقايا مرحلة بائدة، فضلا على أنها آخر المستعمرات في القارة السمراء. فإن الجانب الإسباني لا يجمع على إسبانية الثغور المحتلة وينقسم حول الانتماء الحقيقي لهذه المدن. وهو عدم إجماع وانقسام نرصده لدى الأحزاب السياسية الوطنية والقومية. كما نرصده لدى النخب السياسية والفكرية على السواء.

وهو ما يشكل دليلا مغربيا آخر على عدم إسبانية هذه الجيوب. وعلى طابعها المغربي الذي لا يرفضه المنطق السليم والفكر المتنور الذي يتمرد على الأفكار الجاهزة؛ بحيث يمعن فيها النظر ويخضعها للتمحيص.

---

(1) - Manuel Leria y Ortiz de Seracho: "Ceuta y Melilla en la polémica" opcitP: 134.

(2) - Maximo Cajal: "Ceuta; Melilla Olivenza y Gibraltar Donde acaba Espana? Opcit P: 195.

أ- على مستوى الاحزاب السياسية.

على مستوى الأحزاب السياسية، نرصد موقف الحزب الشيوعي الإسباني الذي لم يتعاطف منظوره قط مع إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. فمنذ مؤتمره لسنة 1924 نادى بتسليم المدينتين للمغرب.

وفي 20 فبراير 1961، عمّمت اللجنة المركزية للحزب ورقة تدعو كل الإسبان والشباب خاصة لفرض إخلاء المدينتين من الإسبان وسحب كل الجنود في أفق تسليمها للمغرب[1]. وفي "البرنامج – البيان" الذي أصدره الحزب من منفاه الفرنسي، دعا سنة 1975 في النقطة الثلاثين من البرنامج إلى نفس الموقف المشار إليه أعلاه[2]، وهو ما عبر عنه أيضا الزعيم السابق للحزب سانتياغو كاريو في 02 فبراير 1986.[3]

ووافق المؤتمر الثاني عشر للحزب في 22 فبراير 1988، هو الآخر على إعادة سبتة ومليلية والجزر التابعة لها إلى المغرب بعد مدة تحضيرية تتراوح بين 22 و25 سنة[4]. بعد ذلك سنة 1990 وقع الحزب الشيوعي وهو مكون أساسي في حزب اليسار الموحد الجديد، على بيان مشترك مع حزب التقدم والاشتراكية المغربي يدعو فيه إلى استقلال سبتة ومليلية والجزر التابعة لها عن إسبانيا [5].

ومن المواقف المسجلة أيضا في هذا الإطار، تصريح "خوسي كابوبرافو" المسؤول في العلاقات الدولية للحزب لوكالة المغرب العربي بمناسبة مؤتمر

---

(1) - Manuel Leria y Ortiz de Saracho: "Ceuta y Melilla en la polémica" opcitP: 130.

(2) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire.... » op cit P : 155.

(3)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى" ص: 228.

(4)- ابوغالب العطار: "سبتة ومليلية : مغاربة تحت الإحتلال" مرجع سابقص : 442.

(5) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire ... »op cit P : 157.

الرابطة الاشتراكية الإفريقية المنعقد بالعاصمة السينغالية في 17 يناير 1995 حيث قال:

"إن احتلال مدينتي سبتة ومليلية تعتبر إحدى ذكريات الحقبة الاستعمارية التي يجب حلها عن طريق تفاهم بين الملك الحسن الثاني والملك خوان كارلوس الأول".[1]

الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني هو الآخر عرف سابقا بمواقفه التقدمية المعادية للوجود الإسباني في الثغور الشمالية للمملكة. وهي المواقف التي سيعبر عنها الحزب وقادته حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي. ومن نماذج ذلك ما صرح به النائب البرلماني فرناند وموران، مستشار الأمين العام للحزب في الشؤون الدولية، ووزير الخارجية في الحكومة الاشتراكية الأولى حيث صرح: "بأنه من الضروري تهيئة الرأي العام الإسباني حتى لا يصدم بحل قادم للنزاع الإسباني المغربي حول سبتة ومليلية".[2]

لكن بعد دستور 1978 الإسباني وظهور انتقال ديموقراطي حقيقي، بدأت تلوح في الأفق إمكانية وصول الحزب إلى دفة الحكم، فعمل هذا الأخير إلى تغيير جلده والتخلي عن الكثير من مواقفه السابقة في مغازلة للرأي العام الإسباني وتزلفا للمؤسستين العسكرية والملكية[3].

فكان من جملة المواقف التي لحقها التغيير، الموقف المبدئي بتسليم سبتة ومليلية والجزر التابعة لها للمغرب؛ بموقف انتهازي على خلفية انتخابية تضمن

(1)- بوغالب العطار: "سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال"مرجع سابقص 335.

(2)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى"مرجع سابق ص: 225.

(3)- حسين مجدوبي: "ما وراء مضيق جبل طارق: الانتقال الديموقراطي - العلاقات المغربية الاسبانية" مطبعة الخليج العربي- تطوان، الطبعة الأولى 2002.ص. 174.

له انتشارا واسعا في إسبانيا، وذلك بالقول بإسبانية الثغرين المحتلين والجزر التابعة لهما.

التيارات اليمينية هي الأخرى كان لها حضها من القول بمغربية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. ونقدم أنموذجا بحزب "الإصلاح الديموقراطي" بزعامة مانويل فراغا، وهو الحزب الذي سيشكل فيما بعد نواة الحزب الشعبي الذي ينافس على الحكم في إسبانيا اليوم، فقد أعلن مانويل فراغا عن موافقته المبدئية فتح مفاوضات مع المغرب حول مستقبل المدينتين[1].

كما أن حزب الإصلاح الديموقراطي نشر في دجنبر 1976 كتابا أبيضا من أجل الإصلاحات الديموقراطية، وفيما يتعلق بسبتة ومليلية والجزر التابعة لها أعلن الكتاب: "أن إسبانيا لم يبق لها خيارات أكثر على المدى البعيد، إلا التفاوض مع المغرب حول وضع مماثل للذي تقترحه على بريطانيا العظمى من أجل جبل طارق"[2].

وفي ذات منطق التفكير أعلاه، تسير مواقف الأحزاب القومية، التي تقتات على القول باستعمارية الدولة الإسبانية وضمها مناطق مستعمرة ككتالونيا، وإقليم الباسك وإقليم غاليسيا كما هو الشأن بالنسبة لسبتة ومليلية والجزر التابعة لها. ومن أمثلة هذه الأحزاب نذكر حزب الوفاق والتجمع الكاتلاني والحزب القومي الباسكي واليسار الجهوي الكاتلاني[3] من بين آخرين، الذين لا يضيعون أي فرصة للاصطفاف إلى جانب المغرب في قضية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

---

(1)- نفس المرجع ص. 171.

(2) - Yves Zurlo: "Ceuta et Melilla: histoire ... » opcit P : 151.

(3)- حسين مجدوبي: "ما وراء مضيق جبل طارق: الانتقال الديموقراطي – العلاقات المغربية الاسبانية" مرجع سابق، ص. 175.

ب- النخب الإسبانية:

النخب الإسبانية هي الأخرى بكل تصنيفاتها احتضنت الفكر المناهض لإسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، وقبل الخوض في نماذج من مواقف هذه النخبة نشير إلى أن توجهاتها في هذا الإطار تكيفها ثلاث إكراهات وعوامل لابد من الإشارة إليها:

- بعد سيطرة الديكتاتورية "الفرانكاوية" على إسبانيا تم قمع الحريات وفرض الصمت حول الكثير من المواضيع، من جملتها قضية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، حيث أصبحت "إسبانية الثغور غير قابلة للنقاش espanolidad la incuestionable[1] وأحد الطابوهات الداخلية التي فرض النظام. وهو ما ألجم النخب الفكرية في هذا الصدد لمدة طويلة عززت من تضليل الرأي العام الإسباني وانتشار الرأي الوحيد.

- دخول الإعلام على الخط في المرحلة المعاصرة، خاصة أمام حساسيته نحو الموضوعات المتعلقة بالمغرب كما أسلفنا، وهو ما جعل الحملة المسعورة والتشويه والعزل مصير كل مثقف يجرؤ على التشكيك اليوم في إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما. والنموذج الصارخ في هذا الإطار هو "خوان غويتيسولو"، الذي ظل يعيش عزلة ثقافية داخل إسبانيا، بسبب الحملة الإعلامية ضده نتيجة مواقفه الإيجابية من القضايا المغربية العالقة بين الطرفين. وخاصة موضوع سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما وقضية الصحراء.

- أمام التوجه الرسمي نحو إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، تجد النخب الإسبانية نفسها تحت إكراه وضغط المناصب الرسمية إما من أجل الحفاظ عليها أو طمعا في الوصول إليها. وهو ما يكيف موقفها من الثغور

(1) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire .... » op cit P : 63.

المحتلة ويدفعها إلى تبني مواقف علنية قد تكون في أحيان كثيرة تخالف معتقداتها وقناعاتها الفكرية.

ومن بين النماذج الصارخة لهذا السلوك نجد "خايمي دي بينييس" الذي كان مندوبا دائما لإسبانيا في الأمم المتحدة لمرتين في الفترة الفرانكاوية، وهو دبلوماسي محنك وقد دافع من منبر المنظمة الدولية عن إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. وكان الباحث المغربي رشيد لزرق قد أتعب نفسه في الرد على أطروحاته[1]. ولكن بعد التخلص من إكراهات المناصب الرسمية ساند مغربية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما[2]. كما أشار في كتابه "تصفية الاستعمار في الصحراء موضوع لم ينته" الصادر سنة 1990 على أنه:

"في اليوم الذي نتمكن من استعادة جبل طارق إلى السيادة الإسبانية، سيكون من الصعب تخيل أن المجموعة الدولية ستقبل أن نراقب ضفتي المضيق"[3].

إضافة إلى أن ضغط هذا العامل الثالث، جعلنا نرصد الظاهرة التي أفصحت عنها الكثير من الكتابات الصحفية والأكاديمية. والمتمثلة في البوح من طرف المسؤولين والمثقفين على السواء في الدردشات والصالونات الخاصة عن آراء ومواقف تخالف تصريحاتهم الرسمية المساندة لإسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.[4]

(1) - R. LAZRAK: "le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne" op cit P : 106.
وأشهر تدخل لدبينييس في الأمم المتحدة كان خطابه أمام اللجنة الرابعة في 17 أكتوبر 1961 على إثر أوائل المطالبات المغربية بالثغور المحتلة، وقد كان عبارة عن مرافعة حقيقية في اسبانية الثغور المحتلة.
(2) - Maximo Cajal : Ceuta, Melilla, Olivenza y Gibraltar Dondéacaba España ?" P: 23.
(3)- محمد العربي المساري: "السياق الحالي للمطالبة المغربية بسبتة ومليلية" دفاتر سياسية، عدد 107، دجنبر 2009، الصفحة 12.
(4) - Felipe Sahagún: "España frente al sur" in "la política exterior española en el siglo XX" ediciones de las ciencias,sociales Madrid, 1994 p: 247. Et Ignacio Cembrero: "vecinos alejados: los secretos de la crisis entre España y Marruecos" Ediciones: galaxia gutenburg y circulo de lectores, 2006 P: 247.

والنخب التي تحدث العوامل المشار إليها أعلاه، وعبرت عن مواقفها المساندة لمغربية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، ليست بالقليلة نذكر منها:

بدرومارتينثمونتافث: مستعرب، أستاذ جامعي ونائب رئيس جمعية الصداقة الإسبانية المغربية. يعتبر سبتة ومليلية من المناطق القليلة في العالم شأن جبل طارق التي ما زالت خاضعة للاستعمار.[1]

ماكسيمو كخال: دبلوماسي إسباني،[2] أصدر سنة 2003 كتابه: "سبتة ومليلية، أوليبانثا وجبل طارق: أين تنتهي إسبانيا؟"، يهاجم فيه جمود الموقف الإسباني حول سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما. ويدعو إلى الانسحاب من هذه المناطق[3]. كما أن أطروحة الكتاب تهاجم الغموض الذي يلف حدود الدولة الإسبانية وعدم وضوحها.

فليب سهغون: دكتور في العلاقات الدولية، جامعة كومبلوتسن مدريد، وهو يعتبر سبتة ومليلية والجزر التابعة لها من بقايا المرحلة الاستعمارية في القارة الإفريقية"[4].

مرسيدس غرسية رودريغز: مؤرخ، يعتبر العلاقات المغربية - الإسبانية جيدة. ولكي تبقى في هذا الإطار يجب الدخول في مفاوضات للوصول إلى حل للمشكل[5].

---

(1)- عبد الواحد أكمير: "الهجرة إلى الموت: اسبانيا وأحداث أليخيدو" منشورات الزمن: كتاب الجيب رقم 28مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، 2001، ص. 52.

(2)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى ص: 230.سفير إسبانيا في: كواتيمالا، السويد، مجلس حلف الشمال الأطلس وفرنسا، قنصل عام في لشبونة ومون ريال وكاتب عام في السياسة الخارجية سابقا.

(3) - Máximo Cajal : Ceuta, Melilla, Olivenza y Gibraltar Dondé acaba España? Siglo XX de Espana, editores Madrid, 2003P: 18.

(4) - Felipe Sahagun: "España frente al sur " in "la política exterior española en el siglo XX "R. Calduch (coor) Ediciones: ciencias sociales, 1999 p: 247.

(5)- - محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى"مرجع سابق ص: 229.

بيبا بالو: صحفي، يعزي القول بإسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لها إلى جهل الرأي العام الإسباني بهذه المناطق ويعتبرهما إفريقيتان.[1]

ماريا روسادياداريا غا: مؤرخة إسبانية[2]، تهتم بتاريخ العلاقات المغربية الإسبانية وتعتبر أن المغرب لم يقبل أبدا باحتلال المدينتين وقاوم من أجل استرجاعهما كما تعتبرهما بقايا مهجورة من وضعية استعمارية لم تعد مقبولة[3]."

روبير طو ميصا: أستاذ في القانون الدولي بجامعة كومبلوتنسي بمدريد؛ بالنسبة له سبتة ومليلية قضية استعمارية. وحلها يكمن في فتح مفاوضات مع المغرب خاضعة لجدول زمني محدد. وتتأسس على احترام الإسبان المتواجدين بالمدينتين والحقوق المشروعة للمغرب في سيادته على المدينتين المحتلتين.[4]

ج- قرارات ومواقف الهيئات والمنظمات الدولية

لا يقتصر الأمر في النيل من إسبانية سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، على العوامل السالفة الذكر، بل نجد الطرف المغربي يثير أيضا مواقف الدعم والتأييد التي تلقاها من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية، كإحدى الحجج الدامغة على صدقية مطالبه وعدالتها.

على الصعيد العربي، هناك قرارات مجلس جامعة الدول العربية، خاصة القرار رقم 3234 بتاريخ 26 أبريل 1975[5]، المندد بالاحتلال الإسباني والداعي إلى إرجاع الثغور المحتلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى المغرب. وهو

---

(1)- نفس المرجع ص 230.

(2)- مؤرخة اسبانية مهتمة بتاريخ العلاقات المغربية الاسبانية ولها كتابات في هذا الصدد.

(3)- بوغالب العطار: "سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال" ص. 304.

(4)- نفس المرجع ص: 303.

(5)- جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 8713 بتاريخ 2007/11/09.

القرار المرجعي الذي ذكرت به الأمانة العامة للجامعة في 28 نونبر 2007، إثر تنديدها بالزيارة التي قام بها ملك إسبانيا لسبتة المحتلة.

مجلس الاتحاد البرلماني العربي، ندد هو الآخر بالطابع الاستعماري للحضور الإسباني بالمدينتين السليبتين. ففي الدورة الثالثة عشرة له في 8 فبراير 1983[1]، المنعقدة بمقر مجلس النواب بالرباط تم تدارس هذا المشكل، وصادقت اللجنة السياسية للمجلس بالإجماع على قرار يدين احتلال المدينتين ويدعو إلى إرجاعهما للمغرب.

على المستوى الإفريقي، منظمة الوحدة الإفريقية ساندت المغرب بشكل مطلق من خلال القمة المنعقدة في أديس أبابا في 15 فبراير 1975[2]. وهو ما انعكس على مواقف منظمة التضامن الأفرو-أسيوية في مؤتمرها السادس المؤيد لحق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي خرج بتوصية تدعم المطالب المشروعة للمغرب في سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. وهو الأمر الذي أعيد التأكيد عليه في الدورة الرابعة عشرة للمنظمة المنعقدة في موسكو بتاريخ 14 ماي 1986.[3]

وفي 31 يناير 1988، جاءت توصية المؤتمر الرابع للأممية الاشتراكية الإفريقية [4]؛ لتدعو إلى انسحاب إسبانيا من المدينتين السليبتين لفائدة المغرب.

وعلى المستوى الإسلامي أيضا، ذهبت مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي في نفس الإطار المندد بالاحتلال الإسباني للمدينتين، وكذلك كان الشأن بالنسبة لمنظمة دول عدم الانحياز في مؤتمرها المنعقد بليما في غشت 1975.[5]

---

(1)- - محمد المعزوز يوجعفر بنعجيبة: "سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى" مرجع سابق ص: 233.
(2) - Yves Zurlo: " Ceuta et Melilla: histoire ...."Op citP: 114.
(3)- محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبة: "سبتة ومليلية ... حتى لا ننسى" مرجع سابق ص: 233.
(4) - Miguel H. de Larramendi y Jesus A. Nuñez: "la política exterior y de cooperación de España en el Magreb (1982-1995)" Los libros de la catarata; 1996 p: 155.
(5) Yves Zurlo : " Ceuta et Melilla : histoire..." p : 114.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الأرو- متوسطي في نونبر 1995 ببرشلونة، دشنت منظمة الحقوقيين التي يوجد مقرها بنفس المدينة، حملة تضامنية تحسيسية لفائدة الرأي العام الإسباني والدولي لشرح الحقوق المشروعة في استرجاع المدينتين المحتلتين والجزر التابعة لها.[1]

كما أن أمريكا اللاتينية هي الأخرى كان لها حظها من التنديد بالوضعية الاستعمارية لسبتة ومليلية؛ ففي مؤتمر عالمي للشباب في غشت 2004 بفنزويلا تم التأكيد في البيان الختامي على الحقوق المشروعة للمغرب في ثغوره المحتلة. وهو البيان الذي تم توقيعه من طرف ممثلي بلدية قرطبة التي يسيرها حزب اليسار الموحد، بدعم من الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني. وممثلين عن بلدية اشبيلية التي كان يسيرها في تلك الفترة الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني.[2]

وهي كلها منظمات وأحداث من بين أخرى يصعب جردها بشكل شامل، تصب في دعم الأطروحة المغربية، وتنبئ بعزلة إسبانية دولية في حالة نشوب نزاع حول المدينتين[3]، بالنظر إلى التعاطف والتفهم الدوليين للوضع الاستثنائي للمدينتين والجزر التابعة لهما.

والمعطيات السالفة تصب في شرعية المطالب المغربية بالثغرين المحتلين، التي لها تأثير بالغ على العلاقات المغربية - الإسبانية. ودفعت بملف المدينتين إلى واجهة العلاقات الثنائية للبلدين غير ما مرة، وتجعل السعي إلى حل هذا النزاع الترابي من دواعي الاستقرار والدفع بعلاقات البلدين إلى مزيد من التعاون الاستراتيجي.

---

(1)- بوغالب العطار: "سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال ،مرجع سابق ص: XVIII.

(2) - Gustavo de aristegui: "la yihad en España: la obsesion por reconquistar AL Andalus" La esfra de los libros, 5 édicion, 2005.P: 324.

(3)- حسين مجدوبي: "ما وراء جبل طارق: الانتقال الديموقراطي- العلاقات المغربية الاسبانية" مرجع سابقص: 194.

العلاقات المغربية -الصينية في ظل انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على موازين القوى الدولية

د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية، ومدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات بجامعة القاضي عياض مراكش

د. حسن الحسناوي
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض مراكش

مقدمة

تعود العلاقات المغربية - الصينية إلى فترات تاريخية قديمة، إذ بدأت في العصر الحديث مع استقلال المغرب، حيث كان من أول البلدان التي اعترفت بسيادة الصين الشعبية ووحدتها الترابية، رغم أن العلاقات بين الطرفين لم تعرف تطورا كبيرا طيلة فترة الحرب الباردة، نظرا لكون العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة تحكمت في نسجها إلى حد كبير العوامل الإيديولوجية والسياسية. غير أن توجه الصين نحو الانفتاح بتبني سياسة خارجية جديدة، قوامها تحقيق المصالح الصينية دون اعتبار للعوامل الإيديولوجية والسياسية، وما رافق ذلك من تغير في موازين القوى الدولية، جعل المغرب مؤهلا ليبني معها علاقات استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار تجذر عمقه التاريخي، واستقراره، وتطلعه لتنويع

شركائه على المستوى الدولي، وكذا موقعه كبلد وسيط لتقاطع مجالين جغرافيين يحتلان أهمية متزايدة في استراتيجية السياسة الخارجية الصينية: القارة الإفريقية التي أصبح يطمح المغرب إلى تعزيز حضوره فيها، والمجال الأوروبي الذي تربطه به علاقات شراكة منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي.

تحوّلت الصين مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، متجاوزة كل من اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا. فقد نما اقتصادها على نحو سريع منذ أن أطلقت استراتيجية "الإصلاح والانفتاح" عام 1978، حتى غدت تعد حاليا أكبر قوة تجارية على المستوى الدولي؛ بحيث انتقلت من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق اقتصادي يستورد الطاقة والموارد الأولية وخامات المعادن، ويصدر كل شيء تقريبا، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية العالية التقنية بمختلف أنواعها، والسيارات وغيرها، فضلا عن كونها باتت تعتبر ثاني قوة عسكرية عالمية، بالموازاة مع امتلاكها للسلاح النووي، وتمتعها بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولي.

كل هذه المعطيات، تؤكد أن الصين وصلت إلى امتلاك المقومات المادية والمعنوية لتبني وطرح المبادرات والاستراتيجيات الإقليمية منها أو الدولية؛ للحفاظ على مكانتها أو لدفع هذه المكانة إلى الأمام. من هنا جاءت ـ مبادرة "الحزام والطريق"، الذي تعد من أهم المشاريع الدولية الجيواستراتجية في الوقت الراهن.

بما أن الدول تتأثر بالأحداث التي يشهدها محيطها الخارجي، سلبا أو إيجابا، بحسب تقدير الدول، إما على مستوى وضعها في النظام الدولي، أو في ما تعتبره

من صميم مصلحتها الوطنية؛ سواء كانت هذه المصلحة سياسية أو اقتصادية، فإن المغرب عمل منذ بداية القرن الحالي مع تولي الملك محمد السادس في عام 1999 العرش؛ على تنويع قاعدة حلفائه وشركائه الدوليين، من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية؛ لذلك عرفت العلاقات الصينية - المغربية خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا، خصوصا في المجال الاقتصادي، من خلال تزايد المبادلات التجارية بين الطرفين، وعقد صفقات استثمارية في العديد من القطاعات، نتيجة لتبادل الزيارات بين الجانبين، مما ساهم في ارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية سنة 2016، خصوصا وأن المغرب عبّر عن مشاركته في مبادرة الحزام الطريق الصينية منذ إعلانها، إلا أن هذه العلاقات لازالت تواجه العديد من التحديات التي تتطلب تضافر جهود الجانبين لتجاوزها.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز مكانة الصين الدولية من خلال توضيح تداعيات مبادرة الحزام والطريق على تغير موازين القوى الدولية، والوقوف على تأثيرها في تطوير العلاقات المغربية - الصينية؛ بإبراز مظاهر وأبعاد هذه العلاقات، والعوامل المتحكمة فيها، وآفاقها المستقبلية والتحديات التي تواجهها، من خلال التساؤل: عن مدى تأثير مبادة الحزام والطريق على تغيير موازين القوى الدولية؟ وكيف يمكن للمغرب التفاعل مع هذه المبادرة لدعم مصالحه مع الصين في إطار البحث عن تنويع شركائه على المستوى الدولي؟

للإجابة عن هذين السؤالين تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية، مُفادُها أن طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها على المستوى الدولي؛ لإعطاء دفعة جديدة لنموها الاقتصادي، وتكريس نفوذها الخارجي، وتأمين وصولها للموارد المعدنية والطاقة، تلبية لحاجات صناعاتها المتزايدة منها، وفتح الأسواق الدولية لتصريف

وبيع هذه المنتجات الصناعية، واستثمار فوائضها المالية فيها. الشيء الذي من شأنه أن يمكن المغرب في إطار تفاعله مع هذه المبادرة من توسيع قاعدة شركائه الاقتصاديين على المستوى الدولي، فقد تلعب التجارة وتبادل الاستثمارات مع الصين والدول المشاركة في هذه المبادرة، في قطاعات الشحن، والبنية التحتية، وتوطين صناعات بعض السلع العالية التقنية القائمة على الابتكار والتطور التكنولوجي، دورا هاما في خلق حوافز جديدة للنمو الاقتصادي في المغرب، من شأنها تنويع هياكله الاقتصادية، وخلق عدد كبير من فرص العمل.

أولا- مكانة الصين في النظام الدولي الراهن: الأبعاد الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

بدأت جمهورية الصين الشعبية، التي أصبح يتجاوز عدد سكانها الـ 1,4 مليار نسمة، على مدى ثلاثة عقود الأخيرة تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها. فهي تعد حاليا أكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، والثانية بعد الولايات المتحدة من حيث القوة السوقية، ومن المتوقع أن تصبح الأكبر مع نهاية العقد الحالي[1]. فالاقتصاد الصيني تمكن منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي من الدخول في طريق النمو السريع وتزايد اندماجه في الاقتصاد العالمي. فبعد أن كانت حصة الصين من إجمالي الناتج العالمي في عام 1990 لا تتجاوز 3,7 بالمائة[2]، ارتفعت إلى 18,6 بالمائة في عام 2016[3]. وبذلك يعتبر اقتصادها

(1)- ناصر التميمي، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا"، في: إدريس لكريني، وآخرون، العلاقات العربية-الصينية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 309.

(2)- حكيمي توفيق، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مجلة المفكر، العدد 12 (2015)، ص 395.

(3)- شيخه الشامسي، "أثر بروز الصين كقوة عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي"، في: الخليج العربي التحولات الإقليمية والدولية، (الكويت: منتدى التنمية الخليجية، 2019). ص 114.

أسرع اقتصاد كبير نامي خلال الثلاث عقود الأخيرة بمعدل نمو سنوي تخطى نسبة 10 بالمائة، غير أنها في الآونة الأخيرة بدأت تواجه تباطأ في نموها الاقتصادي، نظرا لتراجع الطلب المحلي، وتناقص صادراتها إلى الأسواق الخارجية، مما حدا بها إلى طرح مبادرة الحزام والطريق، لإعطاء دفعة جديدة لصعودها الاقتصادي، وحماية مصالحها الخارجية، وتكريس نفوذها الدولي.

تعتبر مبادرة الحزام والطريق الصينية إحياء لفكرة طريق الحرير القديم، الذي كان عبارة عن شبكة من الطرق تسلكها القوافل التجارية بهدف نقل البضائع بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد فارس والعرب وأوروبا. ويعد عالم الجيولوجيا والمستكشف فرديناند فون ريشتهوفن (Ferdinand vonRichtofen)، أول من استخدم تسمية "طريق الحرير"، في عام 1877 لوصف الطرق التي كان يمر من خلالها الحرير الصيني، مرورا بآسيا الوسطى والشرق الأوسط ووصولا إلى أوروبا[1].

أطلق الرئيس "شي جين بينغ" في عام 2013 مشروع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين. ويتعلق الأمر بمنطقة شاسعة للتعاون الاقتصادي تمتد من المحيط الهادئ إلى أوروبا مرورا بآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتعرف مجازا بـ«حزام واحد طريق واحد»[2].

لقد نجحت الصين حتى شهر يناير من عام 2018 في اجتذاب 75 دولة و35 منظمة دولية للانضمام إلى هذا المشروع. وتضم الدول المشاركة في المبادرة

(1)- ميشيل برونو، أوراسيا قارة، إمبراطورية، أيديولوجيا أو مشروع، ترجمة معاوية سعيدوني، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 399.

(2)- برونو، ص 400.

مجتمعة 62 بالمائة من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو 35 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 24 بالمائة من الإنفاق الاستهلاكي العالمي. ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية 2017، أنفقت الصين حوالي 34 مليار دولار على المشروعات المتضمنة فيها، تنوعت بين الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وأنابيب نقل الطاقة، وشبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية[1].

فالحزام الاقتصادي لطريق الحرير يقصد به بناء شبكة شاملة من الطرق البرية والسكك الحديدية وأنابيب نقل الطاقة، متفرعة عن طريق الحرير الأساس، الذي يبدأ من الصين، ومن تم ربطها مع وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، كما تربطها بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. أما طريق الحرير البحري فيقصد به بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد، وصولا إلى السواحل الإفريقية، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيك[2].

الشيء الذي من شأنه تكريس وتعميق علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول المشاركة في مشروع الحزام والطريق[3]. وهو ما سيتعزز من خلال سعي الصين بواسطة وكالتها المتخصصة في الفضاء الافتراضي إلى إنشاء سوق معلوماتية عابرة للقارات، على علاقة بمشروع السوق الرقمية الموحدة الذي يعمل على

(1)- علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26 (2018)، ص 3.

(2)- باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، دراسات دولية، العدد 67 (2016)، ص 191.

(3)- محمد حمشي، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني"، دراسات شرق أوسطية، العدد 80، (2017)، ص 56.

تجسيده الاتحاد الأوربي، فالصين تعمل حاليا على مد شبكات كوابل قارية جديدة، سوف تقلص هيمنة كوابل الألياف البصرية البحرية التي ينجزها ويسيرها الغربيون[1].

لذلك تهدف الصين من خلال طرح مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن تحديدها في ما يأتي:

- تحقيق التوازن بين مقاطعاتها وأقاليمها الشرقية والغربية في استراتيجيتها التنموية، فتجسيد مشروع الحزام والطريق يبدو وكأنه يتمحور حول استراتيجية صينية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية، قائمة على مبدأ الانفتاح المزدوج، انفتاح إقليمي داخلي، وانفتاح عالمي خارجي، لفتح أسواق جديدة لتصريف الفائض المتزايد في إنتاج الصناعات الأساسية الصينية[2]، والترويج لشعار "صنع في الصين" بصفته معيارا دوليا شاهدا على تحول الصين من حضارة زراعية إلى حضارة صناعية -معلوماتية[3]. فهي أصبحت تعد الآن الدولة التجارية الأولى في العالم في تجارة تبادل السلع، لتحل محل الولايات المتحدة، التي تبوأت هذه المرتبة طيلة سبعة عقود. كما تعد الصين أكبر مصنع في العالم، وثاني أكبر مستورد، ولديها أكبر احتياطي نقدي أجنبي في العالم، بالإضافة إلى أنها تحتل المرتبة الأولى في بناء السفن، وإنتاج الألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، كما تعتبر أكبر سوق للسيارات، والحواسب، والهواتف الذكية[4]. لذلك ارتفعت نسبة صادراتها من

(1)- برونو، ص 411.

(2)- حمشي، "العالم، ص 56.

(3)- وانغ إي واي، الحزام والطريق ماذا ستقدم الصين للعالم؟، ترجمة رشا كمال وشيماء كمال، (القاهرة: دار سما للنشر، 2017)، ص 9.

(4)- فريد زكرياء، عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء، ترجمة إسماعيل كاظم، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2021)، ص 251.

مجمل الصادرات العالمية من 4,7 بالمائة سنة 2000 إلى 23,1 بالمائة سنة 2013، في حين تراجعت نظيراتها الأمريكية والأوروبية من 23,2 بالمائة و29,6 بالمائة إلى 9,2 بالمائة و 20,2 بالمائة على التوالي، حسب معطيات صندوق النقد الدولي[1].

- تسهيل وتسريع عمليات التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات، باستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، وهي: البنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس (BRICS)، وصندوق طريق الحرير، فضلا عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، الذي بادرت الصين إلى تأسيسه عام 2014، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

وفي هذا السياق، يسعى المشروع إلى العمل على تعزيز التداول النقدي بالعملات المحلية؛ بما يخفض كلفة التداول، ويقلص من حدة المخاطر المالية، ويرفع القدرة التنافسية للاقتصادات الإقليمية على طول الحزام والطريق[2]، في محاولة لإنهاء هيمنة الدولار الأمريكي كعملة للاحتياطات المركزية للنظام النقدي الدولي.

مما يعني أن ثمة أبعاد جيوسياسية واضحة في مساعي الصين الحثيثة لتجسيد مشروع الحزام والطريق، فالأمر لا يقتصر دائما على المكاسب الاقتصادية فقط، بل ينبغي النظر إلى مشروع ضخم عابر للقارات كمشروع الحزام والطريق حسب بعض الدراسات كأداة استراتيجية لاستكمال مسار تحول الصين من قوة

(1)-International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Sub-Saharan AfricaStaying the Course, (OCT 2014).p 4-Accessed on 30/04/2019 at :https://www.imf.org/en/Publications/REO/SSA/Issues/2017/02/01/Staying-the-Course.

(2)- مضخور، ص 197.

إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية، يتعاظم نفوذها عبر القارات الثلاث التي يغطيها هذا المشروع[1]، من خلال تأسيسها لمجموعة من المؤسسات المالية الدولية، التي تهدف إلى تقديمها كبديل لنظام "بريتون وودز" الذي تهيمن عليه الدول الغربية.

لذلك تتوخى الصين من هذه المبادرة تخفيف الضغوط الاقتصادية الأمريكية المتزايدة عليها، حيث إن تصاعد الخلافات التجارية بين الطرفين حول الرسوم الجمركية والعملات، وصعود نخبة سياسية واقتصادية معادية للصين في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وتوجهها نحو اعتماد سياسة تجارية حمائية، والانسحاب من عدد من اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الأطراف[2]، تجعل الصين تتمسك بالمشروع لأنه سيوفر لها، - في حالة السيناريو الأسوأ- البنى التحتية اللازمة للاتجاه غربا نحو غرب آسيا وأوروبا وإفريقيا[3].فالإحصائيات تشير إلى أن الصين أنشأت 18 منطقة تجارة حرة مع 18 دولة ومنطقة، ووقعت 12 اتفاقية تجارة حرة و6 اتفاقيات تجارة حرة تتفاوض بشأنها[4]، بمعنى أن الصين تهدف إلى بناء عولمة جديدة محورها بكين. خصوصا إذا علمنا أنه في عام 2015 أصبحت نسبة 58 بالمائة من أكبر خمسين ميناء حاويات في العالم ملكية صينية، أو حصلت على استثمارات صينية، وأن 39 بالمائة من التجارة البحرية لأكبر عشرة موانئ في العالم تشرف عليها شركات صينية[5].

---

(1)- حمشي، "العالم، ص 63.

(2)- هالة عادل عبد الجواد، "تزايد ضغط الحمائية على التجارة الحرة في العالم"، مفاهيم المستقل، ملحق يصدر مع مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 27 (2018)، ص 13.

(3)- حمشي، "العالم، ص 64.

(4)- مضخور، ص 200.

(5)- برونو، ص 402.

كما أن هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، فقد أكد "هالفوردماكندر"، أحد مؤسسي علم الجيو-استراتجيا" منذ 1904 أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأن من يسيطر على هذه المنطقة، سيسيطر على العالم، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة[1]. أي أن الصين وفق العديد من الآراء تروم الرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقا لتطويق الصين[2].

في هذا الإطار يحاجج ميرشايمر أحد أبرز الواقعيين المتشائمين حول مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية، بأن الصين ستسعى حتما للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، بمعنى أن الصين سوف تكافح من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها اليابان وروسيا، بشكل يكفل عدم وجود قوة كبرى في آسيا بإمكانها تهديد الصين[3].

أمام هذه المعطيات، تسعى الصين من خلال هذه المبادرة، إلى تجنب أسوء السيناريوهات التي تهدد استقرار اقتصادها، بإعاقة أو قطع وصول إمدادات الطاقة إليها، وتتعاظم هذه المخاوف لكون أزيد من 80 بالمائة من احتياجات بكين من الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا"[4]، بالرغم من تزايد وارداتها الطاقية من

(1)- صلاح، ص 4.

(2)- التميمي، ص 329.

(3)- توفيق، ص 402-403.

(4)-Cui Shoujun, « Continuity through Change: China's Energy Security in a New Era », in: Jayant Prasad and Shebonti Ray Dadwal, ASIAN STRATEGIC REVIEW 2017: Energy Security in Times of Uncertainty, (New Delhi : Institute for Defence Studies and Analyses, 2018), p27.

كازاخستان، وروسيا التي أصبحت في عام 2016 أكبر مزود للصين بالنفط بحوالي 1,2 مليون برميل يوميا، متجاوزة المملكة العربية السعودية (1 مليون برميل يوميا)[1]. ولقد سبق وأن عبر الرئيس الصيني هو جينتاو في عام 2003 عن هذه المشكلة، بتأكيده على ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه "معضلة ملقا"[2]. ولذلك فالصين تهدف من خلال مشروع الحزام والطريق إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة لهذا المضيق، وتشييد شبكة من أنابيب النفط، لتأمين حرية الوصول إلى الخليج العربي الذي يستحوذ على حوالي 55 بالمائة من احتياطات النفط الخام عالميا، أو خليج عدن الذي تطوقه شبه الجزيرة العربية شمالا والقرن الإفريقي جنوبا، وكلتاهما منطقتان غنيتان بمصادر الطاقة، تمثلان أهمية محورية في تلبية طلبات الصين المتزايدة من الطاقة[3].

ثانيا- دينامية تفاعل المغرب مع التغيرات الدولية الراهنة

عاش العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي على إيقاع متسارع من التحولات الجيواستراتيجية؛ بدأت بانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما تلاها من بروز خطاب سياسي وأكاديمي، حاول الترويج لبروز القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ كمقولة نهاية التاريخ لفوكوياما، وصراع الحضارات لصمويل هنتغتون، بالموازاة مع تصاعد أهمية

(1)- U.S Energy Information Administration (EIA), China Surprssed the United States as the world's Largest Crude Oil Importer in 2017, (February 5, 2018), p1. Accessed on 26/6/2019, at : https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812

(2)- دانيل يرغن، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكل العالم الحديث: ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015) ص 322.

(3)- سعيد شفقت، "صعود الصين في الخليج وإيران وباكستان"، في: مروان قبلان، العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 442.

العوامل الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية، وظهور مقومات ومفاهيم جديدة في حقل التفاعلات الدولية، من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت بشكل كبير في إعادة تحديد عدد من الأولويات والأهداف الاستراتيجية انسجاما ومتغيرات النظام الدولي.

أدت هذه التحولات الدولية نحو دينامية في المنطقة المغاربية للتوجه لبناء الاتحاد المغاربي، كاستجابة للتحديات الخارجية، غير أن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بقى مسيّجا بعدد من المعيقات، وسوء الفهم، خاصة بين الثنائي الذي يمثل العمود الفقري والقاطرة الضرورية لهذا البناء، ألا وهو الثنائي المغربي - الجزائري. الواقع يبرز أن الاعتبارات الجيوسياسية للمغرب والجزائر والدول المغاربية بصفة عامة، لم يتم لحد الساعة تطويعها في اتجاه تجاوز منطق الصراع نحو الوحدة والتعاون، لتشكيل فضاء مغاربي تكون له رؤية موحدة في التعاطي مع التغيرات والتحولات الدولية[1]. الأمر الذي عمق التبعية الاقتصادية والمالية لدول هذا الفضاء للدول الأوربية، حيث تتراوح نسبة التبادلات التجارية بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي ما بين 55 و75 بالمائة، بينما لا تتعدى التجارة البينية بين الدول المغاربية في أحسن الأحوال 3 بالمائة من إجمالي مبادلاتها التجارية، وهي أضعف النسب مقارنة بالتكتلات الإقليمية الإفريقية [2]، وستزداد ضعفا خصوصا بعد التطورات التي عرفها الفضاء المغربي مؤخرا مع استمرار الأزمة الليبية دون

---

(1)- الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية 200-2013، سلسلة مواضيع الساعة، العدد86؛ (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014)، ص 76.

(2)- مصطفى صايج، تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الإرادات والحلم والمحصلة والآفاق، أراء حول الخليج، العدد 143 (2019)، ص 97.

حل يلوح في الأفق، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، وتوقيف خط الغاز الرابط بين الجزائر وإسبانيا ؛ الذي يمر عبر المغرب.

وإذا كان لهذه المتغيرات دور كبير في تراجع العديد من الرهانات الجيو-استراتيجية للدول، فهذا لا يعني أن كل الرهانات والأهداف التي كانت تعمل عليها الدول سابقا قد تغيرت، بل بقي جزء كبير منها على ما هو عليه، بينما الذي تغير هو طريق وآليات التعامل مع هذه القضايا، في علاقتها بمفاهيم المصلحة والسيادة والهوية الوطنية والإقليمية[1].

لذلك، ظلت قضية استكمال الوحدة الترابية من القضايا الإستراتيجية في السياسة الخارجية المغربية. فالهاجس الرئيس بالنسبة للدبلوماسية المغربية بكل مكونتها في سياق تفاعلها مع دينامية التغيرات الدولية بقي مرتبطا بإقناع المجتمع الدولي بالرؤية المغربية المطروحة لحل قضية الصحراء والمتمثلة في الحكم الذاتي، في ظل تزايد ضغط هذه القضية بشكل واضح على الفضاءات التي يتفاعل معها المغرب، خصوصا التقليدية منها، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[2].

في سياق دينامية هذه التغيرات واستمرار تعثر البناء المغاربي، توجهت مختلف دول المنطقة إلى إعادة تحديد أهدافها وأولوياتها تجاه محيطها الإقليمي والدولي بمختلف أركانه وزواياه. لهذا جاءت استجابة المغرب للتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أولا بالتوجه نحو الفضاء الأوربي الذي يستضيف أكثر من 50 بالمائة من الجالية المغربية المغتربة، لدعم علاقته السياسية والاقتصادية والأمنية معه، سواء من خلال مسار برشلونة أو سياسة الجوار الأوروبية، وذلك

(1)أحمد شيحي، "أولويات السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 143 (2018)، ص131.

(2)- بوقنطار، ص 13.

اعتبارا لكثافة التفاعلات بين الطرفين المحكومة بمجموعة من الروابط التي تجعلها غير قابلة للانفراط بالرغم من بعض الغيوم التي تكدر صفوها في بعض الأحيان[1]. وقّع المغرب مع الاتحاد الأوربي في عام 2000 اتفاقية شراكة أسفرت عن توسيع نطاق التجارة بين الطرفين بشكل كبير. كما اتسعت العلاقة لتشمل التبادلات البرلمانية، والمساعدة من الاتحاد الأوروبي (200 مليون يورو سنوياً في الفترة 2014-2017 وحدها)، والتعاون في مجال الأمن والهجرة.

في مقابل ذلك عمل المغرب على تطوير علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أحرزت تقدماً هاماً منذ تولي محمد السادس العرش، ففي عام 2004، أدرجت واشنطن المغرب كـ "حليف رئيسي من خارج حلف الناتو". وبعد عام، أطلق البلدان مناورة "فلينتلوك"، وهي تدريب عسكري إقليمي سنوي يركّز على مكافحة الإرهاب. وبالفعل، رسّخت الرباط مكانتها كشريك رئيسي في مكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا والساحل، فالمملكة المغربية عضو في "الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى"، وهي برنامج أمريكي يساعد الحكومات الإقليمية على تعزيز قدرتها على احتواء المنظمات الإرهابية المحلية وهزيمتها. وفي هذا السياق تمثل تجارة السلاح ركنا مهما في العلاقات بين البلدين، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المزود الرئيسي للمغرب في مجال الأسلحة، فمثلا خلال الفترة ما بين 2016-2020 استورد المغرب نسبة 90 بالمائة من ورادته من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، و9,2 بالمائة من فرنسا، و0,3 بالمائة من المملكة المتحدة[2]. وعلى

(1)- نفس المرجع، ص 111.

(2)- pieter d. wezeman, alexandrakuimovaandsiemon t. wezeman, Trends in International Arms Transfers, 2020, (SIPRI, 2021), p06. Accessed 15/12/2021 at: https://www.sipri.org/sites/default/files/2021-03/fs_2103_at_2020.pdf

الصعيد الاقتصادي، وقّع المغرب مع الولايات المتحدة اتفاقاً للتجارة الحرة في عام 2006، وهو الاتفاق الوحيد من نوعه بين الولايات المتحدة ودولة إفريقية، رغم أن هذا الاتفاق عمل على تزايد العجز التجاري للمغرب مع الولايات المتحدة؛ إذ كان له تأثير ثانوي كبير في الدلالة على وجود مناخ استثماري ملائم، ونتيجة لذلك، التزمت شركات أمريكية كبرى، مثل "بوينغ"، بإنشاء مشاريع استثمارية في المغرب[1]. ليتوج كل ذلك مؤخرا باعتراف الإدارة الأمريكية بموجب مرسوم رئاسي بمغربية الصحراء.

عرف العقدان الأخيران تحولات اقتصادية وإستراتيجية وتكنولوجية هامة، كان لها الأثر البليغ في تشكل وبروز قوى دولية جديدة بثقلها الاقتصادي والتكنولوجي الكبير على الساحة الدولية، منذرة ببداية تغير موازين القوى الدولية، إذ بدأ الحديث عن بروز عالم متعدد الأقطاب، مع ظهور بوادر انهيار نظام القطبية الأحادية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وتوجهها نحو التدخل في العديد من مناطق العالم، لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية، وهو ما لم تعد تستسيغه روسيا؛ التي تتطلع إلى العودة التدريجية لمكانتها في إدارة الشؤون الدولية التي كانت تحتلها خلال مرحة الاتحاد السوفياتي، وكذا الصين التي أصبحت قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة.

فإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال الدولة المتفوقة من منظور الجغرافيا السياسية، ولاسيما من الناحية العسكرية، على الرغم من ارتفاع الإنفاق الصيني

(1)- سارة فوير ورضا عياديعشرون عاما ً من عهد الملك محمد السادس (الجزء الثاني): تطورات السياسة الخارجية، المرصد السياسي 3157 (معهد واشنطن 2019)، شوهد بتاريخ 2021/12/01 على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/1627/ar

في هذا المجال الذي بلغ في عام 2016 حوالي 210 مليار دولار[1]، تبقى سيطرتها على الجغرافيا الاقتصادية العالمية أقل بكثير؛ إذ أن الثقل الاقتصادي والمالي الذي أصبحت تمتلكه الدول الناشئة، صار يتزايد بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، بعد الأزمة المالية التي عصفت بالدول الرأسمالية منذ أواخر سنة 2008[2]، خصوصا منطقة اليورو، وما اتبعته من سياسات اقتصادية تقشفية، كان لها بالغ الضرر على بعض دول جنوب أوروبا، كاليونان وإسبانيا والبرتغال، مما ترتب عنها تداعيات سياسية زعزعت استقرار أوروبا ما بعد الحرب الباردة، بتصاعد أحزاب اليمين واليسار المتطرف، وأحزاب أخرى مؤيدة لتفكك الدولة الأمة، هذه التطورات كادت في بعض الأحيان أن تعصف بالاتحاد الأوربي[3]، خصوصا بعد خروج بريطانيا منه، وما كانت له من انعكاسات على بداية رفض شعوب بعض الدول الأوروبية لسياسات الاتحاد، ومطالبتها بالخروج منه كاليونان مثلا.

لذلك شهدت الأعوام الماضية توجها جديدا في الإنتاج العالمي، مع زيادة الإنتاج المخصص للتجارة الدولية، وبلغت نسبته في عام 2011 حوالي 60 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي، وكان للبلدان النامية دور مهم في ذلك، فما بين 1980 و2010 ازدادت حصتها من المبادلات التجارية بالبضائع من 25 بالمائة إلى 47

(1)- نان تيان، وآخرون ، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 400.

(2)- جرايمي هيرد، "القوى العظمى نحو أنموذج "تعاوني تنافسي" لمستقبل النظام العالمي!" في كتاب: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤية متنافسة للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2013، ص 330.

(3)- جوزيف إي. ستيغلتز، اليورو كيف تهدد العملة الموحدة مستقبل أوروبا (الجزء الأول)، ترجمة مجدي صبحي يوسف، عالم المعرفة؛ 476 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019).

بالمائة وحصتها من الإنتاج العالمي من 33 بالمائة إلى 45 بالمائة. وتعمل البلدان النامية على توثيق العلاقات في ما بينها؛ ففي الفترة من 1980 إلى 2011 ازدادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب، فارتفعت حصتها من مجموع المبادلات التجارية العالمية بالبضائع من 8 بالمائة إلى 26 بالمائة[1].

منذ العام 1990 وحتى العام 2019 تضاعف الناتج القومي الصيني بمقدار 14 ضعفا تقريبا (828 مليار دولار إلى 11.537 تريليون دولار) في حين تضاعف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرة واحدة خلال الفترة ذاتها (من 9 تريليون إلى 18.3 تريليون دولار، بالأسعار الثابتة لدولار 2010[2]. وتأكيدا لاتجاه بنية النظام الدولي نحو تعدد الأقطاب خصوصا على المستوى الاقتصادي، عملت الصين على إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والذي بلغ عدد أعضائه 102 دولة، ويقوم بإقراض العديد من الدول النامية لتمويل إنشاء البنيات التحتية، بما أصبح يشكل منافسا لمؤسسات "بريتون وودز" التي استغلت سياساتها وبرامجها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف إستراتيجيتها الخارجية في العديد من مناطق العالم بعد نهاية الحرب الباردة. وهو ما ستكون له تداعيات مستقبلية في ظل بروز بعض الأصوات في العديد من القوى الأوربية، تطالب بالحد من الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد عبر وزير الخارجية الألماني، "هايكو ماس"، "بضرورة تعزيز الاستقلالية الأوربية وإنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي، ونظام دفع مالي (سويفت)مستقل"[3].

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير، نيويورك، 2013، ص 2.

(2)- محمد غازي الجمل، "الصراع الأمريكي –الصيني وأثره على النظام الدولي"، لباب، العدد 8 (2020)، ص 133.

(3)- نفس المرجع، ص137.

لهذا فمبادرة الحزام والطريق تعكس بداية تغير موازين القوى الدولية، بالتوجه نحو بناء مجال أورواسيوي ينطلق من الشرق باتجاه الغرب، بعد أن كانت البناءات الأورواسيوية منذ القرن الخامس عشر تنطلق من الغرب نحو الشرق، عبر البحر (الاستعمار الغربي) أو البر (الإمبريالية الروسية ثم السوفياتية)[1]. مما يعني أن مبادرة الحزام والطريق تبشر بنهاية حقبة السياسة الخارجية "لدونغشياوبينغ" التي تميزت بحكمة معلنة مفادها البقاء بعيدا عن الأنظار، فالنطاق والمدى العالميان الواسعان لهذه المبادرة (الحزام والطريق) يعلنان فجر سياسة صينية جديدة أشد حزما في الساحة العالمية[2]، وفقا لرؤية الرئيس الصيني الحالي، شي جين بينغ، الذي سرّع من التوجه نحو استثمار القوة الاقتصادية لبناء القوة الإستراتيجية في المجالين السياسي والعسكري وفي تعزيز قوة النموذج الصيني كأساس للقوة الناعمة[3].

لذلك فإن أزمة فيروس كوفيد-19 التي اجتاحت العالم أواخر سنة 2019 أوضحت حسب فريد زكرياء تزايد حدة انحدار قوة الولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي زاد من اشتداد المخاوف المتعلقة بصعود الصين، بحيث بينت هذه الأزمة تطور البنية التحتية الصينية مقارنة بالبنية التحتية الأمريكية الهشة، مما جعل استجابتها لهذه الجائحة تتسم بعدم الفعالية[4]. الشيء الذي مكّن الصين من توسيع تسويق قوتها الناعمة على المستوى الدولي، فقد كان قرار

---

(1)- برونو، ص 397.

(2)- منوشهر دراج، "علاقات الصين بإيران والمملكة العربية السعودية سياسة التوازن الحساس"، في: مروان قبلان، العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 490.

(3)- غازي الجمل، ص 130.

(4)- فريد زكرياء، عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء، ص 208.

الصين بإرسال أطقم ومعدات طبية إلى أوروبا تمرينا جيو-سياسيا يشير إلى إرادة الصين للعب دور الهيمنة والاستفادة من الفراغ المتزايد الذي تخلقه الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لذلك فعلى الرغم من كون صانع القرار في النظام السياسي المغربي لا يزال مقتنعا بخياراته الإستراتيجية بأهمية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد كشفت تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاد المغربي التي تسيطر على 70 بالمائة من علاقاته الخارجية في المجال التجاري والمالي والتكنولوجي بداية العقد الماضي[2]، واتجاه قرارات "محكمة العدل الأوروبية" باستبعاد منطقة الصحراء من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، بالإضافة إلى بعض الملفات الشائكة كقضية بعض الجزر، وقضية الهجرة، والصيد البحري، التي لازالت تؤثر في علاقات المغرب مع إسبانيا ، التي تكون لها تداعيات حتى على مستوى علاقته مع الاتحاد الأوروبي، مما يدفع إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين والتخفيف على المدى البعيد من أثر الاعتماد على الشركاء الأوروبيين فقط في تسويق المنتجات المغربية، لذلك حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع المتغيرات والتحوّلات التي فرضها المحيطان الدولي والإقليمي، حيث أصبحت التحركات التي تتم في هذا الصدد تراهن على الكيف أكثر منها على الكمّ، أخذا بعين الاعتبار لمنطق الربح والخسارة عند اتخاذ سلوكيات وقرارات في هذا الشأن.

مع بداية القرن الحالي رسّخ المغرب حضوره الاقتصادي والدبلوماسي في إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصا أمام فشل تجمع الاتحاد المغاربي في توفير

(1)- غازي الجمل، ص 133.

(2)- فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 190.

فرص تحقيق المكاسب والمنافع الاقتصادية للمملكة المغربية، وهو ما أسفر عن تطوير الإطار القانوني للتعاون إلى أزيد من 500 اتفاقية مع أكثر من أربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي اتفاقيات تشمل مجالات مختلفة في التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية[1]، مما سمح للشركات المغربية من زيادة تعاونها مع نظيراتها في جنوب الصحراء في عدّة قطاعات، أبرزها في الاتّصالات والتأمين والعمل المصرفي والتصنيع. مما نتج عنه ارتفاع التبادل التجاري المغربي الإفريقي بنسبة 20 بالمائة خلال السنوات الخمس عشرة سنة الماضية، بزيادة بلغت 14,458 مليار درهم. وقد بلغت قيمة هذه المبادلات 405 مليار درهم سنة 2018. بالموازاة مع سن العديد من الإجراءات التحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية ، حيث تم رفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، وهو ما كان من نتائجه أن أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني بالقارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا[2]؛ حيث ارتفاع حجم استثمارات المغرب في بلدان القارة الإفريقية بشكل كبير، إذ بلغت قيمتها 37 مليار درهم بين سنتي 2013 و2017، وهو ما يمثل 40 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المباشرة للمملكة في الخارج، ونصف هذه الاستثمارات توجهت نحو قطاعات الأبناك والاتصالات والتأمينات[3]. ليتوج كل ذلك بعودة المغرب إلى الاتّحاد الإفريقي في عام 2017

---

(1)- يحيى بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، سياسات عربية، العدد 10 (2013)، ص 56-57.

(2)- مجلة وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، العدد 28 (2015)، ص 5. شوهد بتاريخ 2021/12/10 على الرابط:
https://www.finances.gov.ma/Maliya%20tawassol/file_170915_115718435.pdf

(3)- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا من أجل بلورة إستراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا، (الرباط: 2020)، ص23-24. شوهد بتاريخ 2021/10/13 على الرابط:
https://www.cese.ma/media/2020/11/ebook-IntegrationMarocAfrique-va-2.pdf

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجاً على قبول انضمام البوليزاريو إليها..[1].

إلى جانب هذا، عمل المغرب خلال العقدين الأخيرين على دعم علاقاته الاقتصادية والسياسية مع فيدرالية روسيا، والعديد من دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وذلك للتعريف بقضية الصحراء والحد من اعتراف بعض دول هذه القارة بما يسمى "الجمهورية الصحراوية". بالموازاة مع تطوير علاقته مع الدول الأسيوية، كالدول الخليجية من منطق التعاون العربي الإسلامي، واليابان، والهند، والصين التي أصبح لها دور كبير في الاقتصاد العالمي كما تم توضيحه سابقا.

ثالثا- العلاقات المغربية - الصينية مقومات الشراكة والتعاون

تمتدّ العلاقات المغربية - الصينية إلى تاريخ بعيد، حيث أسهمت رحلات ابن بطوطة لهذا البلد في بداية القرن 15 وزيارة صينيين للمغرب خلال هذه الفترة أيضا في تعميقها. فانتماء المغرب الجغرافي للقارة الإفريقية والعالم العربي، جعل العلاقات الصينية المغربية تتشكل منذ بدايتها كامتداد للعلاقات المزدوجة التي ربطتها الصين مع المجالين العربي والإفريقي باعتبارهما مكونان أساسيان لمنظومة العالم الثالث، التي تم التأكيد على أهميتها من خلال مؤتمر باندونج 1955[2]. لذلك انطلقت العلاقات السياسية المغربية - الصينية بالدعم الذي

(1)- ياسمين أبوزهور، إسرائيل وأفريقيا وليبيا: الأوراق الرابحة في سياسة المغرب الخارجية، شوهد بتاريخ 2021/12/01 على الرابط:
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos

(2)- ميمون مدهون، الصين في العلاقات الدولية دراسة في البراغماتية الصينية 1949-2009، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2020)، ص 268.

قدمته هذه الأخيرة لحركة المطالبة بالاستقلال المغربية قبل عام 1956، ودعم البلدين المغرب والصين معا للثورة الجزائرية 1954، إذ كان المغرب عبر حدوده مع الجزائر إحدى النقاط التي اعتمدتها الصين لتقديم الدعم العسكري والمادي لحرب التحرير الجزائرية[1].

ويعدّ المغرب البلد الثاني الذي أقام علاقات دبلوماسية مع الصّين الشعبية في نونبر من عام 1958، وستتعزّز هذه العلاقات مع التوقيع على اتفاقية التعاون بين الجانبين عام 1982، فيما كان المغرب هو أول دولة إفريقية انخرطت في مبادرة "الحزام والطريق"، التي دشنتها الصين سنة 2013، بينما أسهمت زيارة العاهل المغربي محمد السادس لهذا البلد عام 2016 في تطوير العلاقات بين الجانبين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، خصوصا على المستوى الاقتصادي.

وقد عرف إجمالي المبادلات التجارية بين المغرب والصين تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير؛ إذ انتقل من 3,78 مليار دولار سنة 2014 إلى 5.3 مليار دولار في عام 2018، وشكلت الواردات المغربية من الصين الجزء الأكبر في هذه الزيادة، حيث ارتفعت من 3,51 مليار دولار إلى 5,04 مليارات دولار خلال نفس الفترة، وبذلك ارتفعت حصة الصين من إجمالي واردات المغرب إلى ما يقرب من 10 في المائة في عام 2018، مقارنة بنسبة 9.1 بالمائة في عام 2016، و7.5 بالمائة في عام 2014. غير أن الصادرات المغربية إلى الصين ظلت ضعيفة، لا تمثل سنويًا سوى 1 بالمائة فقط من إجمالي الصادرات المغربية، في حين توجهت نسبة 66,3 بالمائة من إجمالي هذه الصادرات في عام 2018 نحو الاتحاد الأوروبي،

(1)- إسماعيل دبش، "العلاقات العربية-الآسيوية دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30 (2016)، ص 77. شوهد بتاريخ 24 نونبر 2021 على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47892

الذي لا يزال يعتبر الشريك التجاري التقليدي للمغرب، الذي يستورد من أعضائه نصف وارداته، ويصدر لها نحو ثلثي صادراته[1].

وإذا كانت الصين أصبحت منذ عام 2017 الشريك التجاري الثالث للمغرب بعد إسبانيا وفرنسا، فإن تحليل تطور التجارة الثنائية بين المغرب والصين خلال العقدين الأخيرين، يوضح أنه حتى لو زاد حجم التجارة الثنائية بينهم في المتوسط بنسبة 15,75 في المائة سنويا[2]؛ إذ بلغ عجز المغرب التجاري مع الصين 4,77 مليار دولار في عام 2018[3]، كما تم الحفاظ عليه بمتوسط بلغ 17,89 في المائة[4]. الشيء الذي يمكن إرجاعه إلى بنية المبادلات التجارية بين الطرفين، فالواردات الرئيسية للمغرب من الصين تعد أكثر تنوعا وذات قيمة مضافة عالية، تشمل (الهواتف المحمولة والسلع الإلكترونية والمعدات الميكانيكية والكهربائية، والبلاستيك والمنسوجات). في حين يصدر المغرب إلى الصين الفوسفات ومشتقاته، ومنتجات الصيد البحري وحديد الخردة ومقادير محدودة من المعادن غير الحديدية، وهي بشكل أساسي منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة. كما أنه من أن أسباب تواضع الصادرات المغربية نحو الصين هو بعد المسافة بين المغرب والصين، أضف لهذا وجود قصور من قبل المصدرين المغاربة

(1)- Yahia H. Zoubir, Expanding Sino–Maghreb Relations Morocco and Tunisia, (London: Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, 2020), p 14. Accessed on 29/10/2021 at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ7839-SinoMaghreb-Relations-WEB.pdf

(2)- ناصر بوشيبة، تاريخ العلاقات المغربية الصينية (1958-2018)، (الرباط: دار الأمان، دار التوحيدي، 2021)، ص 51.

(3)-Yahia H. Zoubir, Expanding Sino–Maghreb Relations Morocco and Tunisia, p 14

(4)- بوشيبة، ص 51.

الذين لا يتجرؤون على تنويع منافذ مبيعاتهم ويكتفون بالارتباط مع الزبائن التقليدين في الاتحاد الأوروبي[1]، بالإضافة إلى كون المغرب لا يمتلك الموارد الطاقية التي أصبحت توجه الإستراتيجية الصينية الخارجية. فالصين أصبحت مستوردا كليا خالصا للنفط؛ حيث وصل صافي وارداتها في هذا الصدد في عام 2000 إلى ما يناهز 1,5 مليون برميل يوميا[2]، ليتضاعف سبع مرات في عام 2017، إذ باتت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ وصلت وارداتها إلى 8,4 ملايين برميل في اليوم في هذه السنة، مقابل 7,9 ملايين برميل للولايات المتحدة[3].

اتجهت الاستثمارات الصينية المباشرة في المغرب نحو الارتفاع، إذ انتقلت من 14,5 مليون درهم سنة 2004 إلى 202,6 مليون درهم سنة 2014، وهو ما مثل فقط 0,56 بالمائة من استثماراتها الخارجية المباشرة[4]. وفي عام 2016 أصبح المغرب ضمن المستفيدين الثلاث الأوائل من الاستثمارات الصينية في إفريقيا، إذ بات المغرب وجهة مفضلة للشركات الصينية في السنوات الأخيرة مقارنة مع باقي الدول المغاربية، خصوصا الجزائر التي كانت تعتبر سابقا الشريك الاقتصادي الأساسي للصين في المنطقة، وهذا جاء نتيجة توافر المغرب على

---

(1)- فتح الله ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2017)، ص 257.

(2)- كانج وو وجت يانج ليم، "تلبية الطلب على النفط في منطقة آسيا-المحيط الهادي: دور دول الخليج"، في: النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 339.

(3)- U.S Energy Information Administration (EIA), China surpassed the United States as the world'slargestcrudeoil importer in 2017, (2018).Accessed on 12/10/2021 at : https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812#

(4)- يوسف هفتي، "العلاقات المغربية الصينية 2018-2019"، في: التقرير الاستراتيجي المغربي 2019-2021، (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2021)، ص 65.

مجموعة من المؤهلات، تهم أساسا البنية التحتية كميناء طنجة الذي يربط بين 167 ميناء حول العالم واستطاع أن يتجاوز سقف 3 مليون حاوية من فئة 20 قدما، ويسعى أن يتجاوز سقف 8 مليون حاوية، وبذلك أصبح المغرب يحتل المركز التاسع والثلاثون على مستوى العالم في ما يخص تدفق الحاويات من تعداد 157 دولة، مما جعله واحد من ثلاث محاور تنظم مع الصين وبنما بشكل كبير الشحن الدولي في إفريقيا، وأسيا وأمريكا الجنوبية[1].

ويتركز الحضور الصيني في المغرب في المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة والمراكز المالية. وتشمل هذه المواقع المنطقة الحرة الأطلسية في القنيطرة، والقطب المالي للدار البيضاء، والمجمع المينائي طنجة المتوسط، التي تخطط شركات صينية لبناء مراكز لوجستية إقليمية فيه، من بينها شركة الاتصالات العملاقة هواوي. فبعد إعلان الملك محمد السادس في مارس 2017 عن خطط لتشييد "مدينة محمد السادس طنجة تيك" الجديدة، التي بدء بناؤها منذ يوليوز 2019، وقعت مجموعة من الشركات الصينية، بما فيها شركات تصنيع السيارات بي واي دي (BYD) وشركة سيتيك ديكاستال (CiticDicastal)، وشركة تكنولوجيا الطاقة الجديدة أوتيكار(Aotecar) اتفاقيات مع الحكومة المغربية لتشييد مصانع متنوعة. لذلك من المتوقع أن يصبح هذا المشروع أكبر مشروع استثماري صيني في شمال إفريقيا[2]. وفي هذا السياق افتتحت المجموعة الصينية

(1)- طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الجزائرية نموذجا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلة الخامس، العدد 9 (2018)، ص 20.

(2)- عادل عبد الغفار وآنا جاكوبس، بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا، (الدوحة: مركز بروكنجرز الدوحة، 2019)، ص4. شوهد بتاريخ 2021/10/21 على الرابط:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/09/Beijing-Calling-Assessing-China%E2%80%99s-Growing-Footprint-in-North-Africa_Arabic.pdf

ستيك ديكاستال مصنعا بالقنيطرة بغلاف مالي بلغ 350 مليون يورو، وسيقوم هذا المصنع بإنتاج قطع غيار السيارات المصنوعة من الألمونيوم، وسيحدث 1200 منصب شغل[1].

لا شك أن بعض المقاولات الصينية بدأت تخطط لاستعمال البلدان المغاربية كوسيط مع الاتحاد الأوروبي وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبارا لاتفاقيات الشراكة أو اتفاقيات التبادل الحر بالنسبة إلى المغرب وتونس[2]. وهو ما سيتزايد في ظل ما كشفته جائحة كورونا عن الاعتماد المفرط للشركات والحكومات الأوروبية، على الصين في كل شيء تقريبًا؛ بدءا من السيارات وحتى الأدوية، وهو ما دفع المفوضية الأوروبية إلى الدعوة إلى "استقلال ذاتي استراتيجي" في القطاعات الرئيسية مثل الأدوية، وبناء سلاسل إمدادات أكثر موثوقية وتنوعًا، كجزء من حزمة مقترحة للتعافي من آثار هذه الجائحة. وفي هذا السياق أكّد غيوم فان دير لو من "مركز الدراسات السياسية الأوروبية"، أن المغرب يوفر ظروفا أكثر ملاءمة لمجالات معينة كالطاقة المتجددة والقطاعات ذات الصلة بالبيئة. لهذا يمكن توجه المفوضية الأوروبية نحو تنويع سلاسل الإمدادات أن يكون مفيدا للمغرب بتسريع وثيرة المفاوضات حول اتفاقية تجارية جديدة[3]. بحيث قد يصبح المغرب خيارًا للشركات التي تتطلع إلى تقليص طول سلاسل الإمدادات الخاصة بها، سواء الصينية منها أو الأوروبية.

(1)- هفتي، "العلاقات المغربية الصينية 2018-2019"، ص 65.

(2)- ولعلو، نحن والصين، ص 257.

(3)- الخسارة الاقتصادية للصين قد تكون مكسبا للمغرب، شوهد بتاريخ 28 أكتوبر 2021 على الرابط:
https://www.dw.com/ar

في بداية القرن الحادي والعشرين، قررت الحكومة الصينية بناء على الخبرة التي تراكمت لدى الدول الغربية لتعزيز لغاتها الوطنية، إنشاء مؤسسات تعليمية غير ربحية في الخارج لتعزيز تعليم اللغة الصينية ونشر الثقافة الصينية، في إطار استثمار مقومات القوة الناعمة، فاعتبارا من ديسمبر 2018 أنشأت الصين 548 معهدا كونفوشيوس و1193 فرعا دراسيا لكونفشيوس في المدارس الابتدائية والثانوية في 154 دولة ومنطقة، بإجمالي 1.87 مليون طالب يتلقون دروسا في اللغة الصينية، في هذا السياق أسست الصين في ثلاث مدن مغربية الرباط والدار البيضاء وطنجة معاهد كنفوشيوس لتعليم اللغة الصينية، كما تم فتح فروع لهذه المعاهد في بعض الجامعات المغربية كجامعة أبن زهر بأكادير وجامعة ابن طفيل في القنيطرة[1]. لذلك لا تخفى أهمية المحدّد الثقافي في العلاقات بين الطرفين كعامل داعم يمنحها قدرا من الاستدامة والقوة، فبالإضافة إلى عراقة الدولتين، ثمّة الكثير من القيم المشتركة بين البلدين والتي توفر أساسا لبلورة علاقات متينة.

فالبلدان معا يتّسمان بالاعتزاز بالخصوصية والانفتاح على المحيط، وهو ما يعكسه المزج بين الثقافة التقليدية والحديثة والتعايش مع الثقافات الإنسانية المختلفة، وبلورة إصلاحات سياسية هادئة ومتدرجة في إطار الاستمرارية، سمحت بالتّفاعل الإيجابي مع التحولات الدولية الكبرى التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وما واكبها من متغيرات. فقد شهد المغرب مع بداية التسعينيات من القرن الماضي دينامية سياسية وحقوقية، واعتمد تعديلات دستورية حملت العديد من المستجدات، واعتمد قدرا من الانفتاح، وأسّس لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، قبل التفاعل الهادئ مع حراك 2011 بإصلاحات دستورية وسياسية، حملت عددا من المكتسبات في محيط إقليمي ملتهب.

(1)- بوشيبة، مرجع سابق، ص 166-168.

أما الصين فهي تقدم نموذجا منفردا في الانفتاح على متغيرات المحيط الدولي، الذي لم يكّلفها خصوصياتها الثقافية والتاريخية، بقدر ما جعلها تحقق أكبر إنجاز في تقليل الفقر في التاريخ الإنساني، فحسب تقديرات البنك الدولي انخفض معدل الفقر بالصين من 85 في المائة إلى 15 في المائة بين العامين 1981 و2005، بما يعادل ستمائة مليون شخص انتزعوا من براثين الفقر[1]. وذلك أن انخراطها في مواكبة التحولات التي فرضتها العولمة بمختلف تجلياتها، لم يمنعها من التّشبث بمقوماتها الحضارية والثقافية. فقد جاء انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في الثامن من شهر نونبر 2012 في فترة ترزح بتداعيات الأزمة المالية الدولية التي لحقت اقتصادات الدول الرأسمالية الكبرى. ليجسّد محطّة للانتقال الهادئ للسلطة داخل الدولة، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي ستتبعها الصين مستقبلا، بما يدعم التحوّل السياسي الهادئ، ويعزز حضورها الدولي.

كما يتقاسم البلدان معا رؤية مشتركة تدعم "أنسنة ودمقرطة" العلاقات الدولية، فالثقافة الصّينية تقوم على فلسفة السلام والتواصل والتنوع ونبذ العنف، وهو ما ينطبق على المغرب الذي يقوم على الوسطية والاعتدال والانفتاح ونبذ التطرّف ورفض الإرهاب. لذلك، هناك من يرى أن السياسة الناعمة الصينية وجدت قبولا وانجذابا في أماكن تواجدها، فعلى مستوى قبول الصين في المنطقة المغاربية، نجد أن المغرب احتل المرتبة الأولي في هذا الإطار؛ حيث عبر

(1)- دانييل بيل، نموذج الصين الجدارة السياسية وحدود الديمقراطية، ترجمة عماد عواد، عالم المعرفة؛ 485 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2021)، ص 131.

نسبة 41 بالمائة عن قبولها للسياسة الناعمة للصين تم جاءت الجزائر بنسبة 38 بالمائة، و36 بالمائة في تونس[1].

تتماهى مواقف الجانبين إزاء عدد من القضايا الدولية الكبرى، كما هو الأمر بالنسبة لدعم القضية الفلسطينية ومختلف القضايا العربية العادلة، والحرص على وحدة وسيادة الدول، ورفض استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في شؤون الدول داخليا. لذلك فعلى المغرب في إطار تطوير علاقاته مع الصين والدفاع عن عدالة مغربية الصحراء، استثمار عدم قبول هذه الأخيرة في إطار تعاملها مع قضية وحدة التراب مبدأ تقرير المصير المرتكز فقط على استفتاء السكان حول موضوع ارتباطهم بالوطن الأم، لكونها تعتبر ذلك سيمكن القوى الأجنبية للتدخل في الموضوع[2].

كما لا تخفى الأدوار الهامّة للمغرب والصّين داخل إفريقيا باتجاه بلورة تعاون بنّاء في إطار جنوب – جنوب، مبني على تبادل المصالح بعيدا عن الهيمنة.. مع رفضهما للتطرف والإرهاب وانخراطهما في مواجهة هاتين الظاهرتين العابرتين للحدود، وبلورة مجهودات تدعم التضامن الإنساني في إفريقيا عبر تقديم المساعدات، والمساهمة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبلورة جهود دولية وإقليمية تدعم السلام العالمي. وفي هذا السياق استغلت الدبلوماسية الصينية جائحة كورونا لترويج تزايد أهمية مكانتها في إفريقيا، من خلال الهبات والتبرعات التي قدمتها للدول الإفريقية؛ والمتمثلة في التجهيزات الوقائية الطبية

(1)- Eugenia Pecoraro, "China'sstrategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterrenean region", wokingpaper, N° 26 (2010), p 9. Accessed on 27/10/2021 at: https://core.ac.uk/download/pdf/13324492.pdf

(2)- ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، ص 275.

لمواجهة الجائحة. وفي ظل الصراعات الأوروبية الداخلية حول توزيع كميات اللقاءات أكدت الصين أن الدول الإفريقية ستكون من البلدان الأوائل التي ستستفيد من اللقاء المصنوع في الصين، وبذلك توجهت الصين لعقد اتفاقيات مع بعض الدول الإفريقية منها المغرب لتصنيع اللقاء الصيني "سينوفارم" ضد كوفيد- 19، ما جعل اللقاح الصيني لاحقا ينافس اللقاحات البريطانية والأمريكية في إطار صراع المخابر الصيدلانية والبيولوجية التي ستشكل أحد محاور صراعات القوة الاقتصادية والتجارية المستقبلية[1].

يبدو أن هناك مقومات تدعم تعزيز هذه العلاقات، فالمغرب يوفّر إمكانيات واعدة على مستوى الاستثمار والسياحة؛ ويشكّل سوقا تجارية مربحة؛ لذلك ينبغي على المغرب استغلال المنتدى الصيني الإفريقي والمنتدى الصيني العربي للتعاون لتسويق موقعه الاستراتيجي للحصول على الاستثمارات والمساعدات الصينية في المجالات المعرفية والتقنية لتنمية بنياته التحتية الصناعية، وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة التي عرفت فيها الصين تطورا هاما.

وإذا كانت الصين تعتمد المنتدى الذي يجمعها بالدول العربية كآلية لتطوير علاقتها بالمنطقة العربية من خلال معادلة تقوم على 1+2+3 بمعنى اعتماد مجال الطاقة كمحور رئيسي، ومجال البنية التحتية وتسهيل التبادل التجاري والاستثمارات كجناحين، إضافة إلى مجالات التقنية العالية الثلاثة، المتمثلة: في الطاقة النووية، والفضاء والأقمار الاصطناعية، والطاقات المتجددة.فإنه على المغرب التفاعل مع هذه التوجهات بتقديم تحفيزات للشركات الصينية لنقل

(1)- مصطفى صايج، "الدور الصيني في إفريقيا: رقصة الأسود والتنانين على طريق الحرير الجديد"، أراء حول الخليج، العدد 167 (2021)، ص 51.

بعض المنشآت الصناعية إليه؛ لتسريع وتيرة التصنيع في اقتصاده وتنويع قاعدته الإنتاجية، وخلق المزيد من الوظائف، إذ يمكن للصين الاستفادة من تزايد الحضور الاقتصادي للمغرب في بلدان القارة الإفريقية ، خصوصا في منطقة غرب إفريقيا، وهذا سيساعد آليات السياسة الخارجية المغربية بإفريقيا ويمكنها من الاستفادة من الصين باعتبارها شريكا لا منافسا[1].

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن بداية تحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو الشرق، سيؤثر بشكل كبير في استمرار ازدهار العديد من المناطق النامية في العالم بما فيها المغرب، من خلال أنشطتها التجارية وأعمالها معها، خاصة مع الاقتصادات الآسيوية الكبرى مثل الصين واليابان والهند. لذلك فإن المغرب مدعو لإعادة تعديل علاقاته التجارية والإستراتيجية وتكييفها مع الصين والأسواق الآسيوية ككل، من خلال التفكير بجدية في الإمكانات الاقتصادية والتجارية التي توفرها مبادرة الحزام والطريق الصينية، في ظل تزايد التحديات التي أصبحت تواجهه في علاقاته التقليدية مع الاتحاد الأوروبي، أو تعقد التحديات والصعوبات التي أصبح يعاني منها أعضاء هذا الفضاء، مما بدأت تطرح معه استفهامات حول مستقبل هذا البناء فيما يتعلق بقدرته على تدبير الأزمات المالية التي تكون لها تداعيات على شركائه الاقتصاديين.

(1)- محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مدرات سياسية، العدد 4 (2018)، ص273. شوهد بتاريخ 24 نونبر 2021 على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98127

غير أن هذا الرهان سيظل حبيس اللعبة التنافسية الدولية في المنطقة المغاربية، ومدى قدرة المغرب على التوفيق بين مصالح الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا، وبريطانيا، روسيا)، لتحقيق مصالحه الإستراتيجية الخارجية المتمثلة في إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء تحت السيادة المغربية وتنويع شركائه الاقتصاديين، خصوصا في ظل تزايد حدة التنافس على مناطق النفوذ بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتوجه هذه الأخيرة لتشكيل تحالفات دولية كان آخرها إعلان التحالف الأنجلوسكسوني (الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا)، لمحاصرة الصعود الصيني، الذي تؤكد بعض الدراسات الإستراتيجية أنه سيصبح أكبر اقتصاد على المستوى الدولي في منتصف هذا القرن، متجاوزا بذلك الاقتصاد الأمريكي.

تدبير السياسة الخارجية المغربية للتوترات الدبلوماسية.. بين التوازنات الدولية والمصلحة الوطنية

==========

د. عبد الفتاح البلعمشي

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض مراكش

مقدمة

عرفت الدبلوماسية المغربية مجموعة من التوترات في اتجاهات مختلفة، ومع أطراف مختلفة، خصوصا في سنة 2021، نذكر منها على الخصوص التوتر الذي عرفته العلاقات المغربية - الألمانية، ثم الأزمة غير المسبوقة في العلاقة مع إسبانيا، والأزمة "المزمنة" في العلاقات غير الطبيعية مع الجزائر.

هنا، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة التي تبدو في حاجة إلى أجوبة موضوعية، من قبيل: هل هناك علاقة بين هذه التوترات والأزمات المذكورة؟ أم أن السياقات تختلف موضوعيا حسب كل علاقة؟ ثم ما هي أهم الإشكالات التي واجهت الدبلوماسية المغربية في فترات التوتر؟ وكيف تم التعامل معها، من خلال القرارات والمواقف المعلنة؟

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في فرضية أساسية، هي أن هناك تحولا في أسلوب ومنهج السياسة الخارجية المغربية، وأن تدبير هذه الأزمات والتوترات

يشكل مظهرا جديدا، وغير مألوف، في السياسة الخارجية للمملكة، مقارنة بمراحل زمنية سابقة.

لذلك نسلّم من جهة ثانية أن صنع القرار في السياسة الخارجية، لا يتم دون دراسة المعطيات والمؤشرات التي تجعل من الموقف أو القرار، يتمتع بالقدرة على الصمود، ويستطيع خدمة المصلحة الوطنية حسب الهامش المتاح.

هناك تطورات دولية مستجدة مكنت السياسة الخارجية المغربية من تغيير أسلوبها، بناء على تقدير يتماشى مع التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة، فإذا سلمنا أن هناك مستجدات في هذا الباب، واستثمار دبلوماسي لواقع دولي متغير، من الطبيعي أن تسعى المملكة المغربية إلى إعادة تموقعها، وفتح آفاق وهوامش جديدة لتفاعلها، وتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

ينبني هذا الطرح على طريقة إدارة المملكة المغربية للأزمات والتطورات المستجدة، التي يبدو أنها اشتغلت بشكل مغاير، وعملت بأسلوبين مختلفين، بكثير من الصرامة والوضوح في العلاقة مع ألمانيا وإسبانيا، وبالتجاهل وعدم الانجرار نحو التصعيد في العلاقة مع الجزائر.

من خلال ما سبق، سنحاول في هذه الدراسة أن ننظر إلى السياسة الخارجية المغربية من زاوية التحوّل المفترض الذي أسست عليه أسلوبها الجديد من جهة، ثم محاولة تحليل الأزمات والتوترات وتحديد أسبابها ومسبباتها، وكيفيات التعاطي معها، لنخلص إلى تحديد مرتكزات السياسة الخارجية المغربية الجديدة، ومحدداتها تجاه الأزمات والتوترات المختلفة، مع تحديد سنة 2021 مجالا زمنيا للتناول.

أولا - السياسة الخارجية في فترات التوتر

إن ممارسة السياسة الخارجية في الحالة العادية، أثناء وجود علاقات طبيعية بين الدول، تنظمها الاتفاقيات الدولية، وتضبطها مبادئ القانون الدولي، وحسن الجوار، والتعاون الودي، والتضامن...، بحيث نكون أمام سياسة خارجية "سلسلة"، أي سياسة خارجية تحكمها وتؤطرها وتضبطها العلاقات الثابتة، والتحالفات القائمة، ولا تكلف الشيء الكثير من الناحية الموضوعية، سواء في مجال الجهد الدبلوماسي والاقتصادي، أو في مجال بناء الاستراتيجيات، واتخاذ المواقف.

لكن في فترات التوتر، وخلال الأزمات، تظهر الحاجة إلى جاهزية معينة، تمثلها القدرة على نهج سياسة خارجية تتأقلم مع الظروف المستجدة، ومع التطورات التي أدت إلى الأزمة أو التوتر، وتتطلب قراءة جيدة لأوراق الضغط المتاحة لدى صناع القرار، حتى يتم توظيفها في هذه المواجهة، لتحقيق التفوق، وخدمة المصلحة الوطنية، مع ما يتطلبه ذلك من القدرة على التحكم في الأفعال، وردود الأفعال، حيال الأزمة أو التوتر القائمين.

من حيث المبدأ، يظل الحفاظ على السلم، والابتعاد عن السلوك العاطفي الذي يؤدي إلى العنف، أو الحرب، من الأسس التي يفترض أن تضبط العلاقات بين الدول مهما تطورت الخلافات بينها، وتظل المعادلة المثالية خلال الأزمات التي تظهر بين الدول بشكل عام، هي أنه (إذا لم تتطور الأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، تصبح بالنسبة لأطرافها فرصة لإعادة التموقع داخل المحيط الجيواستراتيجي الجديد الذي سيتشكل بعد انجلاء الأزمة).

وفي نفس السياق، تكون الأزمات والتوترات الدبلوماسية بمثابة اختبار لمدى فعالية السياسة الخارجية، وقدرتها على التحليل الجيد للمعطيات والمؤشرات،

وكذا قدرتها على الاستشراف والمناورة، حيث يبرز السؤال حول الهوامش التي يمكن أن تتاح لصانع القرار حتى يتخذ التوجه المناسب بشكل لا يؤثر على المصلحة الوطنية، أو على مستقبل تلك العلاقات، خصوصا إذا راكمت رصيدا من الشراكة والتعاون والمصالح المتبادلة، والتي يصعب التفريط فيها، مهما تطورت الأمور بين طرفي الأزمة أو التوتر.

وعموما فالسياسة الخارجية تمثل توجه وبرنامج الدولة في التفاعل مع المجتمع الدولي، الذي يعرف دينامية في توازناته، تختلف من فترة لأخرى، حسب حضور وقوة الدول في محيطها الإقليمي والدولي، وبالتالي فالسياسة الخارجية الناجحة، هي التي تقدر التوازنات القائمة، وتشتغل بناء عليها لحظة اتخاذ القرار، وتتحمل تبعاته إيجابية كانت أم سلبية[1].

ثانيا - الأزمات والتوترات الجديدة في العلاقات الدولية للمغرب

إن الجوار الصعب للمملكة المغربية الذي تمثله الجزائر، يضعنا أمام توتر يمكن وصفه ب "المزمن"، وهو توتر دائم تزيد حدته وتنقص حسب المعطيات المستجدة، وغالبا ما تكون قضية الصحراء المغربية هي الأساس في هذه التوترات، نظرا لتبني الجزائر الكامل لحركة "البوليساريو" الانفصالية، تأسيسا وإيواء وتمويلا، وتوظيف كل الإمكانات المالية والدبلوماسية والإعلامية في هذا الصدد، في موقف صريح يعاكس الطرح الوطني المغربي لحل نزاع الصحراء.

(1)- البلعمشي، عبد الفتاح، "ملامح الدبلوماسية المغربية خلال جائحة كوفيد-19"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دراسات محكمة، 2021، ص 2 و3، الرابط:
https://bit.ly/3wmNZrU

هناك توترات أخرى ظهرت في علاقات المغرب الدولية، جلها مرتبط بقضايا مبدئية، في المجال السياسي والديني والاقتصادي.. نذكر منها على سبيل المثال، التوتر بين المغرب والجمهورية الإسلامية الإيرانية، عند قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل المغرب في مرحلتين، الأولى دعما لمملكة البحرين سنة 2009[1]، بعد تشكيك إيران في الحكم السني للبحرين، والثانية سنة 2018 على خلفية صلة حزب الله اللبناني بحركة "البوليساريو" كما أشارت تقارير لوزارة الخارجية المغربية، نذكر كذلك توترات في مناسبات مختلفة مع فرنسا، أو تلك التي تظهر مع إسبانيا بين الفينة والأخرى...

ولكن في سنة 2021 ظهرت أزمات وتوترات ذات طبيعة جديدة، مع كل من إسبانيا وألمانيا، وإن اختلفت في سياقاتها، إلا أنها خلقت مسارات جديدة ومعقدة في تدبيرها، بالنظر إلى المواقف المعلنة من قبل أطرافها، كما أن العلاقات المغربية - الجزائرية عرفت خلال هذه السنة تطورات غير مسبوقة كما سنرى من خلال التالي:

1- الأزمة المغربية - الجزائرية

لأسباب تاريخية، وأخرى سياسية واقتصادية، ترتبط بالمنافسة والريادة في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الموقف غير الطبيعي للجزائر من قضية الصحراء المغربية، نستطيع القول إن العلاقات المغربية الجزائرية تعرف توترا "مزمنا" منذ استقلال الجزائر وإلى اليوم.

---

(1) - الأدغم، طاهر، "العلاقات المغاربية الإيرانية" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملفات، يناير 2011، قطر، الرابط:

document_427BA198.pdf (dohainstitute.org)

إلا أن هذه التوترات لم تصل إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية من طرف واحد، كما حصل في 24 غشت 2021، حيث أسست الدبلوماسية الجزائرية موقفها هذا على اتهام المغرب بممارسة "أعمال عدائية" ضدها، من قبيل اتهامه بالتآمر ضدها مع إسرائيل، ووقوفه وراء الحرائق التي عرفتها منطقة "تيزي وزو" صيف العام 2021، كما اعتبر وزير خارجية الجزائر أن هذا العداء لم يتوقف منذ حرب الرمال سنة 1963، إلى غير ذلك من المبررات، ما أفضى إلى انتقال التوتر بين البلدين إلى القطيعة التي اتخذتها الجزائر.

كما أعلنت الجزائر في بلاغ رئاسي يوم 3 نونبر 2021 -بلهجة غير ودية - اتهام المغرب بمقتل سائقين جزائريين في منطقة بئر لحلو، دون دليل يذكر، ما نفاه المغرب جملة وتفصيلا، رغم وقوع الحادث في منطقة تدخل ضمن الشريط العازل، شرق الجدار الدفاعي المغربي، الذي يمنع الاحتكاك في منطقة الصحراء، انسجاما مع اتفاق وقف إطلاق النار لسنة 1991[1].

اقتصاديا، أعلنت الجزائر في 23 شتنبر 2021 إغلاق مجالها الجوي أمام الطيران المغربي، المدني والعسكري، والطائرات التي تحمل رقم تسجيل مغربي، وفي 31 أكتوبر 2021 وهو تاريخ انتهاء العمل بعقد توريد الغاز الجزائري لإسبانيا عبر أنبوب "جي أم إي"، قررت الرئاسة الجزائرية عدم تجديد العقد، والتخلي عن هذا الأنبوب الذي يمر عبر الأراضي المغربية في اتجاه أوروبا.

هذه الاتهامات والقرارات الجزائرية، واجهتها الدبلوماسية المغربية بعدم التصعيد و"التجاهل"، بالرغم من حدتها وقوتها، كما أن مختلف الدول، لم تعلق

(1)- "ما تأثير وقف الجزائر تصدير الغاز عبر المغرب إلى إسبانيا" ،BBC NEWS، في: 01/10/2021، شوهد في: 12/12/2021، في:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59118449

على هذه الاتهامات، أو تتجاوب معها، لأنها لم تقف على جديتها، بدليل عدم تسجيل أي تضامن مع الجزائر فيما ذهبت إليه، كما أن مواقفها لم تجد صدى في تدبير الخلاف العميق بين البلدين، والذي تمثله قضية الصحراء، حين تجاهل اجتماع مجلس الأمن الدولي لهذه المواضيع في قراره رقم 2602 الصادر في 29 أكتوبر 2021[1]، بالرغم من إصرار الجزائر على تضمين القرار ما يفيد بتطور الأوضاع في المنطقة بناء على تصورها المعلن.

ومن المفارقات أن حدة التصعيد الجزائري تأتي بعد الإعلان الشهير للملك محمد السادس الذي عرف ب "اليد الممدودة" المعبر عنه في خطاب العرش في 29 يوليوز 2021، حيث قال: "نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر، للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار".

هذه المعطيات تؤدي بالنتيجة إلى غياب إرادة فعلية من قبل الجزائر في تسجيل أي تقارب مع المغرب، خصوصا أن دعوة سابقة للملك من أجل تبديد الخلاف مع الجزائر تم التعبير عنها في سنة 2018، ما يحيل المهتمين بالعلاقات المغربية - الجزائرية إلى أحد تفسيرين بهذا الخصوص:

التفسير الأول، يتحدث عن نظرية تصدير الأزمة الداخلية بالجزائر عبر اختلاق مواضيع خارجية تؤدي إلى إعادة توحيد الصف الشعبي، وقوى المجتمع حول السلطة لمواجهة الخطر الخارجي الداهم والخطير، وتمكين النظامين من

(1)- هيئة الأمم المتحدة، (مجلس الأمن)، "قرار مجلس الأمن رقم 2602"، بيان الوثيقة: (2021) S/RES/2602، 29/10/2021، شوهد في: 27/12/2021، في:
https://daccess-ods.un.org/tmp/9987736.94038391.html

التعامل مع الحراك السياسي والاجتماعي في البلاد بشكل مختلف، وإدانة الأصوات المعارضة بحجة التخوين، والتآمر مع الأجنبي...

أما التفسير الثاني، فيحيل إلى عدم قدرة النظام الجزائري على صيانة "استثماره الكبير"، دبلوماسيا وماليا وسياسيا في مناصرة "البوليساريو" منذ البدء، وعدم القدرة على مواكبة ما يتحقق من مكتسبات لصالح المغرب في إقليم الصحراء، سياسيا وتنمويا، أو عبر البعد القانوني المتمثل في مبادرات دبلوماسية غير مسبوقة لعدد من الدول افتتحت قنصليات عامة بالإقليم، كإقرار منها بمغربية الصحراء.

بالإضافة إلى الحدث البارز المتعلق بالإقرار الأمريكي بمغربية الصحراء في 10 دجنبر 2020، ومناورات الأسد الإفريقي التي نظمت في يونيو من 2021، وشملت لأول مرة منطقة المحبس على مقربة من التراب الجزائري المقتطع لإقامة مخيمات "البوليساريو" في منطقة لحمادة ضواحي تندوف.

2- الأزمة المغربية - الإسبانية

منذ أبريل 2021 عرفت العلاقات المغربية - الإسبانية أزمة غير مسبوقة، انطلقت مع استقبال إسبانيا لزعيم الحركة الانفصالية ل "البولساريو" إبراهيم غالي، للتطبيب في مستشفى حكومي، بوثائق جزائرية مزورة، وبهوية وصفة منتحلتين، ما جعل المغرب يطلب استفسارا من الحكومة الإسبانية حول الحادث، اعتبارا لكونها دولة تربطها بالمغرب شراكات متقدمة في المجال الأمني وتبادل المعلومات، والتعاون القضائي...

هذه الأزمة أدت إلى تفاقم الوضع وتأزيم العلاقات بين الطرفين، فظهرت أوراق جديدة للضغط، خارج السبب المباشر لاندلاع هذه الأزمة نذكر منها:

بالنسبة للجانب الإسباني تم إقحام مواضيع جديدة في تدبير هذه الأزمة، منها عودة النقاش حول مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، ومحاولة توريط منظمة الاتحاد الأوروبي كطرف في هذه الأزمة، خصوصا عند استعمال ورقة الهجرة غير النظامية، والتقدم بمطالب للبرلمان الأوروبي لإدانة المغرب في هذا الشأن، وكذا استغلال حادث تسلل عدد من الشباب المغربي عبر مدينة سبتة لدعم هذا الموقف[1].

من جانب آخر، برز نوع من الخطاب الفوقي لدى بعض النخب السياسية في إسبانيا، أعاد خطابات المرحلة الإمبريالية، وأفكار اليمين إلى التداول السياسي والإعلامي، خصوصا ما صرحت به وزيرة الدفاع الإسبانية "مارغاريتاروبليس"، ومن ردود الفعل الإسبانية التي يمكن ربطها بالأزمة كذلك، نجد عدم مشاركة الجيش الإسباني في مناورات الأسد الإفريقي 2021 التي نفذت فوق التراب المغربي، بحيث عبرت وزارة الدفاع الإسبانية عن عدم المشاركة في هذه المناورات لأسباب تتعلق بالميزانية.

وبالنسبة لتوجه المغرب في تدبير الأزمة مع إسبانيا ، فقد رفض التعاطي مع كل المواضيع الأخرى، واعتبرها نوعا من الهروب إلى الأمام، وظل يطالب بجواب مقنع حول استقبال زعيم ميليشيا "البوليساريو" بتلك الطريقة التي تضرب في الصميم كل التراكم الذي حققته الشراكة المغربية - الإسبانية ، ما كان محرجا للسلطات العمومية وللدبلوماسية الإسبانيتين، حيث تعالت أصوات فعاليات سياسية وحقوقية في إسبانيا ، تطالب بفتح تحقيق حول هذا الحادث، واعتباره يتنافى مع ما حققته إسبانيا من تحول ديمقراطي، وحقوقي، لا يجيز

(1) - مجدوب، خالد، "المغرب يتهم إسبانيا بمحاولة إقحام الاتحاد الأوروبي بالأزمة بين البلدين"، وكالة الأناضول، في: 09/06/2021، شوهد في 12/12/2021، في: https://www.aa.com.tr/ar

للدولة أن تتصرف في الخفاء، أو خارج القانون بهذا الشكل، متسائلين عن الجهات المتورطة في هذا الملف، ومن له مصلحة في الإقدام عليه.

من جانب آخر قرر المغرب عدم استعمال الموانئ الإسبانية في استقبال الجاليات المغربية من أوروبا، خلال عملية "مرحبا 2021"، على غرار عملية 2020 لأسباب كانت لها علاقة بجائحة كوفيد-19، وهو ما اعتبر ورقة ضغط استعملت في هذه الأزمة، خصوصا أن تقارير إعلامية تحدثت عن تكبد إسبانيا لخسائر مالية مهمة جراء هذا القرار.

ومقارنة بالأزمة مع الجزائر، لم تصل الأزمة المغربية - الإسبانية إلى درجة القطيعة، حيث كان هناك أخذ ورد، والبحث من داخل الأزمة عن مخارج لتجاوزها، نذكر منها التعديل الحكومي الذي طال حكومة الاشتراكيين، والاستغناء عن خدمات وزيرة الخارجية "آرانشاغونزاليسلايا"، ما فسر في حينه أنه رغبة من الدبلوماسية الإسبانية في طي هذه الأزمة[1].

من جانبه توجه خطاب ثورة الملك والشعب في 20 غشت 2021 إلى الإسبان، حين قال الملك: "إننا نتطلع، بكل صدق وتفاؤل، لمواصلة العمل مع الحكومة الإسبانية، ومع رئيسها معالي السيد "بيدرو سانشيز"، من أجل تدشين مرحلة جديدة وغير مسبوقة، في العلاقات بين البلدين، على أساس الثقة والشفافية والاحترام المتبادل، والوفاء بالالتزامات" وهو ما تم التجاوب معه في حينه من قبل رئيس الحكومة الإسبانية [2].

(1)- MIGUL GONZALEZ. "Gonzalez Laya,sacrificada parareconciliarse con Rabat", EL PAIS, Madrid, 10/07/2021, https://elpais.com/espana/2021-07-10/gonzalez-laya-sacrificada-para-reconciliarse-con-rabat.html

(2)- "بيدرو سانشيز، الخطاب الملكي فرصة سانحة لإعادة تحديد ركائز ومعايير العلاقات بين المغرب وإسبانيا"، Medi1 News، في: 21/08/2021، شوهد في: 14/12/2021، في: https://medi1news.com/ar/article/227495

إلا أن الأسباب الحقيقية التي أشعلت فتيل هذه الأزمة لم تنته بعد، وهو ما فسر التوجه العام في إسبانيا الرافض لإقامة المغرب مزارع للأسماك في مناطق قريبة من الجزر الجعفرية المحتلة، ثم غياب أي تقدم حاسم، في إعلان صريح عن تجاوز الأزمة، لتظل التصريحات، والتصريحات المضادة هي السمة الغالبة على العلاقات بين البلدين إلى حدود نهاية سنة 2021.

لكن يبدو أن أوراق الضغط لدى الحكومة الإسبانية على المغرب، وهامش المناورة لديها بات محدودا، خصوصا مع استحضار الربح الذي تحققه الشراكة الاقتصادية والأمنية بين البلدين، وكذا بالنظر للمصالح المتبادلة التي يمتلك فيها المغرب هامشا أرحب على ما يظهر من خلال هذه الأزمة.

ثم إن التوازنات الإقليمية فرضت نفسها على تدبير هذه الأزمة، نذكر منها، التطور غير المسبوق في العلاقات المغربية الأمريكية، وحديث تقارير إعلامية عن مناورات بحرية مشتركة مغربية – أمريكية في مجال جبل طارق، وغيرها من المستجدات السياسية والدبلوماسية والأمنية بالمنطقة .

ويظهر أن نهاية الأزمة والتراجع عن أسبابها ومسبباتها، لم يصل بعد إلى مرحلة طي الخلاف بشكل نهائي في تقدير المملكة المغربية، ما يطرح مجددا مسألة إعادة بناء الثقة لهذه العلاقة، على أسس جديدة، تنظر إلى المعطيات الجيوسياسية في المنطقة بشكل مغاير.

3- التوتر المغربي - الألماني

يختلف التوتر بين المغرب وألمانيا عن الأزمة مع الجزائر أو إسبانيا ، في طبيعته وسياقه، فمنذ إعلان المغرب عن طريق بلاغ وزارة الخارجية في ماي المنصرم، بفعل ما راكمته جمهورية ألمانيا الاتحادية من مواقف تنتهك المصالح

العليا للمملكة، وفق ما جاء في بيان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حيث نجد ثلاثة أسباب أفضت إلى خلق نوع من التوتر في العلاقات المغربية - الألمانية، منها الموقف من قضية الصحراء المغربية، علاوة على التضييق على دور المغرب الإقليمي خصوصا في الملف الليبي، بالإضافة إلى مسائل أمنية[1].

والملاحظة الأساسية في هذا التوتر هي عدم التصعيد من قبل الحكومة الألمانية، ونهجها أسلوبا دبلوماسيا هادئا، وهو ما قلص من حدة التوتر، وإن لم تعبر ألمانيا بشكل واضح عن مسؤوليتها في ما أشارت له الدبلوماسية المغربية من نقاط خلافية.

كما أن دعوة المغرب للمشاركة في مؤتمر برلين الثاني حول الوضع الليبي المنعقد يوم 23 يونيو 2021، اعتبر بمثابة محاولة تصحيح مسار العلاقات الثنائية، إلا أن النقط الأخرى المعبر عنها لم تجد طريقها إلى التصحيح، في وقت عرفت فيه ألمانيا سنة انتخابية، أدت إلى انتخاب مستشار جديد خلف "أنغيلا ميركل"، وبعد انتخابات 26 شتنبر 2021 وتشكيل الحكومة الجديدة، وخلال أسبوعين فقط من تسلم المستشار الجديد "أولافشولتز" لمهامه، برز موقف جديد بخصوص قضية الصحراء المغربية، وهو ما اعتبرته الدبلوماسية المغربية موقفا بناء، وردت عليه بإيجابية من خلال بلاغ صادر عن الحكومة يوم 22 دجنبر 2021[2].

---

(1)- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "المملكة المغربية تقرر استدعاء سفيرة جلالة الملك ببرلين للتشاور"، بلاغ، في: 06/05/2021، شوهد في: 15/12/2021، الرابط: HTTPS://WWW.DIPLOMATIE.MA/AR

(2) - (الحكومة تتلقى ب "كثير من الارتياح" الإشارات الايجابية التاي انطوت عليها رسالة الرئيس الألماني إلى جلالة الملك)، وكالة المغرب العربي للأنباء MAP، في: 06/01/2022، شوهد في: 07/01/2022، في: https://www.mapnews.ma/ar/actualites

وتظل الرسالة التي وجهها الرئيس الألماني "فرانك فالتر" إلى الملك محمد السادس في 5 يناير 2022، بمثابة الإعلان عن نهاية التوتر، وزوال أسبابه، حيث جاء في مضمون الرسالة وفق بلاغ صادر عن الديوان الملكي بالرباط، تدارك للنقاط كافة، التي سبق أن عبرت عنها الحكومة المغربية[1].

خلال هذه الرسالة، اعتبر الرئيس الألماني، أن مقترح الحكم الذاتي يُشكل "مساهمة مهمة" للمغرب في تسوية النزاع حول الصحراء، وهي تدعم الجهود المبذولة من قبل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، "ستافان دي ميستورا"، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول على أساس قرار مجلس الأمن (2602).

ومن جهة ثانية، أشارت الرسالة إلى الإصلاحات واسعة النطاق المنفذة من لدن المملكة خلال العقد الماضي، ودورها كحلقة وصل مهمة تربط بين الشمال والجنوب على الصعيد السياسي والثقافي والاقتصادي، مؤكدة أن المغرب يعتبر شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي وألمانيا في شمال إفريقيا.. كما أكد على دور المغرب من أجل الاستقرار، والتنمية المستدامة في المنطقة، الذي يتجلى على الخصوص في مجهوداتها الدبلوماسية لفائدة عملية السلام الليبية، ليتجلى الموقف الألماني الجديد متداركا لجل المواقف السابقة، ومغلبا المصلحة المشتركة على أية مواقف سياسية أخرى.

ثالثا - أسس التحول في السياسة الخارجية المغربية

يمكن اعتبار سنة 2016 بداية التحول المعلن في السياسة الخارجية المغربية، خلال استضافة الرياض للقمة المغربية - الخليجية، التي تحدث فيها الملك محمد

(1)- "فرانك فالتر شتاينماير يدعو صاحب الجلالة للقيام بزيارة دولة إلى ألمانيا من أجل إرساء شراكة جديدة بين البلدين"، جريدة الصحراء المغربية، الخميس 03 جمادى الثانية 1443الموافق 06 يناير 2022، العدد 11102، ص1.

السادس عن توجهات جديدة للسياسة الخارجية المغربية، وأشار إلى أن المغرب منفتح في هذه المرحلة على شراكات استراتيجية جديدة، وعلى تنويع تصريف قنوات سياسته الخارجية خصوصا في بعدها الاقتصادي.

وتحدث في هذا الإطار عن الشراكة مع الصين الشعبية، ومع روسيا الاتحادية، وتحدث كذلك عن بعض المخاوف التي لم تظهر في حينها، كل ذلك مع الحفاظ على الشراكات الاستراتيجية الكلاسيكية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ذلك في يناير سنة 2017 خلال القمة 28 ينضم المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي، ويعود إلى الإطار المؤسساتي وللعمل التشاركي في إفريقيا، والذي غادره منذ 1984، في مرحلة منظمة الوحدة الإفريقية.

استراتيجيا، يمكن الإشارة إلى البيان الرئاسي الأمريكي، حول الإقرار بمغربية الصحراء ودعم سيادته على كل التراب الوطني، وما تلاه من تدابير ومواقف عبرت عنها الإدارة الأمريكية، أو من خلال تكريس وضع المغرب كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ترجمته مناورات الأسد الإفريقي وشملها لمنطقة المحبس بالأقاليم الجنوبية للمملكة، بالإضافة إلى البيان الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

واستراتيجيا كذلك، يمكن الحديث عن التطور المضطرد للعلاقات المغربية - البريطانية، خصوصا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، وكذا الانفتاح على تحالفات اقتصادية وأمنية جديدة، ضمن شركات استراتيجية تنضاف إلى العلاقات الكلاسيكية مع دول الخليج العربي ودول غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي، ونذكر هنا أساسا ذلك التوجه الذي عبر عنه اللقاء على المستوى

الوزاري بين المغرب ومجموعة "فيسغراد" الذي يبشر بتطورات جديدة على المستوى الجيوسياسي الذي بات ينخرط فيه المغرب حفاظا على المصالح الحيوية للبلاد خصوصا في المجالات الاقتصادية والأمنية...

سياسيا، لم تعد الدبلوماسية المغربية دفاعية، تؤسس مواقفها على رد الفعل كما كان سائدا، ولم تعد السياسية الخارجية المغربية تشتغل فقط في مواجهة الخصوم المباشرين للوحدة الترابية للمغرب، وهم الجزائر و"البوليساريو"، بل أصبحت تتبنى مقاربة هجومية أمام كل جهة تحاول اتخاذ مواقف مغايرة، أو تضيق على الطرح المغربي في حل نزاع الصحراء.

خـاتـمة

في ختام هذه الدراسة، نخلص من خلال قراءة سلوك الدبلوماسية المغربية تجاه الأزمات السالفة الذكر إلى مجموعة من الملاحظات التي تزاوج بين الحفاظ على الأولويات الدستورية، وعلى المبادئ العامة الضابطة للسياسة الخارجية المغربية، وبين سلوك يتميز بالصرامة والندية أحيانا، وبالدبلوماسية الهجومية أحيانا أخرى، خصوصا في التعاطي مع الأزمة المغربية - الإسبانية، أو مع التوتر المغربي - الألماني، عكس أسلوب التريث وعدم التجاوب الذي ميز سلوك الدبلوماسية المغربية في التعامل مع التصعيد الجزائري.

إن التزامن بين هذه الأزمات والتوترات، يدفعنا إلى محاولة البحث في القواسم المشتركة بينها، ما يحيل إلى التطورات الجيوسياسية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، والتي نهج المغرب حيالها سياسة جديدة، تمثلت أساسا في تطور العلاقات المغربية - الأمريكية، التي كان من نتائجها الإقرار الأمريكي بمغربية

الصحراء في 10 دجنبر 2020، الصادر بشأنه بيان رئاسي بالسجل الفدرالي بتاريخ 15 دجنبر 2020[1]، والبيان الثلاثي المغربي الأمريكي - الإسرائيلي الموقع في الرباط يوم 22 دجنبر 2020[2].

هذه المعطيات يمكنها تفسير التوترات الحاصلة، عبر التخوف الألماني والإسباني من تواجد أكبر للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، ومشاركتها في الإستراتيجية المغربية نحو إفريقيا، خصوصا من الناحية الاقتصادية، يزيد من قوة هذه الفرضية، إعلان ألمانيا رفضها الإقرار الأمريكي في بداية الأمر، وإقحام قضية الصحراء في السجال الدبلوماسي مع إسبانيا، كما أن غياب جيش هذه الأخيرة عن مناورات الأسد الإفريقي 2021، يزيد من دعم هذه الفرضية.

يظهر من جهة أخرى، بالنظر إلى توقيت التوتر، والخطاب السياسي والدبلوماسي المستخدم من لدن ألمانيا وإسبانيا، أنهما مستبعدتان من التوازن الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أنهما لم تشركا، أو تستشارا في التقارب المغربي – الأمريكي - الإسرائيلي، ما يمكن تفسيره من قبلهما بالتهديد المباشر للمصالح المتراكمة مع المغرب، ومن خلاله نحو إفريقيا.

نلاحظ أيضا، أن المغرب نهج دبلوماسية هجومية، كلما تعلق الأمر بقضية الصحراء التي تخللت هذه التوترات، بل شكلت جزءا من تدبيرها بالنسبة للمغرب، حيث طور أداءه في التعامل الدولي بهذا الخصوص، وبمنهجية تدعو

(1)- Federal Register,81330 / Vol. 85, No. 241 / Tuesday , December 15, 2020 / Presidential Documents.

(2)- "الإعلان الثلاثي الأمريكي-المغربي- الإسرائيلي: دوافعه ومستقبله"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسة سياسية، في 29/12/2020، شوهد في 08/11/2021، في:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Tripartite-American-Moroccan-Israeli-Declaration-Motives-and-Future.aspx

الشركاء إلى الإعلان عن موقف واضح بشأن وحدته الترابية، وتثمين المكاسب المحققة على أرض الواقع بخصوص هذا النزاع، وهو ما يفسر من جانب آخر التصعيد الجزائري تجاه المغرب.

من الملاحظ كذلك، أن مستوى اتخاذ الموقف أو القرار بالنسبة للدبلوماسية المغربية إزاء الأزمات والتوترات المذكورة، اتخذ شكل بلاغات وتصريحات ومواقف تصعيدية مصدرها قطاع الخارجية، وأحيانا تصدر عن مستويات أدنى داخل هيكلة الوزارة، على مستوى مديرية عامة، أو على مستوى سفير، كما هو الشأن في الأزمة مع إسبانيا ، ما يعني رمزيا أن المستوى الأعلى في صنع القرار في السياسة الخارجية الذي تمثله المؤسسة الملكية، ظلت محافظة على الهامش الدبلوماسي الحاسم، موفرة تدخلها إلى حين تبديد الأزمة أو التوتر، كما حصل عند ظهور بوادر الحل مع ألمانيا، وإعلان رئيسها لمواقف إيجابية جديدة، حيث تم تثمينها من قبل المؤسسة الملكية ببلاغ صادر عن الديوان الملكي.

نذكر أيضا غياب المواجهة المباشرة في تدبير هذه الأزمات والتوترات التي واجهت الدبلوماسية المغربية، خصوصا مع الجزائر، حيث كانت الظروف مهيأة لذلك، وبالنسبة لإسبانيا لم تتخذ قرارات قوية أو مؤثرة تعمق من الأزمة بين الطرفين، مثل اتخاذ إجراءات في حق الشركات الإسبانية العاملة في المغرب، أو اتخاذ إسبانيا لقرارات تمس بمصالح الجالية المغربية على سبيل المثال.. وبالنسبة لألمانيا أيضا، اكتفى المغرب بتوقيف العمل لبعض المؤسسات الألمانية المشتغلة فوق التراب الوطني، دون تصعيد نحو قرارات أكثر قوة في هذه المواجهة.

التعاون عبر المشاريع: النهج الجديد في الشراكة المغربية – الإفريقية أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب نموذجا

==========

د. محمد الهـــزاط

أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق، مكناس

مقدمة

شكلت الزيارة الملكية إلى نيجيريا في دجنبر عام 2016 محطة هامة في تاريخ العلاقات المغربية - النيجيرية، وذلك للاعتبارات الثلاثة التالية:

الأول: متعلق بوجهة الزيارة، وهي نيجيريا بكل ما تمثله هذه الدولة من ثقل ديمغرافي كبير، ونفوذ دبلوماسي واقتصادي وازن ومؤثر في الساحة الإفريقية، جعلها تستحق صفة "عملاق" القارة السمراء.

الثاني: مرتبط بتوقيتها -الزيارة-، محليا ودوليا. فعلى المستوى المحلي-الوطني، تأتي الزيارة في ظرفية داخلية حبلى بالعديد من التطورات الهامة على صعيد جملة من القضايا الحيوية التي تهم الشأن الداخلي المغربي، لاسيما على المستوى الاقتصادي، حيث يشهد المغرب نهضة اقتصادية متصاعدة تفرض ضرورة تنويع شراكاته الخارجية، والانخراط في شراكات جديدة مع الدول الإفريقية إلى جانب تلك القائمة مع الفضاء الأوربي، وذلك بما يمكنه من متابعة واستدامة نموه الاقتصادي، وتلبية حاجيات المجتمع المتصاعدة.

أما على المستوى القاري -الدولي، فالزيارة تأتي في سياق جملة من التطورات التي تشهدها القارة الإفريقية حاليا، وعلى كافة المستويات والأصعدة، خصوصا تلك المرتبطة بتصاعد دور ومكانة القارة في النسق الدولي، وتزايد تأثيرها في التفاعلات الدولية، مما يفرض على المغرب البحث عن السبل الكفيلة بتمكينه من الانخراط في هذه التفاعلات، والتأثير في قضايا وشؤون القارة، وبما يتناسب مع قوته ومكانته كقوة إقليمية صاعدة.

الثالث: يهم خلفيات وأبعاد الزيارة، التي يسعى المغرب من خلالها إلى إحداث اختراق سلس وهادئ لأحد أكثر القلاع والمحاور الإفريقية معاندة للحقوق والمصالح الوطنية المغربية، وهو محور "نيجيريا، جنوب إفريقيا، الجزائر"، ووسيلته في ذلك هي الشراكة. فالمغرب أخذ يتعامل مع دول القارة، بما فيها تلك التي بادرته بالعداء المجاني، على أساس أن الشراكة تجب ما قبلها، وأن "أعداء الأمس" هم "أصدقاء اليوم"، وأن المغرب يشكل جزءا من الحل لمعضلات القارة، ويمتلك أجوبة وحلولا للعديد من تساؤلاتها ومشاكلها.

وبالفعل، توجت هذه الزيارة بعقد شراكة مغربية - نيجيرية تؤطرها العديد من الاتفاقيات التي شملت كافة مناحي الحياة، والتي لم ينحصر هدفها في تعزيز العلاقات الدبلوماسية وتشبيك المصالح الاقتصادية فحسب، بل اتجهت فضلا عن ذلك، إلى التأسيس لنهج جديد في الشراكة المغربية-الإفريقية قائم على "التعاون متعدد الأطراف عبر المشاريع" الذي يجسده مشروع أنبوب الغاز نيجيريا– المغرب الذي تم التوقيع على اتفاقيته في الرباط في 27 ماي 2017. نهج يجعل من التعاون الإقليمي وسيلة لخدمة المصالح المتبادلة وتحقيق الأهداف الجماعية، وذلك تجسيدا للرؤية التنموية الجديدة التي يقترحها المغرب على شركائه الأفارقة، والقائمة على الشراكة التضامنية العادلة والمربحة.

وعليه، فالسؤال الذي يطرح، والذي ستشكل مقاربته محور هذه الدراسة هو كالتالي: ما هي الفوائد والمزايا الذي ينطوي عليها مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؟ وما هي الرهانات والأهداف التي يسعى المغرب لكسبها وتحقيقها من وراء هذا المشروع الاستراتيجي الهام والواعد؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تسترشد الدراسة، وذلك في إطار انفتاحها على أنواع التصاميم الأخرى المتبعة في مجال البحث العلمي، بالطريقة المعتمدة في المدرسة الأنجلوسكسونية، أي اعتماد التصميم الأنجلوسكسوني، وذلك بالنظر لمرونته، وإعطائه الأولوية للمعلومة والمادة العلمية، أكثر من العناية بالشكل، كما هو عليه الحال بالنسبة إلى المدرسة اللاتينية، أي التصميم الفرونكفوني، المعروف بصرامته، واعتماده التقسيمات والتفريعات الكثيرة، علما بأن كلا من التصميمين يسعيان إلى تثمين وخدمة موضوع البحث، ويهدفان إلى التعبير عنه. ويبقى للباحث الحرية المطلقة في اختيار نوع التصميم الذي يراه متلائما مع طبيعة الموضوع الذي يطرحه للبحث والمناقشة. وعليه، يمكن تحديد فوائد ومزايا مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، فضلا عن الأهداف والرهانات المرتبطة به في ما يلي:

أولا- دعم وتعزيز عملية التنمية في المغرب

يندرج مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب في إطار عزم وإصرار المغرب على دعم ومتابعة نهضته الاقتصادية، وتوفير الظروف الملائمة لضمان استمرارها، وذلك من خلال العمل على إسناد البرامج والسياسات الوطنية التنموية بمقومات الدعم اللازمة لإنجاحها، وفي مقدمتها "مقوم الطاقة"، التي أضحت قضية محورية في السياسة التنموية الوطنية.

إن إشكالية أو عقدة "فقر الطاقة" تعد جزءا أصيلا من المشاكل الهيكلية التي تعيق عملية التنمية في العديد من دول العالم، ومنها المغرب، حيث يدفع الافتقار إلى مصادر الطاقة، وارتفاع تكلفة الحصول عليها من الأسواق الدولية، إلى استنزاف ميزانية الدولة وإعاقة مجهوداتها التنموية، مما يؤثر سلبا على قيامها بوظائفها الأساسية ومنها الوظيفة التنموية.

فوظائف الدولة كما هو معروف لا تنحصر في ضمان الأمن في الداخل وحماية الوطن من التهديدات الخارجية فحسب، بل أيضا بمدى قدرتها على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحسن في أحوال مواطنيها وضمان استمراره، لاسيما في ضوء الارتفاع المطرد في حاجيات الشعوب وتطورها بشكل مستمر، مما يجعلها ـ الشعوب ـ تعارض أي مؤثرات سلبية على مستوى نمط معيشتها، بفعل تراجع مستويات النمو أو تكاثر الأزمات الاقتصادية، كل هذا يفرض على المغرب ضرورة خلق البيئات الملائمة والمحفزة للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تأمين الموارد اللازمة من الطاقة الضرورية لعملية التنمية، فبدونها ستتعرقل جهود الدولة في القيام بوظائفها التقليدية الأساسية، ومنها وظيفة التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية[1].

وفي هذا السياق، يأتي طرح المغرب لمشروع الربط الطاقي في شراكته مع نيجيريا، وعزمه الثابت على إنجازه وإنجاحه مهما كانت التحديات، في سياق حرصه الشديد، على توفير وضمان متطلبات وشروط نجاح عملية التنمية الاقتصادية ومتابعتها، وهي العملية التي تعتمد في جزء كبير منها على ضمان مصادر الطاقة، وتأمين احتياجاته المتصاعدة منها، ولاسيما الغاز الطبيعي الذي أصبح يشكل طاقة النمو الرئيسية والأساسية للقرن الحادي والعشرين.

(1) - مارتينوف سيرجي: "هل هناك سقف للنمو؟" مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، ص. 43.

ثانيا- اعتماد نهج التنمية المستدامة

يعد الغاز الطبيعي أحد أكثر مصادر الطاقة أمانا وسلامة من الناحية البيئية، فهو قليل الانبعاثات الملوثة للبيئة، بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، إذ يبقى حاليا من مركبات الرصاص والشوائب الكبريتية المضرة بالمناخ، كل هذه الخصائص والمميزات، جعلت من الطلب العالمي على الغاز يعرف تصاعدا كبيرا، لاسيما مع تزايد الاهتمام الدولي بقضية المناخ والتدمير البيئي الذي يسببه احتراق الوقود الأحفوري، لاسيما النفط والفحم[1].

ولمواجهة هذه التحديات البيئية، دأبت العديد من دول العالم، ومنها المغرب، إلى اعتماد استراتيجيات تنموية قائمة على مبادئ التنمية المستدامة، والتي تتوخى من خلالها خلق نوع من التوازن بين ضرورات التنمية ومتطلبات حماية البيئة، وذلك عبر تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الملوثة، التي تتسبب أضرارها في استنزاف الكثير من عوائد النمو المحصلة من خلال الاعتماد على هذه الموارد، ويجعلها بالتالي تدور في حلقة مفرغة، وتواجه مشاكل وتحديات جديدة[2].

من هذا المنطلق، يأتي الاهتمام المغربي بمشروع الربط الطاقي مع نيجيريا في سياق سياسة وطنية تنموية طموحة ومستدامة، أكثر اهتماما بالجوانب البيئية، تجعل من الحفاظ على البيئة غاية وطنية، توجت بانخراط المغرب في أكثر من 60 اتفاقية دولية مرتبطة بالقضايا البيئية، ووضع الآليات اللازمة لتمكينه من تنفيذ

---

(1)- علي العيسي وجلال شيخي: "أهمية الغاز الطبيعي كمصدر بديل لتحديات التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 2، المجلد 1، 2016، ص. 1.

(2) - عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع العناية في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية، ويواجه ندرة الموارد في النظام البيئي"، في: "البيئة والتنمية المستدامة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، ، يوليو 2018، ص. 7.

التزاماته الدولية في هذا المجال، فضلا عن إرساء أسس الحكامة البيئية من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة والحد من المخاطر البيئية، وذلك تفاعلا منه مع تنامي الاهتمام العالمي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للمخاطر البيئية.

وهكذا؛ جاء التخطيط المغربي للاعتماد أكثر على الطاقة الصديقة للبيئة، كالغاز الطبيعي، وغيره من مصادر الطاقة المتجددة في عملية التنمية الوطنية، منسجما مع التوجهات العالمية الجارية حاليا في مجال الطاقة، حيث شهد مزيج الطاقة العالمي في السنين الأخيرة تراجعا واضحا في نسب إسهامات كل من النفط والفحم المضرين بالبيئة في عملية التنمية، مقابل تصاعد نصيب إسهام كل من الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة – الطاقة الشمسية، الرياح، طاقة المد والجزر والأمواج، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة المائية للبحار والمحيطات، طاقة التساقطات المائية، طاقة البناء الضوئي - في هذه العملية [1].

ثالثا- حماية وتحصين الأمن القومي المغربي في بعده الطاقي

يعتمد المغرب في جزء كبير من أمنه الطاقي على الخارج، ومنه جارته الجزائر، التي يبقى المغرب معتمدا عليها، وتابعا لها بصورة معتبرة من الناحية الطاقية، حيث يستورد منها، ولأسباب مرتبطة بالقرب الجغرافي، معظم حاجياته من الطاقة، وخصوصا الغاز الطبيعي، إذ تضعه الإحصائيات المتداولة ضمن أهم زبناء الجزائر الطاقيين في المنطقة المغاربية وحتى البلاد العربية والقارة الإفريقية. وهي الاحتياجات التي شهدت تزايدا ملحوظا في السنين الأخيرة، وذلك بفعل

(1) - علي صالح وإبراهيم الغيطاني: "تحولات خريطة الطاقة العالمية حتى عام 2040"، ملحق تقرير المستقبل، مجلة اتجاهات الأحداث، فبراير 2018، ص. 2.

تصاعد وتيرة نموه الاقتصادي والديمغرافي، لتصل إلى حوالي 23٪من القيمة الإجمالية لواردات المغرب الطاقية.[1]

هذا، ولما كانت الوسيلة الرئيسية لتأمين احتياجات المغرب من الغاز الجزائري تتمثل أساسا في "أنبوب الغاز المغاربي الأوربي"، الذي يعبر الأراضي المغربية وصولا إلى إسبانيا، وأن اتفاق العمل به سينتهي عام 2021، مما يفرض الدخول في مفاوضات جديدة، قد تكون غير مضمونة النتائج، لاسيما في ظل هيمنة الحسابات التنازعية على العلاقات المغربية الجزائرية، كل هذا يسبب انشغالا كبيرا ومشروعا للمغرب بخصوص مآل ومستقبل الإمدادات الغازية الجزائرية للمغرب، ويضعه في حالة من "عدم اليقين" بخصوص أمنه الطاقي.

وعليه، فضمان وحماية أمن المغرب الطاقي، وعدم السماح للدول الأخرى بتهديده أو التحكم فيه، يفرض على المغرب، المحكوم بهاجس الاعتماد شبه الكامل على الغاز الجزائري، ضرورة تنويع مصادره الطاقية، وتوسيع خياراته الإمدادية، والبحث عن بدائل ومصادر إمدادات أخرى أقل تعقيدا وتسيسا، وأكثر مرونة واستقرارا، مادام الأمن الطاقي يعتمد على التنوع، كما تشير إلى ذلك الأدبيات الأمنية[2].

وعلى هذا الأساس، لما كان حجب إمدادات الطاقة لتحقيق غايات سياسية، يبقى احتمالا واردا في العلاقات الجزائرية – المغربية، فإن المغرب يهدف من وراء مشروع الربط الطاقي مع نيجيريا إلى نزع سلاح الجزائر الطاقي، وذلك

(1) - "الجزائر تزيد صادراتها من الغاز بالمغرب بأكثر من 130%، صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغرب 23-11-2010 في: .http : //www.maghress.cours alittihd

(2)- خديجة عرفة، محمد: أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2014، ص 52.

من خلال تقليل الاعتماد شبه المطلق على الغاز الجزائري، والتوجه إلى تنويع بدائل ومصادر الإمدادات من الفضاءات الجيوطاقية الأخرى، كأحد الخيارات الناجعة لوأد احتمالات الاستخدام السياسي للطاقة من قبل الجزائر في إدارة تفاعلاتها مع المغرب، وجعل أمنه الطاقي في مأمن من الضغوط والمساومات.

رابعا-تسهيل الانضمام للتكتلات الاقتصادية القارية

يندرج مشروع الربط الطاقي مع نيجيريا في سياق التخطيط الاستراتيجي المغربي للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإفريقية القائمة، وفي مقدمتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -"الإيكواس"-، خصوصا بعد تعثر تجربة الاتحاد المغاربي وفقدان الأمل في إمكانية إحياءه، فضلا عن عدم توازن شراكته مع الفضاء الأوربي وتسيسها الزائد، وتواضع نتائج وعوائد شراكته الاقتصادية مع أمريكا التي تبقى في غير صالح المغرب. ومن هنا تأتي الشراكة المغربية مع نيجيريا لاسيما في بعدها الطاقي، وهي الدولة التي تشغل موقعا قياديا ومؤثرا داخل هذه المجموعة، كمدخل أساسي لتعبيد الطريق أمام اندماج المغرب في هذا التجمع الإقليمي الضخم والواعد. وهو الاندماج والتكامل الذي تبقى شروطه متوفرة ومتحققة في الحالة المغربية، مادامت العبرة في التكامل والاندماج، كما تذهب إلى ذلك نظريات التكامل الإقليمي الجديدة، تتحدد بحجم وكثافة التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي تحدث بين مجموعة من الدول، وليس بمجرد التواصل الجغرافي بينها فقط، الذي لم يعد عاملا محددا وحاسما في تعريف ونجاح تجارب الاندماج والتكامل الإقليمية[1].

(1) - علي الدين هلال: " اللاتكامل "العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار"، ملحق: "التكامل المأزوم: معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، ص 7.

وفي هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات إلى تمتع المغرب برصيد مهم من الثقة والمصداقية في وسط وغرب إفريقيا، وله حضور قوي فيها على كافة المستويات والأصعدة الدبلوماسية، الدينية، الأمنية، الإنسانية، وخصوصا الاقتصادية، إذ يجعله حجم تفاعلاته الاقتصادية مع هذا الفضاء الإقليمي في مقدمة شركائه الاقتصاديين، حيث وقع المغرب مع دول غرب إفريقيا 104 اتفاقية تعاون في المجالات التجارية والاستثمار وغيرها، وذلك خلال الفترة ما بين مارس 2013 حتى فبراير 2017 وحدها، لتنضاف إلى قائمة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع باقي الدول الإفريقية الأخرى والتي يناهز عددها حوالي 1000 اتفاقية تغطي كافة مجالات النشاط الإنساني- التجارة، الاستثمار، الفلاحة، الصحة، التعليم، التكوين المهني، الاتصالات، الخدمات، الأبناك، المعادن، المواصلات، الثقافة، الصيد البحري- وغيرها[1]. فضلا عن قيام المغرب بإلغاء كافة ديونه المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا، وإقرار إعفاءات ضريبية هامة وتحفيزية على منتجاتها الداخلية.

بالإضافة إلى توسع دور المغرب الديني في منطقة غرب إفريقيا بشكل ملحوظ في السنين الأخيرة، حيث حرصت المملكة على الاستفادة من الروابط الدينية مع شعوبها في دعم دورها الروحي فيها، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الدينية الخدماتية في دول المنطقة، كبناء المساجد، تدريب وتكوين المئات من أئمة دول غرب إفريقيا، إصلاح وتحديث العديد من المدارس القرآنية

(1)- "الجولة الملكية الإفريقية: استراتيجية محكمة لرؤية متفردة"، دفاتر وكالة المغرب العربي للأنباء، مجلة الوكالة المغربية للأنباء، يناير 2017، ص 6 وما يليها.

فيها، فضلا عن تعزيز وتكريس الروابط الروحية مع الفاعلين الدينيين غير الرسميين كالجماعات الصوفية والزوايا[1].

إلى جانب عمل المغرب في هذا المجال على تقديم ووضع تجربته - مقاربته الخاصة في تدبير الشأن الديني كنموذج يمكن الاسترشاد به من قبل التجارب الوطنية الإفريقية الأخرى؛ وهي المقاربة التي تهدف إلى تحصين المجتمعات الإفريقية من اختراقات الفكر المتطرق الدخيل على القارة ووقاية مجتمعاتها من الانزلاق في متاهات العنف الديني والمذهبي، وذلك من خلال العمل على إشاعة قيم الوسطية والاعتدال وتعزيز مقومات وأسس التعايش المجتمعي في إطار الدولة الوطنية الواحدة، ومحاصرة دعوات التكفير الديني والتفرقة المذهبية التي تخدم سيناريوهات التقسيم، وتهدد بتفكيك الوحدة الوطنية المجتمعية وتدمير كيان الدولة فيها[2].

بيد أن المجال الأمني، سجل في السنين الأخيرة - لاسيما مع وصول عدوى التطرف والإرهاب إلى القارة الإفريقية بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر2001، حضورا قويا و بارزا للمغرب في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تعصف بسلم وأمن دول المنطقة والقارة، يتمثل ذلك من خلال مساعدة دولها والتنسيق معها في عمليات مكافحة التنظيمات الإرهابية، ووضع التجربة المغربية في هذا المجال رهن إشارة الشركاء الأفارقة، كنموذج يمكن

(1) - للمزيد من التوسع بخصوص الأدوار المؤثرة والمتصاعدة للفواعل الدينية والدعوية غير الرسمية وطنيا ودوليا، انظر: أماني غانم، "التكيف المرن: أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينية من غير الدول"، في: "العابرون للقومية: أدوار الفاعلين من غير الدول في مراحل ما بعد التغيير"، ملحق: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، ص 23 وما يليها.

(2) - عبد الرحمان الشعيري:" "منظور تدبير الحقل الديني بالمغرب: محاولة للتأسيس لسياسة عامة دينية"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 5، صيف 2010، ص 75.

استلهامه والبناء عليه في السياسات الوطنية والإقليمية الهادفة لمكافحة آفة الإرهاب[1]، وذلك وعيا منه بالطابع التشابكي والترابطي بين الأمن الوطني والأمن القاري، مما يفرض ضرورة تظافر وتنسيق الجهود، وتقديم المساعدة المتبادلة لحماية الأمن الوطني والإقليمي والقاري، وذلك تفعيلا لمقتضيات الأمن الجماعي القائمة على قاعدة: "الكل للفرد والفرد للكل ".

وبخصوص التهديدات والمخاطر الأمنية التقليدية، فلم تغب هي الأخرى عن الإدراك الاستراتيجي المغربي، بل احتلت مواقع متقدمة في شغول وأجندة الدبلوماسية المغربية، وكان للمغرب حضور قوي ومتميز في مواجهتها والحد من تفاقمها، وذلك من خلال جهود الوساطة التي يقودها المغرب لحل العديد من الخلافات- النزاعات الإفريقية ، والقيام بمساعي حميدة لإيجاد مخارج لها، سواء كانت داخلية: كالتوسط في النزاع الدائر في دولة مالي بين الحكومة المركزية وجماعات الطوارق، الحرب الأهلية في ليبيا، أو إقليمية وذلك من خلال القيام بمساع حميدة لحل الخلافات بين دول حوض مانو - ليبريا غينيا وسيراليون -[2]، وغيرها من الخلافات و النزاعات الأخرى . فضلا عن تزايد مشاركته في العديد من عمليات حفظ السلام في القارة تحت راية منظمة الأمم المتحدة، التي ترجع بداياتها الأولى إلى الستينيات من القرن الماضي، وعرفت تصاعدا مطردا بعد نهاية الحرب الباردة[3].

(1) - "الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب"، منشورات الفريق الدولي للدراسات الإقليمية والأقاليم الصاعدة، 2015 ص 25 وما يليها.

(2) - التقرير الاستراتيجي المغربي، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الثامن عدد مزدوج 2003-2005 ص 221.

(3) - محمد أشلواح: "الممارسة المغربية في مجال دبلوماسية حفظ السلام"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، غير منشورة، المغرب،2007.

على المستوى الاجتماعي- الإنساني، نشير إلى المساعدات الإنسانية التي توافرها التجريدات العسكرية المغربية ذات الطابع الخدماتي للنهوض بالأوضاع الإنسانية والصحية فيها، واستقبال العديد من الطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات والمعاهد المغربية -16 ألف طالب حاليا ضمنهم 8 آلاف يتوفرون على منحة مغربية-. كما يلعب المغرب دورا كبيرا في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية - الإنسانية الضاغطة الأخرى في المنطقة والقارة عموما، ولاسيما ما ارتبط منها بظاهرة الهجرة، غير الشرعية.

وفي هذا الإطار، ووعيا من المغرب بحساسية هذه القضية الأخيرة – الهجرة غير الشرعية - في علاقاته بالدول الإفريقية ، وتجسيدا منه لسياسته التضامنية معها، وانسجاما منه مع التوجهات الأممية التي تنظر لظاهرة الهجرة باعتبارها ضرورة إنسانية، وعاملا من عوامل التنمية، ومداخلا رئيسا لتعميق التواصل بين الشعوب ومعززا للتلاقح بين الثقافات والحضارات؛ إذ اختار المغرب اعتماد "النهج القائم على الحقوق" في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة، والقطع مع المقاربة الأمنية السيئة السمعة، جسدتها طبيعة ومضمون السياسات المغربية الجديدة المتبعة في هذا المجال، التي جاءت في جزء كبير منها متطابقة مع التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومع المعايير الحقوقية والإنسانية العالمية كما حددتها الاتفاقيات الدولية المرتبطة بموضوع الهجرة.

كل هذه التفاعلات التعاونية والتضامنية المغربية مع دول غرب إفريقيا، التي جاء مشروع الربط الطاقي لتعزيزها وتكريسها، توفر أرضية صلبة وملائمة لدعم انضمام المغرب لهذه المجموعة وتيسير اندماجه فيها، وذلك بالشكل الذي يعود بالنفع والخير العام على المغرب وعلى باقي دول غرب إفريقيا. وهو الانضمام – الاندماج الذي سيفتح أمام اقتصادات هذه الدول آفاق جديدة

وكبيرة للنمو والتطور، وسيضمن لها منافذ تجارية جديدة وسوقا اقتصادية ضخمة لتصريف منتجاته، لاسيما في ظل التوسع الحاصل في مساحات الاستهلاك كما ونوعا في المغرب ودول المنطقة، الذي يعزى في جزء كبير منه إلى اتساع قاعدة الطبقة الوسطى فيهما.

خامسا- سعي المغرب إلى إحداث تحول إيجابي في مسار قضية الصحراء المغربية

أحد الأهداف الحاكمة لمشاريع الشراكة المغربية - الإفريقية، ومنها مشروع الربط الطاقي مع نيجيريا، تتمثل في العمل على حشد دعم سياسي ودبلوماسي واضح من دول المنطقة، وباقي الدول الإفريقية الأخرى لموقف المملكة من هذه القضية الوطنية، وبما يمكنه من الحفاظ على حقوقه التاريخية والقانونية المشروعة على أقاليمه الجنوبية. وهو المسعى الذي يأتي في إطار انشغال المغرب بحل وتسوية الخلافات والنزاعات داخل القارة الإفريقية، التي تحرف اهتمامات دولها عن القضايا الجوهرية والأساسية وفي مقدمتها قضية التنمية.

استنادا إلى هذه الخلفية يأتي خيار الشراكات المغربية - الإفريقية ، ومنها الشراكة المغربية- النيجيرية لدعم الجهود السياسية والدبلوماسية المغربية الهادفة إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية، وخلق بيئة إقليمية ملائمة وداعمة لحقوق ومصالح المغرب الوطنية، وذلك من خلال العمل على دفع نيجيريا - عملاق القارة وأحد أقطابها الإقليميين- إلى اتخاذ مواقف داعمة لوحدة المغرب الترابية، أو في الحد الأدنى ضمان حيادها ووقوفها على مسافة واحدة من طرفي هذه الأزمة المفتعلة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير الكثير من قواعد الاشتباك المرتبطة بهذا النزاع المفتعل، لاسيما وأن السياسة النيجيرية بخصوص هذه القضية، ظلت سنين عديدة، متماهية وداعمة للأطروحة الانفصالية، ومن أشد المدافعين عنها في المحافل الاقليمية والدولية.

شأن أي تغير إيجابي في الموقف النيجيري من قضية الصحراء المغربية، أن تكون له ارتدادات إقليمية وقارية إيجابية على مسار هذه القضية لصالح المغرب، وسيشكل قوة دفع رئيسية لتبدل وتغير مواقف بعض دول المنطقة والقارة منها مستقبلا، وذلك بالنظر للنفوذ والتأثير القوي التي تتمتع به نيجيريا في القارة الإفريقية. وهو ما سيساعد المغرب على متابعة مسلسل اختراق وتفكيك منظومة العداء والخصومة لحقوقه ومصالحه الوطنية التي مازالت قائمة في بعض الدوائر الإفريقية، وفي مقدمتها الدائرة الجنوبية، وهي إمكانية متاحة يدفع باتجاه تحققها المؤشران التاليان:

أ ـ اتباع المغرب لنهج "المرونة الشجاعة" و"الواقعية السياسية" خيارا ناظما ومؤطرا لممارسته الدبلوماسية الجديدة، والقطع مع مبدأ المشروطية السياسية في تدبير وإدارة علاقاته وتفاعلاته الخارجية. فإخضاع العلاقات وارتهان الشراكات للموقف من القضايا الداخلية المصيرية، وجعلها بمثابة العدسة أو المنظار الذي يتم من خلاله تحديد الخصوم والأعداء، عقد بشكل كبير مهمة الفعل الدبلوماسي المغربي، وضيق كثيرا من هامش الحركة لديه، كما يتعارض هذا المبدأ - المشروطية السياسية - مع النظرية والممارسة الدبلوماسية الحديثة التي تفرض ضرورة تجاوز تعقيدات السياسة وقضاياها الخلافية، لصالح تعزيز الروابط السياسية والمدنية وتشبيك المصالح الاقتصادية، وذلك خدمة للأهداف والمصالح الوطنية. فالاقتصاد صار محددا غالبا ومهيمنا على باقي محددات السياسة الخارجية الأخرى، ويعتمد عليه كثيرا في إصلاح ما تفسده السياسة[1].

(1) - يحيى بولحية: "محددات السياسية الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، مجلة سياسات عربية، العدد 10، شتنبر 2014 ص. 91.

ب ـ ظهور نخب سياسة جديدة في القارة الإفريقية، حيث شهدت القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب البارة، انكسارا كبيرا لظاهرة النخب السياسية ذات الخلفية العسكرية، التي اعتادت استخدام الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة في القارة، مقابل تسجيل تصاعد قوي للنخب السياسية ذات الخلفية المدنية، واتساع متزايد في مساحة الممارسة الديمقراطية في المشهد السياسي الإفريقي.

وعليه، فالأصول المدنية لمعظم النخب السياسية الإفريقية الحالية، وتشابه خلفيتها الفكرية الليبرالية، واستناد حكمها على شرعية ديمقراطية مرتكزة على استحقاقات انتخابية، فضلا عن تحررها من العقد السياسية والمنطلقات الايديولوجية الجامدة والأطر العقائدية الضيقة في رؤيتها للعالم الخارجي، وفي عملية صنع السياسة الخارجية وتحديد توجهاتها وأهدافها ووسائل تنفيذها، سيعزز من فرص وإمكانيات التفاهم والتعاون لحل القضايا الخلافية والنزاعات البينية. كما سيكون له تأثير إيجابي على كيفية تصور تلك النخب لقضايا السياسة الدولية، ولأسلوب عملها في ميدان السياسة الخارجية. من ذلك مثلا: أن النخب المدنية هي أكثر ميلا إلى الحلول الوسطى التفاوضية والسلمية للخلافات الدولية من النخب العسكرية، الميالة إلى منطق المعادلات الصفرية في إدارة الأزمات الدولية.

وعلى هذا الأساس، فإحدى العوامل التي وقفت، ولسنين عديدة، وراء حالة الجمود التي طبعت علاقات المغرب مع بعض الدول الإفريقية، وفي مقدمتها نهج "المشروطية السياسية"، وعامل "طبيعة النخب الإفريقية "، هي في طريقها إلى الزوال، مما سيساعد كثيرا على تعبيد الطريق أمام تطوير وتعزيز التعاون والشراكات معها، لاسيما وأن هذه الدول أضحت تقودها قيادات

إفريقية جديدة، ذات أصول اجتماعية مدنية، متحررة من العقد والقيود السياسية والإيديولوجية، ومؤمنة بقوة إفريقيا متعاونة ومتضامنة.

سادسا - تعزيز المكانة الإقليمية للمغرب

يسعى المغرب من خلال شراكاته مع نيجيريا وبعض الدول الإفريقية الأخرى إلى توظيف ورقة الطاقة في إحياء وتعزيز دوره الاقليمي، وذلك بالشكل الذي سيمكنه من تجاوز إشكالية - فجوة " القوة الدور"[1] التي حكمت وضعه الإستراتيجي في القارة لفترة طويلة، لاسيما وأن المغرب يمتلك من مقومات القوة ما يمكنه من التحول إلى قوة تعديلية في النظام الإقليمي الإفريقي، وتجعل منه رقما صعبا في المعادلات الجيوسياسية القارية، وهو التحول الذي سيمكنه من تغيير موازين القوى في القارة لصالحه، وذلك بما يساعده على إيجاد بيئة قارية مواتية وداعمة لحقوقه ومصالحه الوطنية العليا.

وبخصوص الأهداف المؤطرة للدبلوماسية المغربية الجديدة التي اعتمدت خيار "الاستدارة جنوبا" لبناء الشراكات المغربية، بدل الاكتفاء بالشراكة مع الشمال، وذلك تعزيزا لدوره الإقليمي المؤثر في شؤون وقضايا القارة، فيمكن تحديدها فيما يلي:

أ - تفكيك مخططات خصوم المغرب الهادفة إلى عزله عن التأثير في محيطه الإفريقي، والعمل على خلق معادلات جديدة في خريطة موازين القوى في القارة، وتثبيت واقع جيوسياسي جديد يجعل منه شريكا أساسيا في القيادة التشاركية للقارة والتأثير في تفاعلاتها. فضلا عن توجيه رسائل إلى الجميع

(1) - انظر، بخصوص إشكالية فجوة "القوة - الدور"، أحمد رجب: "الدور الإقليمي"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد 54، 2009.

مفادها أن المغرب، وبحكم انتمائه الجغرافي والتاريخي للقارة، قد حسم قراره الإستراتيجي باللعب مباشرة في الميدان الإفريقي، وأنه معني بكل ما يجري في فضائها من تغيرات وتطورات، أيا كانت حمولتها وطبيعتها، وأنه طرف أساسي وشريك ندي يقف على قدم المساواة مع باقي دول القارة الأخرى في بناء حاضر إفريقيا والمساهمة في صياغة معالم مستقبلها.

ب ـ توسيع مجالات ومساحات الفعل الدبلوماسي المغربي ليشمل المجال القاري كله، وتوطيد الحضور المغربي في مختلف الدوائر الإفريقية، وجعل هذه الدوائر، وفي مقدمتها غرب إفريقيا، بمثابة مجال حيوي للمغرب. مجال تنظر عقيدته لإفريقيا كفضاء جيوسياسي للتعاون والتضامن وخدمة المصالح المشتركة، وليس مجالا حيويا بمفهومه الاستعماري القديم، القائم على التوسع والهيمنة وتهديد مصالح الآخرين. وهذا التمدد في دائرة التأثير المغربي يمكن ملامسته من خلال تتبع عملية ونتائج الاختراق المغربي لمعظم الدوائر الإفريقية (منطقة الساحل والصحراء، الدائرة الغربية والدائرة الشرقية) وجعل هذه الدوائر فضاء ماديا ومعنويا للفعل الخارجي المغربي في أبعاده السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

ج ـ الدفاع عن مصالح المغرب القارية، والعمل على تعزيز الإدراك لدى الفاعلين الآخرين في القارة، أيا كان مركزهم – قوى كبرى أو إقليمية - وصفتهم – خصوم، أصدقاء، أصدقاء/ خصوم- بأن للمغرب مصالح حيوية في القارة لا تقل أهمية وحيوية عن مصالح الآخرين، ومستعد لحمايتها والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة ، ودفعهم إلى الإقرار والاعتراف بهذه المصالح، وأخذها بعين الاعتبار عند وضعهم وتنفيذهم لسياساتهم الإقليمية، وجعل هذه

السياسات تراعي قوة ومكانة المغرب الإقليمية المتصاعدة في القارة، ودون أدنى انتقاص من حقوقه ومصالحه الوطنية والقارية.

سابعا - تعزيز دور ومكانة المغرب في منظومة العلاقات الدولية ككل

يأتي هذا في التوجه في سياق جملة من التطورات المتواصلة التي تشهدها إفريقيا حاليا، ولاسيما ما ارتبط منها بالتصاعد المتواصل في مكانة القارة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي النظام الدولي ككل، وذلك بفعل الثروات الطاقية والمعدنية والطبيعية الهائلة التي تختزنها القارة. فالدراسات والتحليلات الاقتصادية أخذت تصف القارة ب "الإلدورادو العالمي الجديد" الذي يحرك مطامع الجميع، ويثير حالة من التهافت والتسابق بين المشاريع التنافسية المتزاحمة على ثرواتها واحتياطاتها المؤكدة المختزنة في باطن الأرض[1].

كل هذا جعل الأهمية الاستراتيجية للقارة تأخذ منحى تصاعديا في النظام الدولي، وفي تفاعلات وحداته السياسية والاقتصادية ليصبح التنافس على إفريقيا هي اللغة المشتركة بين جميع هذه القوى الطامحة إلى إيجاد موطئ قدم لها في "قارة المستقبل"، وضمان نصيبها من إمكاناتها ومخزونتها الطاقية والمعدنية. فالقوى الكبرى ـ كما يقال ـ تمتلك "قرون استشعار" تقودها دائما إلى أماكن تواجد الغنائم، مما يجعل من التواجد في القارة والاستفادة من خيراتها وثرواتها، والتأثير في تفاعلاتها، مرتكزا ضروريا ورافعة أساسية دولة سياسة ذات طموحات عالمية[2].

---

(1) - علي محمد أبو سريع: " صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018، ص 32-33.

(2) - علي حسين باكير: "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية،" مركز الجزيرة للدراسات، غشت 2009، في:
http:// studies.aljazeera.net/ar reports (3 Aout 2009).

كل هذا يجعل من تصاعد التنافس العالمي على ثروات القارة ومواردها، وفي مقدمتها النفط والغاز، وعلى ممراته الحيوية في القارة ومن حولها، وخطوط نقله إلى الأسواق العالمية، جزءا أصيلا من صراع النفوذ ومحاولات تعزيز المكانة الجيوسياسية للدول. وهو ما ينطبق على المغرب أيضا، الذي يسعى، كغيره من القوى الاقليمية الصاعدة، إلى الاستفادة من مقدرات وإمكانيات القارة التي ينتمي إليها جغرافيا ويشترك معها في نفس الإطار التاريخي والحضاري، فضلا عن وحدة المصير و قواسم مشتركة عديدة أخرى، وبما يمكنه من تعزيز دوره ودعم مكانته القارية والدولية، ووسيلته في ذلك تعزيز وتنويع شراكاته مع دول القارة وفي مقدمتها نيجيريا، في أبعادها كافة، ومن ضمنها البعد الطاقي الذي يجسده مشروع "أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب"، باعتباره أداة ناجعة وفعالة لتحقيق وتكريس الاختيارات والأهداف الاستراتيجية الوطنية الكبرى.

كما أن استخدام ورقة الربط الطاقي، واستثمارها في مجال التخطيط الدبلوماسي والاستراتيجي المغربي، يندرج في إطار سعي المغرب إلى تحقيق الفوائد وتعظيم المكاسب الوطنية إزاء السياسات الدولية، لاسيما منها الأوروبية، وكسب وضعيات تفاوضية أفضل وأصلب تجاهها. وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يعزز "أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب" من مكانة المغرب الجيوطاقية، حيث سيسمح له موقعه الجيوسياسي الهام كبلد عبور لهذا الأنبوب الأقرب إلى أوربا - حوالي 13 كلم بحرا- من التحول إلى فاعل جيوطاقي رئيسي في سوق الطاقة العالمية، والتأثير بقوة في عملية التفاوض الدولي حول قضايا الطاقة، لاسيما في ظل تراجع "البراديغم الطاقي الإزدواجي" التقليدي الذي يحصر الفاعلين الطاقيين في البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، وتعويضه

ببراديغم "الاعتماد المتبادل الطاقي" الجديد، الذي يوسع من دائرة الفاعلين الطاقيين لتشمل بلدان العبور وشركات الطاقة العالمية أيضا[1].

على هذا الأساس، المغرب، ومن منطلق تحوله في المستقبل المنظور إلى بلد عبور لأنابيب الطاقة الإفريقية تجاه الأسواق العالمية، وشروعه القريب في استغلال حقول الغاز الواعدة التي يتوفر عليها، سيتحول إلى فاعل رئيسي ومؤثر في المعادلات الجيوطاقية العالمية، مما سيمكنه من استعادة بعض التوازن إلى علاقاته الدولية، لاسيما مع أوروبا، وسيعزز من رأسماله ورصيده التفاوضي تجاهها، حيث تدرك أوربا جيدا معنى أن يصبح المغرب ممرا رئيسيا لتصدير غاز غرب إفريقيا إليها، لاسيما في ظل الإقبال الأوربي المتزايد على الغاز الإفريقي، وتصاعد الطلب عليه في الأسواق العالمية.

كل هذا يفرض على أوربا المحكومة بهاجس "أمن الطاقة" ضرورة توظيف نفوذها الدولي لدعم إنجاز وإنجاح هذا المشروع الذي يشكل مصلحة حيوية أكيدة لها، والحفاظ على علاقات جيدة مع المغرب، واحترام مصالحه وحقوقه، لأنه سيصبح بموجب هذا المشروع شريكا أساسيا في تحقيق أمن أوربا الطاقي، ومنفذا رئيسا لتنويع خياراتها وبدائلها الطاقية، ومساعدتها على التحرر، ولو جزئيا، من عنق الزجاجة الذي يضعه فيها اعتمادها شبه المطلق على الغاز الروسي، الخاضع في إمداداته لتعقيدات العلاقات السياسية الروسية الأوربية وقضاياها الخلافية - الأزمة الجورجية، الأزمة الأوكرانية، ضم شبه جزيرة القرم، توسيع حلف الناتو، توسيع الاتحاد الأوروبي.

---

(1) - كريم مصلوح، "التعاون والتنافس في المتوسط": الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، بيروت – الدوحة، 2013، ص 174- 175.

إن مزايا وفوائد مشروع الربط الطاقي نيجيريا – المغرب لا تخص هذا الأخير وحده، بل تهم كافة الشركاء الآخرين، وفي مقدمتهم نيجيريا وباقي دول غرب إفريقيا، التي لها هي الأخرى مصالحها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها من وراء الانخراط في هذا المشروع الاستراتيجي الإقليمي الواعد. أهداف ومصالح تتطابق مع مصالح وأهداف المغرب، وتتفق معها في خطوطها العريضة وعناوينها الكبرى، التي يتقدمها هدف دعم عملية التنمية التي تعد الحل المفتاحي لباقي المشاكل الأخرى التي تعاني منها، فضلا عن السعي لتعزيز مكانتها في الساحتين القارية والدولية.

وعليه، استنادا لهذه الخلفية المتعلقة بتشابه المصالح والأهداف، وتماثل الانشغالات والتحديات، واتساع مساحة القواسم المشتركة بين المغرب ودول غرب إفريقيا، يبقى التعاون والتكامل الإقليمي عبر إطلاق مشاريع التنمية العابرة للحدود، والمؤطرة بخلفيات اندماجية تضامنية، منهج العمل الأفضل والأنجع لتحقيق المصالح والأهداف الجماعية، لمواجهة الإكراهات والتحديات القائمة والمحتملة، والمدخل الأساسي لدعم جهود التنمية الإقليمية، والارتقاء بالأوضاع المعيشية لشعوب المنطقة والقارة ككل.

خاتمة

يعد مشروع الربط الطاقي نيجيريا- المغرب نموذجا متطورا للتعاون جنوب- جنوب في صيغته الإفريقية، ومدخلا حيويا لتعزيز التكامل والاندماج الإقليمي في القارة، ومساعدة دولها على التغلب على معضلة التنمية التي تؤرق دولها، وتحبط آمال وطموحات شعوبها في العيش الكريم، وفي تضييق الفجوة الهائلة على مستوى النمو والرفاهية الحاصلة بينها وبين دول وشعوب القارات المتقدمة.

إن مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب الذي يأتي في ظل بيئة عالمية متغيرة، حبلى بسياقات وظرفيات ضاغطة، فرضتها دينامية العولمة الاقتصادية المتسارعة، وتكاثر صيغ وأنماط التنافس الساعية إلى الهيمنة على الثروات والإمكانات العالمية الهائلة، يندرج في إطار الرؤية الاستراتيجية التنموية التي يقترحها المغرب على الأشقاء الأفارقة، والقائمة على توظيف هذا النمط من "المشاريع التعاونية متعددة الأطراف" لتعزيز وتعميق الشراكات الاندماجية والتضامنية بين دول القارة، وإيجاد المقومات اللازمة للانخراط في هذه الدينامية الاقتصادية العالمية للاستفادة من فرصها ومزاياها، وتعظيم المكاسب الوطنية والإقليمية والقارية منها، فضلا عن إسناد الحركات الاندماجية الاقليمية الجارية حاليا في عموم القارة بعناصر القوة الضرورية لكسب رهان التنمية، وتعزيز قدرتها على مواجهة والصمود أمام التحديات الضاغطة التي أوجدتها بيئة ما بعد الحرب الباردة- تحديات العولمة-، وذلك بما يمكنها من دعم وتعزيز دورها ومكانتها في منظومة العلاقات الدولية.

من هنا فالرهانات الاستراتيجية الكبرى المرتبطة بهذا المشروع التعاوني الإقليمي الضخم وغير المسبوق في القارة الإفريقية ، وما يخلقه من فرص وإمكانات واعدة وداعمة للمصالح والأهداف الوطنية والإقليمية والقارية، يحتم على الشريكين الأصليين في المشروع، وباقي أصحاب المصلحة الآخرين، ضرورة تكثيف وتنسيق الجهود لإنجاز وإنجاح هذا المشروع الطموح والواعد، مهما كانت الإكراهات والتحديات التي قد تعترضه كغيره من المشاريع الاستراتيجية التعاونية الكبرى، والبقاء في حالة يقظة استراتيجية دائمة لحمايته وتحصينه من المخططات المعادية له ، وعدم تمكينها من عرقلته أو إفشاله، وغيره من مشاريع الشراكة التعاونية والتضامنية المغربية-الإفريقية الأخرى التي تحمل الخير الكثير لدول وشعوب القارة الإفريقية .

الدبلوماسية البرلمانية المغربية والتحولات الدولية الراهنة

د. محمد لكريني

أستاذ القانون والعلاقات الدوليين، كلية الحقوق أيت ملول بجامعة ابن زهر

تقديم:

أكد "بانيوتيسسولداتو" أن الدبلوماسية الموازية تحاول تقليد الدبلوماسية الحقيقية التي تُمارَس وحدها من قبل دولة ذات سيادة؛ بينما اعتبر "ستيفان باكان" أن الدبلوماسية الموازية سياسة خارجية من درجة ثانية، وفي مقابل ذلك هناك من اعتبر أن هذه الدبلوماسية الموازية تقوم بأدوار مهمة البعض منها يعمل في الخفاء نتيجة اتساع نطاق حقل العلاقات الدولية وتنوعه[1].

تلعب الدبلوماسية الموازية بشتى أشكالها وقنواتها المختلفة (الثقافية، الرياضية، الإعلامية، العلمية والبرلمانية..) أدوارا طلائعية لخدمة القضايا الوطنية للدول، باعتبارها دبلوماسية مكملة وداعمة لعمل الدبلوماسية الرسمية وليست

(1)- عبد الهادي بوطالب: "مسار الدبلوماسية العالمية: دبلوماسية القرن الواحد والعشرين"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2004، ص 31.

منافسة لها؛ رغم أنها تجد في طريقها صعوبات عدة مرتبطة بغياب التنسيق بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية على مستوى مد هذه الأخيرة بالمعلومات والمعطيات الكافية، فضلا عن عما يتسم به العمل الدبلوماسي من سرية..

وفي هذا الإطار تعد الدبلوماسية البرلمانية هي تلك الدبلوماسية التي يمارسها البرلمانيون، وتتعدد تطبيقاتها وممارساتها، بدءا بالمؤتمرات والمحافل البرلمانية الدولية والإقليمية، مرورا إلى تبادل زيارات الوفود البرلمانية والاتصالات الشخصية بين البرلمانيين ورؤساء ومكاتب هذه المؤسسات التشريعية ومجموعات ولجان الصداقة والأخوة..

تتمثل وظائف الدبلوماسية البرلمانية في ربط التعاون بين البرلمانات الوطنية لحلّ بعض القضايا الإقليمية والدولية والمساهمة في حل النزاعات الدولية عبر تشكيل لجان للوساطة وتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة، ودفاع البرلمانات الوطنية على قضايا بلدانها وشرح مواقف حكوماتها من القضايا المطروحة"[1]، علما أن الدبلوماسية البرلمانية في المغرب لم تظهر إلا في وقت متأخر نسبيا[2].

في ظل التحولات الدولية الكبرى وما ترتب عنها من تشابك العلاقات والمصالح بين الدول وتطور وسائل الاتصال الحديثة وتعقد القضايا؛ كان لزاما على الدبلوماسية المغربية الرسمية أن تتطور وتنفتح على فاعلين غير رسميين لدعمها ومواكبة أدائها خدمة للقضايا الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء.

---

(1)- حسين علي: "الدبلوماسية الشعبية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة-مصر، يوليوز 2013، ص 13.

(2)- جمال كريمي بنشقرون: "السياسة الخارجية للبرلمان المغربي أية فعالية؟"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش-جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2006-2007، ص 82.

هكذا، جاء الدستور المغربي لسنة 2011 بمجموعة من المقتضيات التي وفّرت أساسا قانونيا هاما يدعم الدبلوماسية البرلمانية التي ستشكل سندا للدبلوماسية الرسمية وإغناء لأدائها، حيث أشار الدستور وبشكل صريح في فصله 10 للدور – المرتقب - الذي ستقوم به المعارضة البرلمانية من أجل دعم الدبلوماسية الرسمية، فضلا عن النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان وما تضمناه من مستجدات مهمة وهو ما سينعكس بكل تأكيد على تدبير ملف قضية الصحراء وعلى مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك مع البرلمانات الإقليمية والدولية.

من هنا أمكننا التساؤل عن بعض الآليات الخاصة بممارسة الدبلوماسية البرلمانية وتحدياتها، التي تمكن من الترافع عن القضايا الحيوية للمغرب ومختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي ومعرفة كل المعطيات ذات الصلة بما هو خارجي كما هو الشأن بالنسبة للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان والأسئلة الشفهية والكتابية من جهة؟ ومن جهة أخرى ما التحديات التي تواجه الدبلوماسية البرلمانية في ضوء تفشي وباء كورونا؟ أيعد نشاط هذه الدبلوماسية غير الرسمية عملا منافسا أم مكملا لعمل الدبلوماسية الرسمية في ضوء التعقيدات الدولية الراهنة؟

أولا- في بعض آليات الدبلوماسية البرلمانية

توجد العديد من الآليات التي تُفعّل عمل الدبلوماسية البرلمانية من بينها لجنة الخارجية بمجلسي البرلمان، هذه اللجن التي تعد القلب النابض لكل مؤسسة تشريعية، وفي حديثي عن هذا الموضوع سأقتصر على بعض الآليات، فضلا عن الأسئلة الشفهية والكتابية التي يمكن من خلالها القيام بالرقابة على أعمال الحكومة في القضايا ذات الطابع الخارجي والترافع من خلالها على مختلف القضايا الحيوية والمصيرية.

لجنة الخارجية بمجلسي البرلمان

تلعب لجنة الخارجية بمجلسي البرلمان دورا مهما من خلال الأنشطة الدبلوماسية التي تقوم بها؛ إذ يتم إرسال واستقبال وفود تضم رؤساء وأعضاء لجنة الخارجية في المجالس النيابية المماثلة، كمحاولة لتعزيز التعاون بين هذه اللجن في مختلف القضايا المتعلقة بهذا الجانب، وإعمال الرقابة على أنشطة الحكومة في حقل السياسة الخارجية.

توجد بمجلس المستشارين ست لجن دائمة من بينها لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني المختصة بالشؤون الخارجية والقضايا الحدودية والمناطق المحتلة؛ والدفاع عن حوزة التراب الوطني للمملكة والحفاظ على سيادتها؛ والاهتمام بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج ومغاربة العالم والمقاومة وجيش التحرير والأوقاف والشؤون الإسلامية[1].

إن اختصاصات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين كانت غير محددة بشكل مفصل ومتساو مع باقي اللجن الأخرى في النظام الداخلي لمجلس المستشارين لسنة 1996[2]، غير أن النظام الداخلي لهذه الغرفة الثانية لسنة 2014 تدارك الأمر وحدد صلاحيات اللجنة بشكل صريح، وهو ما يمكن اعتباره عملا مهما مقارنة مع النظام الداخلي السابق لهذه الغرفة.

بينما أضحى عدد أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب -من بين إحدى اللجن التسع- 44

(1)- انظر المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

(2)- رغم أن صلاحية هذه اللجنة تتضح من خلال الإسم الذي تحمله؛ لكن كان من الأفضل أن يتم التنصيص عليها صراحة في المادة 48 من النظام الداخلي السابق لمجلس المستشارين لسنة 1996.

وتتساوى مع باقي عدد أعضاء اللجن الأخرى[1]– ما عدا لجنة مراقبة الإنفاق العمومي التي تضم 43 عضوا-؛ حيث تختص بالشؤون الخارجية؛ التعاون؛ شؤون المغاربة القاطنين بالخارج؛ الدفاع الوطني والمناطق المحتلة والحدود؛ قضايا قدماء المقاومين ثم الأوقاف والشؤون الإسلامية[2].

غير أن ما يُؤخذ على هذه اللجنة بالمجلسين معا هو ندرة الاجتماعات التي تنظمها، مقارنة بما تقوم به اللجن الأخرى من اجتماعات منتظمة لدراسة ومناقشة القضايا التي تندرج ضمن اختصاصاتها، إذ تراوح عدد اجتماعات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين ما بين اجتماعين إلى ست اجتماعات؛ ففي السنة التشريعية الأولى تم تنظيم 4 اجتماعات؛ وخلال السنة التشريعية الثانية نظمت اللجنة اجتماعين فقط؛ بينما في السنة الثالثة تم القيام بستة اجتماعات خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2012، أي ما يمثل نسبة 4٪، وفي مقابل ذلك كانت أعلى نسبة مثلتها لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بنسبة 36٪ [3]؛ وقد حصلت لجنة الخارجية بمجلس المستشارين على الرتبة الأخيرة، هذا الأمر يتكرر في ولايات متعددة؛ هناك اجتماعات لكنها ظرفية مرتبطة بحصول بعض المستجدات ذات الصلة بقضية الوحدة الترابية للمغرب، مما يؤكد أن ندرة الاجتماعات دليل على ضعف دينامية وحركية لجنة الخارجية بمجلسي البرلمان ذات الصلة بمجال السياسة الخارجية لمناقشة القضايا الحيوية للمغرب بشكل دائم ومستمر.

(1)- بعدما كان النظام الداخلي السابق لسنة 2004 لمجلس النواب يحدد في مادته 30 أن لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية تضم 31 عضوا؛ إذ كانت تقل بحوالي 30 عضوا عن اللجن الأخرى أي أن اللجن الأخرى تفوق لجنة الخارجية بما يقارب النصف.

(2)- انظر المادة 81 من النظام الداخلي لمجلس النواب المعدل سنة 2017.

(3)- حصيلة أشغال مجلس المستشارين 2009-2012، ص 116.

وبخصوص الطلبات المقدمة لعقد اجتماعات اللجن البرلمانية الدائمة حسب القطاعات الوزارية في مجلس النواب خلال السنة التشريعية الرابعة 2014-2015، قُدمت 4 طلبات في مجال الشؤون الخارجية والتعاون واستجيب لطلب وحيد، أما مجلس المستشارين فقد تم فيه تقديم طلبين لعقد اجتماع لجنة الخارجية وتمت الاستجابة لطلب وحيد[1].

بينما وصلت عدد الطلبات المقدمة لعقد اجتماعات اللجن البرلمانية الدائمة وفق القطاعات الوزارية في مجلسي البرلمان خلال السنة التشريعية الخامسة 2015-2016، عرفت الغرفة الأولى خلال هذه السنة التشريعية في قطاع الشؤون الخارجية تقديم طلب عقد 7 اجتماعات، وتمت الموافقة على طلب وحيد، عكس الغرفة الثانية التي تم فيها تقديم 10 طلبات في القطاع السالف الذكر وتمت الاستجابة لطلبين فقط[2]، وهو ما يؤكد بأن المجال الخارجي عموما لا يحظى بالاهتمام الكافي في المؤسسة التشريعية.

قامت لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج ب 20 اجتماعا في السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 2016-2021 إذ خصصت 13 اجتماعا للتشريع بلغت ساعات العمل فيها 33 ساعة و15 دقيقة من جهة، كما خصصت اللجنة 7 اجتماعات للمراقبة تضمنت تدارس مواضيع وندوات ومهام استطلاعية وصلت ساعات العمل فيها إلى 48 ساعة[3].

---

(1) - حصيلة عمل الحكومة في علاقتها مع البرلمان، السنة التشريعية الرابعة 2014-2015، الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ص 57-58.

(2) - حصيلة عمل الحكومة في علاقتها مع البرلمان، السنة التشريعية الخامسة 2015-2016، الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ص 59-60.

(3) - حصيلة أشغال مجلس النواب برسم السنة التشريعية 2017-2018، الجزء الأول، الإنتاج التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، الولاية التشريعية 2016-2021، منشورات مجلس النواب، شتنبر 2018 ص 152.

عرفت الفترة الممتدة ما بين 18 مارس 2020 و20 غشت 2020 عقد 7 اجتماعات من قبل لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج في ظل انتشار وباء كورونا في العالم لمناقشة موضوع المغاربة العالقين في العديد من البلدان بسبب التفشي الواسع لهذا الوباء[1]، الأمر الذي دفع هذه اللجنة إلى عقد عدد مهم من الاجتماعات في فترة وجيزة مقارنة بالفترة السابقة التي اتسمت بقلة الاجتماعات التي تهم حقل السياسة الخارجية المغربية.

قلّص النظام الداخلي السابق لمجلس النواب (لسنة 2004) من عضوية لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية، نتيجة ضعف اشتغالها مقارنة مع اللجن الأخرى[2].

يظهر أن هذه الرقابة تخول للبرلمانيين إمكانية تتبع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومواكبتها من جهة؛ وتتيح فرصة تصحيح مسار الحكومة في حال زيغها عن تنفيذها للأنشطة التي تم الالتزام بها في البرنامج الحكومي من جهة ثانية.

تقوم المجالس النيابية في مختلف الأنظمة السياسية بمراقبة أعمال الحكومة من خلال بعض الوسائل التي أتاحها الدستور أيضا؛ رغم أن استعمال هذه التقنيات لا يترتب عليها إثارة مسؤوليتها السياسية؛ فهي على الأقل تُمكّن البرلمان من الحصول على مجموعة من المعلومات وبخاصة المعطيات المرتبطة بالقضايا الخارجية عبر طرح الأسئلة الشفوية أو الكتابية.

---

(1) - رصد وتحليل دور مجلس النواب خلال فترة الطوارئ الصحية الولاية التشريعية 2016-2021، منشورات مجلس النواب، المركز البرلماني للأبحاث والدراسات، يوليوز 2020 ص 63 وما بعدها.

(2)- رشيد المدور: "النظام الداخلي لمجلس النواب دراسة وتعليق" منشورات مجلس النواب الفترة التشريعية السابعة 2002-2007؛ الطبعة الأولى 2005 ص 79.

2- الأسئلة الشفوية والكتابية

تبعا للأهمية التي تكتسيها الأسئلة نص دستور 2011 في فصله 100[1] على أنه: "تُخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة؛ التي تدلي بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها؛ وتقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة؛ وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر؛ وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة".

يتضح من خلال مضامين الفصل 100 من الدستور أن آلية الأسئلة؛ تسمح بطلب بعض التوضيحات أو التفسيرات بخصوص مسألة معينة أو الحصول على بعض المعلومات في إحدى القطاعات، وإن كانت هذه الآلية غير مرفقة بجزاءات قد تردع الوزراء من أجل الرد على كل الأسئلة المطروحة عليهم في الوقت المسموح لهم به دستوريا[2]. فالنواب البرلمانيين لا يتوفرون على بعض الوسائل التي تمكنهم من مقاضاة الحكومة بسبب تأخرها[3]، أو عدم إجابتها عن الأسئلة المطروحة [4] .

---

(1)- والمادة 258 من النظام الداخلي لمجلس النواب 2017، التي أكدت على أنه:" لكل نائبة أو نائب الحق في توجيه أسئلة كتابية أو شفهية إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة وإلى الوزراء حول السياسات الخاصة القطاعية للحكومة...".

(2)-عدم تجاوز مدة 20 يوما الموالية لإحالة السؤال الذي يطرح خلال الجلسات الأسبوعية و30 يوما بخصوص الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسات العمومية من أجل إجابة الحكومة.

(3)- أحمد مفيد: " الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد"؛ منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ سلسلة "مواضيع الساعة " عدد 82؛ الطبعة الأولى 2013 ص 14.

(4)- امحمد مالكي: "الأسئلة كأداة لمراقبة البرلمان للحكومة"؛ منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ سلسلة "مواضيع الساعة" عدد 23؛ طبع بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية؛ الطبعة الأولى 2000 ص 59.

وضع النظام الداخلي المعدل لمجلس النواب سنة 2017 محورا رابعا جديدا عنونه ب:" تعهدات الحكومة خلال أجوبتها على الأسئلة الشفوية"، حيث يضع مكتب المجلس رهن إشارة النائبات والنواب جردا بتعهدات الحكومة خلال أجوبتها على الأسئلة الشفوية، وفقا للمادة 273 من النظام الداخلي للمجلس، إضافة إلى ذلك نصت المادة 274 من النظام الداخلي على أنه تصنّف قائمة التعهدات حسب القطاعات الحكومية وتوزع على الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين، حيث تنشر في الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس وتوجه نسخة منها إلى رئيس الحكومة، بل الأكثر من ذلك يتداول مكتب المجلس عند نهاية كل دورة وضعية التعهدات الحكومية، الذي يرفق تقرير بحصيلة الدورة.

أتاح النظام الداخلي للمجلس في مادته 275 للحكومة الإجابة عن مآل التعهدات التي تم جردها خلال جلسات الأسئلة الشفوية، وتوزع هذه الإجابة على الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين، وتنشر في الموقع الإلكتروني للمجلس، لذا فالتنصيص على مسألة التعهدات خطوة مهمة تهدف إلى إحراج الحكومة في حال الإخلال بالتزاماتها وتعهداتها رغم أنها لا ترقى إلى مستوى تنزيل بعض الجزاءات.

كما نص الفصل 101 من دستور 2011 على أن: "يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين. تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها".

وتفعيلا للفصل 101 من دستور 2011 قام رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران بعرض الحصيلة المرحلية أمام مجلسي البرلمان يوم 8 يوليوز 2014؛

أكد فيها على: "أن تجاوز خصوم الوحدة الترابية يتطلب مضاعفة الجهود، وتكثيف المبادرات وتحمل الجميع لمسؤوليته في الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية؛ والعمل على تقوية الجبهة الداخلية والتقدم في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة وتطبيق النموذج الاقتصادي التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية وتكثيف التواصل والإشعاع وتقوية الحضور المغربي سواء الحكومي أو البرلماني أو المدني في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية واستثمار التراكمات الإيجابية التي تحققت هذه السنة"[1] .

يتضح من خلال مضامين الحصيلة المرحلية للحكومة أنها تعيد تكرار ما ورد في البرامج الحكومية السابقة، حينما تؤيد التوجهات الملكية المرتبطة بقضية الوحدة الترابية دون إبداع آليات أخرى تمكنهم من استثمار علاقاتهم مع شخصيات وازنة ومعروفة دفاعا عن هذه المصالح العليا لبلادنا.

تشمل الأسئلة بموجب المادة 260 من النظام الداخلي لمجلس النواب الأنواع التالية:

أ- الأسئلة الشفهية؛

ب- الأسئلة الآنية؛

الأسئلة التي تليها مناقشة؛

الأسئلة الكتابية؛

الأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

(1)- عرض رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام مجلسي البرلمان المغربي يوم 08 يوليوز 2014 منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب:
http://parlement.ma/_actualites.php?filename=201407091306110

كما أن النظام الداخلي لمجلس المستشارين حدد الأنواع التالية من الأسئلة:

- الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة (المادة 241 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛

- الأسئلة العادية (المادة 243 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛

- الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة (المادة 250 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛

- الأسئلة الآنية (المادة 257 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛

- الأسئلة الكتابية (المادة 260 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛

من خلال الممارسة البرلمانية الملاحظ هو ضعف اهتمام البرلمانيين بطرح الأسئلة ذات الصلة بقضايا الشؤون الخارجية للمغرب[1] بشكل مستمر؛ مقارنة مع القضايا المتصلة بالشؤون الداخلية؛ علما أنه يتعين على البرلمانيين/ ت تمثيل الإرادة الشعبية في القضايا الداخلية والخارجية على حدّ السواء، وفقا لما نص عليه الدستور والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان.

إن الرقابة البرلمانية على الحكومة عبر الأسئلة الشفوية والكتابية ترتبط ببعض التحديات التالية:

- اهتمام البرلمانيين ببعض الأسئلة الشفهية التي تهتم وتلامس قضايا المواطنين والمواطنات أكثر من الأسئلة الكتابية لأنها تبث عبر الإذاعة والتلفزة المغربيتين[2]؛

(1)- والتي أثير بصددها نقاش كبير فهناك من اعتبر أن هذا المجال يدخل في إطار حقل العلاقات الدولية؛ أو بمعنى آخر أن علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين يدخل في الأمور المتعلقة بالسيادة؛ انظر خليد التجنية: "الممارسة الدبلوماسية للبرلمان المغربي"؛ رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-وجدة؛ جامعة محمد الأول؛ السنة الجامعية 2000-2001 ص 31-32.

(2)- خصوصا وأن مجموعة من البرلمانيين يحتجون عند تزامن طرح أسئلتهم مع انقطاع البث التلفزي.

- ضعف اهتمام البرلمانيين بقطاع الشؤون الخارجية، اللهم في بعض الحالات الظرفية والمناسبية؛

- عمومية أجوبة الحكومة مع تضمينها بعض الإحصائيات المُعدّة سلفا؛

- تراكم الأسئلة وعدم إجابة الحكومة عليها نتيجة غياب جزاءات تقع عليها[1].

وفي هذا الصدد تم وضع نظام استثنائي للجلسات الأسبوعية الخاصة بالأسئلة الشفهية، وإعطاء الأولوية للنصوص التشريعية المتصلة بتدبير جائحة كورونا للحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية..، فضلا عن وضع نظام مؤقت للحضور في أشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة، وضمان مشاركة البرلمانيين في الأشغال عبر اعتماد آلية التصويت الإلكتروني والمشاركة في اجتماعات اللجان عن بعد[2] بمجلسي البرلمان.

ثانيا- الدبلوماسية البرلمانية في ضوء فترة وباء كورونا

استمر نشاط الدبلوماسية البرلمانية أثناء فترة تفشي وباء كورونا الذي أوقف مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.. وتوقفت معه حركة النقل الدولي بعدما أُغلقت الحدود بين الدول، مما ترتب عنه تزايد الفقر والبطالة والتسابق على مجموعة من الأجهزة الطبية الخاصة بمواجهة وباء كورونا، فضلا عن تزايد حالات العنف التي سادت بين الأزواج خلال تلك الفترة.. وبخاصة في الدول النامية.

---

(1) - رغم أن النظام الداخلي لمجلس النواب المعدل سنة 2017 نص على تعهدات الحكومة التي تعني إحراجها فقط وبالتالي فهذه التعهدات لا ترقى إلى مستوى الجزاءات.

(2) - كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش بمناسبة اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019 ـ 2020، بتاريخ 23 يوليوز 2021 منشورة على الرابط التالي:
http://www.chambredesconseillers.ma/ar

تكمن أهمية الدبلوماسية البرلمانية وعملها في التواصل مع برلمانات الدول الأخرى عبر مختلف آلياتها لمناقشة التحديات الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، العدالة الاجتماعية، ملف حقوق الإنسان والأمراض والجرائم العابرة للحدود..) وهي الظواهر التي تزايدت وتيرتها في الآونة الأخيرة.

بعد تفشي وباء كورونا تمت إصابة العديد من الأطفال، الشباب، النساء، الشيوخ، العجزة، ووفاة البعض في مختلف المناطق من العالم، الأمر الذي فرض تسابق الدول - حتى التي كانت تُعَدّ في عهد سابق ضمن الدول المتقدمة - وتهافتها نحو الحصول على المساعدات الطبية والتقنية لمواجهة هذا الفيروس الخطير الذي طالت فترة تفشيه مقارنة بالأوبئة والأمراض الأخرى السابقة. إضافة إلى ذلك كان هناك تنسيق بين هذه الدول بهدف إيجاد حلول للأشخاص العالقين في مجموعة من البلدان، علاوة على مشكل الحصول على اللقاح الذي غلب عليه الهاجس التجاري الربحي، وأبرز في نفس الوقت دور الدبلوماسية الرسمية[1] وغير الرسمية في الحصول عليه عبر متانة علاقاتها مع شركائها التقليديين والجدد.

إن وجود علاقات برلمانية متينة عبر لجن الخارجية أو مجموعات الصداقة والأخوة أو رؤساء البرلمانات أو مكاتب هذه المجالس.. إلى جانب عمل الدبلوماسية الرسمية وإقناعها للدول الأخرى ولمؤسساتها التشريعية ستضغط هذه الأخيرة بشكل أو بآخر على حكومتها من أجل الحصول على هذا اللقاح

(1) - للمزيد من التفاصيل انظر عبد الفتاح البلعمشي: "ملامح الدبلوماسية المغربية خلال جائحة كوفيد 19"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، 20 ماي 2021، منشور على الرابط التالي:
https://bit.ly/3wmNZrU

الذي غلب عليه الهاجس التجاري مع عدم نسيان معيار: "هل أنت حليف أم لا للدول التي أنتجت هذه اللقاحات؟" من أجل الحصول عليه.

وهكذا بقيت الدول المتخلفة تعاني من كثرة عدد الإصابات والوفيات بسب كوفيد 19 وعدم حصولها على اللقاح[1]، اللهم قلة قليلة من بينها المغرب الذي حصل عليه بفعل سياسة خارجية ترتكز على تنويع الشركاء وعدم الاقتصار على الشركاء التقليديين. وقد أحدث هذا الوباء تحولات كبيرة على مستوى الدبلوماسية الدولية بعدما أُغلقت الحدود وأُجّلت الزيارات والمؤتمرات، وفُتح المجال أمام الدبلوماسية الافتراضية من خلال التنسيق والتشاور[2]، وكذا مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها عبر التناظر المرئي[3] .

إن علاقات المؤسسة التشريعية في المغرب مع برلمانات الدول الأخرى قد تظهر للعيان بشكل مباشر أو غير مباشر عبر العلاقات الجيدة التي تسهم في تحقيق الأهداف مصالح البلدين، فعمل البرلمانات مهم رغم أنه غير رسمي وخال من البروتكولات إلا أنه يمهد الطريق نحو تمتين هذه العلاقات من خلال وصول البرلمانيين/ ت إلى السلطة الأمر الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات تخدم المصالح العليا للمغرب في محطات عديدة قد تتسم ببعض الأزمات على المستويين الإقليمي والدولي.

---

(1) - رغم أنه أثيرت بشأنه نقاشات مجتمعية مستفيضة حول مدى فعالية هذه اللقاحات وتأكيد البعض على أن الهاجس الربحي والتجاري هو الذي طغى أثناء فترة تفشي وباء كورونا.

(2) - دبلوماسية مكافحة الأوبئة: تأملات عن التجديد والابتكار في المجال الدبلوماسي أثناء فترة الكوفيد 19"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2020 ص 3.

(3)- كلمة رئيس مجلس المستشارين السابق السيد حكيم بن شماش بمناسبة اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019 ـ 2020، منشور بتاريخ 23 يوليوز 2020 على الرابط التالي:
http://www.chambredesconseillers.ma/ar

ثالثا: الدبلوماسية البرلمانية والأزمة المغربية الأوروبية

أضحت السياسة الخارجية المغربية في الآونة الأخيرة من خلال دبلوماسيتها الرسمية أكثر صرامة في تعاملها مع العديد من الأزمات الإقليمية والدولية عبر إصدارها لمواقف تسعى من خلالها إلى فرض هيبة المغرب والحفاظ على مصالحه العليا، وفي هذا الصدد يمكن استحضار التوترات التي وقعت مؤخرا بين المغرب ومجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، إسبانيا وفرنسا) والمتصلة أساسا بملف الصحراء، الذي يحظى بأولوية كبرى في السياسة الخارجية المغربية، إلى جانب بعض الملفات الإقليمية كالأزمة الليبية التي لعب فيها المغرب أيضا دورا مهما مما أسهم في تغيير ملامح هذه السياسة[1]، وهو ما أثار بعض الخلافات بين هذه البلدان، علاوة على التحولات التي طرأت على خطة وعمل الدبلوماسية الحكومية وتوجهاتها نحو مختلف الدوائر الإقليمية والدولية.

في ظل هذه الأزمات الأخيرة التي وقعت بين المغرب وبعض الدول الأوروبية، تكمن أهمية الدبلوماسية الموازية بمختلف قنواتها، من بينها الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها دبلوماسية مكملة وداعمة لعمل الدبلوماسية الرسمية في ظل وجود العديد من التحديات الإقليمية والدولية، التي لم تعد الدبلوماسية الرسمية قادرة لوحدها على مواجهتها، مما يفرض إشراك الدبلوماسية الموازية لتهيئ الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات أو مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك كقضايا الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية أو الأمراض العابرة للحدود أو الجرائم العابرة للحدود أو الترافع عن القضايا المصيرية والحيوية..

(1) - إدريس لكريني: "الدبلوماسية المغربية في مواجهة الأزمات"، مجلة الشؤون الخارجية، المجلس المغربي للشؤون الخارجية، العدد 1، أكتوبر 2021 ص 17.

بيد أن الأزمة الأخيرة التي وقعت بين المغرب والدول الأوروبية (ألمانيا، إسبانيا وفرنسا) عبّر البرلمان العربي عن رفضه للقرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي بخصوص إستراتيجية المغرب في مجالي الهجرة واللجوء واتهامه باستغلال القاصرين في ملف الهجرة نحو سبتة المحتلة، واستنكر ذلك بقوله:" أن هذا القرار وما تضمنه من انتقادات واهية اتهامات لا أساس لها من الصحة، يمثل ابتزازًا وتسييسًا مرفوضًا لجهود المغرب في مواجهة مشكلة الهجرة غير المشروعة. واستنكر إقحام البرلمان الأوروبي نفسه في أزمة ثنائية بين المغرب وإسبانيا يمكن حلها بالطرق الدبلوماسي"[1].

يمكن تفسير القرار الصادر عن البرلمان العربي والمؤيد للمغرب ما هو إلا نتيجة فعلا للمجهودات التي قام بها المغرب في إستراتيجيته المتعلقة بالهجرة واللجوء رغم وجود بعض النقائص والانتقادات الموجهة في هذا الشأن والمتصلة بغياب مراكز لإيواء الأجانب المقيمين في المغرب وعدم استفادة كل الأجانب من الإستراتيجية المغربية من جهة، ومن جهة أخرى لا ننسى أن عضوية المغرب في هذا البرلمان تسمح بالترافع حول العديد من قضاياه المصيرية مع أعضاء آخرين من دول عربية أخرى داخل هذا التكتل العربي وغيره من التكتلات الإقليمية الأخرى والرد على مواقفهم المناوئة لمصالح المغرب، فضلا عن المبادئ التي تؤمن بها المؤسسة التشريعية العربية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ احترام سيادة الدول.

---

(1) - الطاهر الطويل: "البرلمان العربي يتضامن مع الرباط في مواجهة الاتحاد الأوروبي ويؤكد على «مغربية» سبتة ومليلية، منشور بجريدة القدس العربي بتاريخ 27 يونيو 2021 على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk

مقابل ذلك، ينبغي على مجلسي البرلمان أن ينفتحا بشكل أكبر على البرلمان الأوروبي من أجل عدم تمرير مثل هذه القرارات المناوئة للمصالح المغربية، فبعدما اتخذ البرلمان الأوروبي هذا القرار قام رئيس اللجنة البرلمانية المختلطة بين المغرب والاتحاد الأوروبي "شاوي بلعسال" بمراسلة وفد العلاقات مع البلدان المغاربية بالبرلمان الأوروبي للتعبير عن استغرابه من هذا السلوك الذي أقدمت عليه بعض المجموعات السياسية الإسبانية حينما استغلت قضية الهجرة وأقحمت الاتحاد الأوروبي في الأزمة المغربية - الإسبانية ، وهو ما يمكن اعتباره ردا متأخرا؛ إذ أن اتهام الاتحاد الأوروبي للمغرب بعدم الالتزام باتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الطفل واستغلال القاصرين في عملية الهجرة نحو سبتة المحتلة، كانت نتيجة لضعف، إن لم نقل انعدام تحرك الدبلوماسية البرلمانية في الوقت المناسب[1] مما ترك فراغا استغله خصوم الوحدة الترابية لاتخاذ هذا القرار من قبل التكتل الأوروبي.

خاتمة:

توجد العديد من الآليات المتصلة بممارسة الدبلوماسية البرلمانية في الترافع حول العديد من القضايا المصيرية للدول وكذا مناقشة وتدارس التحديات الإقليمية والدولية المشتركة (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب ومختلف الجرائم العابرة للحدود، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان..)، لذلك فالدبلوماسية الرسمية التقليدية لم تعد لوحدها قادرة على مواجهة كل هذه التحديات الإقليمية والدولية.

(1) - محمد دنيا:" أين كانت الدبلوماسية البرلمانية المغربية قبل "الإدانة" الأوربية؟، منشور بتاريخ 8 يونيو 2021 على الرابط التالي:

https://www.achkayen.com/319403/.html

تتسم الظرفية الراهنة بتعقد وتعدد القضايا على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يفرض نهج سياسة التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية بمختلف قنواتها لتقسيم الأدوار، الأمر الذي من شأنه أن يمس المصالح الحيوية للبلاد؛ نحو ما وقع مؤخرا بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا، ألمانيا وفرنسا)، فضلا عن مشكل التسابق بين الدول من أجل الحصول على اللقاح لمواجهة وباء كورونا. أمام كل هذه التحديات فرض أمر الواقع عدم احتكار المعلومة من قبل السلطات الرسمية، والتنسيق المتواصل بين الدبلوماسيتين الرسمية وغير الرسمية.

مما سبق تبرز لنا أهمية الدبلوماسية الموازية عموما، والدبلوماسية البرلمانية على وجه الخصوص بمختلف آلياتها في الترافع حول العديد من الملفات المهمة؛ لأن النخب البرلمانية هي من ستصبح ضمن التشكيلات الحكومية المقبلة، لذا وجب إيلاء أهمية كبرى لهذا الأمر عبر اعتماد إستراتيجيه بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى، لكون وصولهم إلى الحكومة يمكنهم من اتخاذ قرارات، بموجبها يتم تأكيد الطرح المغربي أو تفنيده، إلى جانب ذلك لا تخفى أيضا أهمية تكوين النخب البرلمانية من أجل الترافع باحترافية من خلال تسلحهم بأدلة علمية تقنع الدول لتأييد مختلف المواقف المغربية حول قضاياه المصيرية.

تأملات في السياسة الخارجية للمغرب تجاه محيطه الإقليمي

حاتم الغماري

باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط

يمكن تعريف السياسة الخارجية، بكونها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1]. وهي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة، هي تلك العملية التي تقوم أي دولة باعتمادها، من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفا.[2]

يمكن تقسيم المحيط الإقليمي للمغرب إلى مستويين: يتمثل الأول في انتمائه إلى القارة الإفريقية، والثاني في بعده المغاربي، حيث يشكل المغرب إحدى الدول المؤسسة للاتحاد المغاربي الذي يضم كلا من تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا.

(1)- حمد النعيمي: السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص23.

(2)- علاء أبو عامر: الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2001، ص34.

تحتل السياسة الخارجية للدولة باعتبارها مجموعة من السلوكات والمواقف الهادفة إلى التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين من دول ومنظمات، مكانة هامة في تحديد طبيعة وخصائص العلاقات الدولية. ويعتمد المغرب، من منطلق موقعه الجيوستراتيجي المتميز في سياسته الخارجية مجموعة من الخيارات التي تمليها ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي وإقامة علاقات تعود عليه بالفضل مع الدول المجاورة، كما هو الشأن مع مختلف المنظمات الإقليمية والقارية.

وقد شهد التعاون بين المغرب والدول الإفريقية نموا ملحوظا رغم أن المغرب قد انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية منذ سنة 1984. وقد تجلى ذلك فعليا من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من الدول الإفريقية، التي شكلت مناسبة لتوقيع عدد من الاتفاقيات وتدشين عدد من المشاريع التي ساهم فيها المغرب سواء بالخبرة أو بموارده، وسمحت بالعمل على استكشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي يوفرها السوق الإفريقي. فضلا عن ذلك، لم يعد التعاون مرتكزا على الجانب الحكومي، بل شهد تنوعا ساهم فيه سواء القطاع العام أو القطاع الخاص. مما ساعد على رفع حجم المبادلات بين المغرب وإفريقيا. كما تنوعت المناسبات التي عبر فيها المغرب عن تضامنه مع دول إفريقية. وقد أثمر هذا التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية قرار عدد من الدول الإفريقية سحب اعترافها من «الجمهورية الصحراوية الوهمية»، وتأييد المخطط المغربي الرامي إلى تخويل المناطق الصحراوية نظاما ذاتيا للحكم في ظل السيادة المغربية. ومن ثم فإن المحيط الإفريقي أصبح فضاء لتطوير علاقات جنوب/ جنوب. وكذا ضرورة

لمواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية الناجمة عن هذا الفضاء وخاصة الساحل الصحراوي الذي تظل فيه الدول بحاجة إلى دعم لمواجهة عناصر اللااستقرار[1].

وكرس الدستور بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي بالنسبة للمغرب. فهو ليس مجرد هدف بل إنه انتماء، وفي نفس الوقت أفق استراتيجي لعمل الدبلوماسية المغربية. وهو بذلك يؤكد التزام المغرب بهذا الإطار الوحدوي رغم الصعوبات التي تقف في وجهه، ورغم العراقيل التي تنتصب بفعل ممارسات بعض الأطراف كما هو الأمر بالنسبة لاستمرار النزاع حول الصحراء رغم المقترحات المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي[2].

ويمكن إجمال أهم توجهات السياسة الخارجية للمغرب إزاء المنتظم القاري في مستويين أساسيين. المستوى الأول يتجلى في توجهات السياسة الخارجية المغربية في القارة بالعودة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية سواء في المجال الاقتصادي والسياسي، أو على مستوى تدبير قضايا الهجرة غير النظامية، والمستوى الثاني يكمن في تشبث المملكة بالاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة الإشكالية التالية:

إبراز التحول الذي عرفته السياسة الخارجية المغربية على المستوى الإقليمي، بعد اعتلاء الملك محمد السادس سدة الحكم.

---

(1)- الحسن بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية 2000-2013، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "مواضيع الساعة"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2014، ص ص 21-22.

(2)- مرجع نفسه، ص 19.

أولا- تعزيز دور المملكة في القارة وعودتها إلى عمقها الإفريقي

وضع الدستور المغربي العلاقات المغربية - الإفريقية ضمن المجال الإستراتيجي الثالث بعد كل من أولوية بناء الاتحاد المغاربي، وتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، حيث أكد في ديباجته أن المملكة المغربية الدولة الموحدة ذات السيادة الكاملة المنتمية إلى المغرب الكبير تؤكد وتلتزم بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل والصحراء. وتقوية التعاون جنوب-جنوب[1].

عمل المغرب على تعزيز شراكة تضامنية مع إفريقيا – نتيجة الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي – من خلال عمل زيارات متبادلة، هدفها دفع قاطرة الاقتصاد والتنمية، واحتلت إفريقيا أولوية السياسة الاقتصادية الخارجية المغربية، مع الأخذ في الحسبان البعد التنموي، وليس الاقتصادي فقط، ونشير في هذا الصدد إلى الإجراء الهام الذي أعلنه العاهل المغربي والمتعلق بإلغاء وشطب ديون القيود الجمركية[2].

وقد نسجت المملكة المغربية علاقات متميزة مع الدول الإفريقية في المجال الديني، بالإضافة إلى مجالات أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في المجال الاقتصادي والسياسي وتدبير ملف الهجرة غير النظامية.

1-التعاون الاقتصادي

قام العاهل المغربي بزيارات مكثفة إلى عدة بلدان إفريقية، حيث تم التوقيع

(1)- تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

(2)- Omar Kabaj: le modèlemarocain de coopérationSud-sud, le matin 17 mars 2008. op-cit, page 11.

خلال هذه الزيارات على العديد من اتفاقيات الاستثمار والتعاون الاقتصادي لإنجاز مشاريع مشتركة في قطاعات مختلفة. وتشمل الاستثمارات المغربية بإفريقيا قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة مثل القطاع البنكي، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى قطاعات أخرى رئيسية مثل الزراعة والصناعة والمعادن...إلخ[1]. ومن أبرز الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها هي نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى أوروبا مرورا عبر المغرب.

يمتد طول أنبوب الغاز حوالي خمسة آلاف كلم وهو بمثابة امتداد لخط غاز غرب إفريقيا، والذي يربط منذ عام 2010 "نيجيريا بغانا " مرورا عبر" البنين والتوغو". حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية خلال الزيارة الملكية الرسمية لنيجيريا في دجنبر 2016 وهو المشروع الذي لازال يحدث نقاشا كبيرا حول إمكانية إنجازه.

كما يقدّم المغرب سنويا ما يناهز 300 مليون دولار لبعض الدول الإفريقية الصديقة كإعانات عمومية للتنمية. وهو ما يمثل 10% من حجم مبادلاته مع القارة الإفريقية [2].

لكـن هـذا الحضور الاقتصادي المغربي لا يقتصر على المبادلات والمساعـدات، بل إنه يتميز بحضور ملحوظ للقطاعين الخاص والعام في بعض القطاعات كما هو الأمر بالنسبة لقطاع الاتصالات مـن خـلال اتصالات المغرب التي تملـك أغلبية الأسهـم في بعض شركات الاتصال الإفريقية، أو بالنسبة لقطاع المناجم،

(1)- "المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا": مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 26, أغسطس/آب 2015، ص ص 14-17.

(2) - DEPF: Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique sub-saharienne, mai 2010, www.finances.gov.ma.

حيث تعتبر شركة مناجم التابعة للقابضة أونا من الشركات التي حققت عدة استثمارات في القارة الإفريقية ويحضر القطاع المالي، من خلال البنك المغربي للتجارة الخارجية والتجاري وفا بنك، أو فيما يتعلق بقطاع البناء، حيث تتولى بعض الشركات المغربية إنجاز مشاريع عقارية في بعض الأقطار الإفريقية.

علاوة على القطاع الخاص؛ هناك القطاع العام الذي يوجد بالخصوص في مجال البنيات الأساسية كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والخطوط الملكية المغربية[1].

يسعى العاهل المغربي من خلال دبلوماسيته الاقتصادية في إفريقيا إلى تنمية القارة الإفريقية. وقد أشار إلى ذلك في خطابه يوم 20 غشت 2017 بقوله: "فهذا الرجوع، ليس إلا بداية لمرحلة جديدة من العمل مع جميع الدول من أجل تحقيق شراكة تضامنية حقيقية، والنهوض الجماعي بتنمية قارتنا والاستجابة لحاجيات المواطن الإفريقي[2].

2- على المستوى السياسي

تم التحضير لعودة المغرب للاتحاد الإفريقي بناء على إستراتيجية دبلوماسية محكمة، فارتباط المغرب بعمقه الإفريقي منصوص عليه في دستور المملكة لسنة 2011، والذي أشار في تصديره إلى الروافد الإفريقية للمغرب. كما أن انسحابه من منظمة "الوحدة الإفريقية" لم يقطع علاقته بالدول الإفريقية، فقد كان الملك محمد السادس حريصا على نسج علاقات ثنائية مع الدول الإفريقية.

(1)- الحسن بوقنطار: "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 139.

(2)- نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال 64 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2017.

والحق أن العاهـل المغربي عمل من خلال الإجراءات التي اتخذها لمصلحة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، التي تشكل محورا قويا لسياسته على تغيير صورة المغرب وزيادة حضوره في القارة ثم تعزيز صورته كبلد مستقر وجدي وعصري ومتضامن مع توجهات البلدان الإفريقية نحو التنمية. وتماشيا مع ذلك أدى تضافر العديد من الظروف المتمثلة أساسا في الظرفية الدولية الملائمة، وكذا تبني المغرب لسياسة تعاونية ودبلوماسية ناعمة، لا سيما عقب تقدمه بمبادرته حول الحكم الذاتي في الصحراء، إلى تراجع العديد من الدول الإفريقية عن اعترافها "بما يسمى ـ الجمهورية الصحراوية الوهمية" بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضوية هذه الأخيرة، في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بين هذه الدول بوركينافاسو، كاميرون، كوت ديفوار، السنغال... وهذه الأخيرة على ما يبدو قائدة هذه المجموعة[1].

وقد ساهمت الشراكة والتعاون بين المملكة المغربية والدول الإفريقية سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي، في توطيد العلاقات بين الجانبين، خصوصا بعد عودة المغرب إلى منظمة الاتحاد الإفريقي. حيث تعزّزت صورة المغرب كقوة إقليمية وعزّز موقفه إزاء قضيته الوطنية من خلال فتح عدد كبير منها القنصليات بالأقاليم الجنوبية للمملكة، بالإضافة إلى سحب العديد من الدول لاعترافها بما يسمى ب "الجمهورية الصحراوية"، إيمانا ويقينا منها بسيادة المملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية.

(1)- رضوان الوهابي: "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية – التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال – السنة الجامعية 2012-2013، ص 111.

2-تدبير ملف الهجرة غير النظامية

في إطار سياسته الهادفة إلى تعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين الأفارقة بالمغرب وإدماجهم في المجتمع، بادر الملك محمد السادس إلى التعبير على ضرورة ولوج المهاجرين إلى الخدمات الأساسية مثلهم مثل باقي المواطنين المغاربة وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين، وذلك وفق مقاربة إنسانية شمولية تزاوج بين البعد التنموي التضامني والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الذي يجعل المغرب مهتما بتفعيل سياسة تعاون جنوب-جنوب.[1]

بيد أن الملك محمد السادس عبر عن ذلك في العديد من الخطب الملكية، حيث أشار في خطابه سنة 2013 بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء: "وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين"[2].

كما أشار في خطابه سنة 2016 بمناسبة ثورة الملك والشعب إلى: "أن المغرب يعد من بين أول دول الجنوب التي اعتمدت سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين، من جنوب الصحراء وفق مقاربة إنسانية مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم"[3].

---

(1)- زكرياء أقنوش: "محاور استراتيجية الملك محمد السادس لإعادة تموقع المملكة داخل المنتظم الدولي"، الطبعة الأولى 2017، مطبعة الأمنية الرباط، ص 102.

(2)- مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2013.

(3)- مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 63 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2016.

إن أهم ما تم تحقيقه على المستوى التشريعي منذ اعتماد هذه السياسة تجسد في اعتماد سنة 2016 القانون رقم 27-14 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر الذي ينظم في جوانب محددة من مقتضياته حماية الضحايا الأجانب من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية[1]، فضلا عن اعتماد القانون رقم 12-19 المحدد لشروط عمل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين والذي تضمن مقتضيات خاصة بحماية الأجانب المزاولين لهذه المهنة بالمغرب[2].

وقد حظيت الإستراتيجية الملكية في تدبير قضايا الهجرة واللجوء، التي ترتكز على المواثيق والاتفاقيات الدولية خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإشادة دولية، خاصة من الدول الإفريقية ومختلف المنظمات الأممية والدولية. كما ساهمت في تعزيز العلاقات المغربية - الإفريقية.

وإيمانا منه بالجهود التي يقوم بها المغرب في تدبير ملف الهجرة، قرر الاتحاد الإفريقي إنشاء مرصد إفريقي للهجرة مقرّه المغرب، حيث تم افتتاحه رسميا بتعليمات ملكية يوم 18 دجنبر 2020، وقد أوكل لهذا المرصد مهام جمع وتحليل بيانات الدول الإفريقية المتعلقة بقضايا الهجرة والمهاجرين.

إن الإستراتيجية الملكية في إفريقيا لم يكن لها طابع اقتصادي فقط، بل امتدت إلى المجال الديني، السياسي، الاجتماعي والثقافي. مما بوأ المملكة المغربية مكانة هامة داخل القارة الإفريقية.

---

(1)- القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 127-16-1، الصادر في 25 غشت 2016 الجريدة الرسمية عدد 6501، بتاريخ 19 شتنبر 2016.

(2)- القانون رقم 12-19، المتعلق بتحديد الحد الأدنى لشروط التشغيل للعاملات والعمال المنزليين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 121-16-1، الصادر في 10 غشت 2016، الجريدة الرسمية عدد 64-93 الصادرة بتاريخ، 22 غشت 2016.

صفوة القول، إن التحركات الدبلوماسية الجديدة للمغرب على المستوى الإفريقي تنم على الفاعلية الأساسية للمؤسسة الملكية، بل تعتبر محددا أساسيا لاختيارات الدولة الخارجية. إن دور «المؤسسة الملكية في الدبلوماسية المغربية إزاء إفريقيا أصبحت اليوم عاملا مركزيا لتحقيق الأهداف المرسومة، نظرا لعنصر استمرارية المؤسسة الملكية وما راكمته من روابط سياسية وروحية واجتماعية مع دوائر القرار والنفوذ في الكثير من دول غرب إفريقيا[1].

ثانيا- التشبث بخيار الاتحاد المغاربي

يعتبر المشروع المغاربي خيارا استراتيجيا نهجه الآباء المؤسسون منذ معركة التحرير لإجلاء المستعمر، قبل أن تتوطد معالمه في قمة زرالدة التاريخية بالجزائر في 1988/06/10، وتترسخ مبادئه كمشروع اندماجي إقليمي طموح بمراكش بتاريخ 1989/02/17[2].

بالموازاة مع تأسيس الاتحاد تم إنشاء خمس مؤسسات رئيسة لكل منها دورها ومجال اختصاصها والمهام الموكلة إليها، وهي الأمانة العامة للاتحاد، مجلس الشورى للاتحاد، الهيئة القضائية للاتحاد، المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والجامعة المغاربية والأكاديمية المغربية للعلوم.

يتكون الاتحاد من مجالس ولجان تنعقد حسب الاختصاصات الموكولة إليها، وهي: مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء، مجلس وزراء الخارجية ويضم وزراء الشؤون الخارجية في الدول الأعضاء، لجنة المتابعة وهي الجهاز المكلف بمتابعة قضايا "اتحاد المغرب العربي" واللجان الوزارية المتخصصة للاتحاد.

(1)- مجلة مغرب اليوم: "ملك إفريقيا"، العدد221 (السلسلة الجديدة)، من4/10 أكتوبر 2013، ص 23.
(2)- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش المغربية.

تشكل آلية التصويت بالإجماع على القرارات عقبة فعلية أمام اتخاذ أية قرارات اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، حيث أن هذه الآلية تسبّبت في تعطيل العمل المغاربي المشترك، لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء، الأمر الذي يعتبر شبه مستحيل في ظل الخلافات بين بعض الدول الأعضاء، وبالتالي عدم اتخاذ أي قرارات مشتركة من شأنها تجسيد الأهداف التي أسس من أجلها على أرض الواقع. ويعود تاريخ انعقاد آخر قمة مغاربية لسنة 1994.كما أن هذه الآلية حالت دون دخول العديد من الاتفاقيات حيز التنفيذ.

1- الاتحاد المغاربي كمجموعة اقتصادية إقليمية

على المستوى الإفريقي، يعتبر الاتحاد المغاربي إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التي يقوم عليها الاتحاد الإفريقي ويعتبرها ركائزه الأساسية، وفي هذا الصدد وقعت الأمانة العامة للاتحاد على البروتوكول المحدد للعلاقة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على هامش القمة الإفريقية الثلاثين لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي يومي 28 و29 يناير 2018 بالعاصمة الإثيوبية أديس ابابا.

وفي هذا الإطار يشارك الاتحاد المغاربي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الإفريقي في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، خصوصا في تعزيز السلم والأمن وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAf، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة والهجرة والتصحر.

إن عدم تفعيل الاتحاد المغاربي بالشكل المطلوب على المستوى المغاربي لا يعني جموده، فالمتتبع لعمل الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

يلاحظ الوتيرة المرتفعة التي يشتغل بها الاتحاد، خصوصا منذ توقيعه لبروتوكول العلاقات مع الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الإطار يسعى الاتحاد المغاربي لتعزيز التعاون بين دوله الأعضاء والدول الإفريقية عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهي:

(SADC, CEDEAO[1], EAC, ECCAS, COMESA, CEN-SAD, IGAD)، حيث تم التوقيع على عدة اتفاقيات تعاون مع المجموعات الاقتصادية المذكورة، بالإضافة إلى تبادل الزيارات والتنسيق في عدة قضايا إقليمية وقارية خاصة في مجال السلم والأمن والاقتصاد والتنمية.

2- المملكة المغربية والاتحاد المغاربي

تتشبث المملكة المغربية بالاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي، ويتجلى ذلك في تنصيص الدستور المغربي في تصديره على ما يلي: "المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير"[2]، حيث تشير هذه العبارة إلى انتماء المملكة المغربية إلى المغرب الكبير كما تعبّر على التزام المغرب بقيمه ومبادئه تجاه جواره المغاربي. كما ينص تصدير الدستور على الدعوة إلى: "العمل على بناء الاتحاد المغاربي، كخيار استراتيجي"[3]، مما يؤكد تشبث المغرب بجواره المغاربي وإرادته ترسيخ روابط الأخوة والتضامن والتعاون مع الدول المغاربية.

---

(1)- تقدم المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في فبراير 2017، ولازال طلب الانضمام قيد الدراسة.

(2)- الدستور المغربي لسنة 2011، الصادر بتنفيذه، الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان الموافق ل 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 ومكرر الصادر في 30 تموز/يوليوز 2011.

(3)- مرجع نفسه.

والتزاما من الملك محمد السادس ببناء الاتحاد المغاربي وتنمية المنطقة، بادر في أكثر من مناسبة إلى مدّ يد الود إلى الجارة الجزائر من أجل طي خلافات الماضي التي لم تكن أي من الدولتين طرفا فيها. حيث قال الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الـ 43 للمسيرة الخضراء" إن المغرب مستعد لحوار مباشر وصريح مع جارته الشرقية الجزائر لتجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين"[1].

ورغم عدم الحصول على إجابة مباشرة من الجارة الجزائر، واصل الملك محمد السادس دعوته للجزائر بتجاوز الخلافات الظرفية. وقد عبر عن ذلك في خطابه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتوليه العرش، حيث قال أنه: "وإيمانا بهذا التوجه، فإننا نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر، للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار"[2].

لقد أظهر الملك محمد السادس منذ اعتلاءه العرش إرادة قوية في الاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة المغاربية في التكامل والاندماج وبناء اتحاد قوي على غرار الاتحاد الأوروبي. ويعد فتح الحدود بداية مشروع التكامل الاقتصادي الذي يتوجب بناؤه نظرا إلى أهمية المنافع والعوائد الاقتصادية، بعيدا عن الاعتبارات السياسية؛ فالقواسم المشتركة بين شعوب المنطقة تؤدي دورا أساسيا في إنشاء بنية تكاملية إقليمية[3].

---

(1)- مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 43 للمسيرة الخضراء، 06 نونبر 2018.

(2)- مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتوليه العرش، 31 يوليو 2021.

(3)- أمال بلحميتي: "مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية-المغربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 143.

ورغم التطور الإيجابي الذي عرفته الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي منذ تأسيسها مطلع تسعينيات القرن الماضي، ورغم الرضا النسبي على أداء هذه المؤسسة الاتحادية التي استطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى من تنسيق العمل المغاربي المشترك ومتابعته وعلى نسج علاقات تعاون مع بعض المنظمات الإقليمية والدولية وكذلك مع عدد من الممولين الدوليين إلا أن هذه المؤسسة لا تشكل استثناء من حيث الحاجة إلى عملية المراجعة والتطوير والتفعيل، كغيرها من المؤسسات الاتحادية الأخرى.

وإذا كانت العقود الثلاثة الماضية قد تميزت بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي انصبت كلها في اتجاه استكمال بناء الصرح المغاربي وتثبيت قواعده وتنشيط هياكله ومؤسساته وتحقيق غاياته وأهدافه، إلا أنها لا ترقى إلى تطلعات الشعوب المغاربية، لكن الأمل مازال معقودا على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد من أجل عقد القمة السابعة لمجلس الرئاسة والدورة 35 لمجلس وزراء الخارجية التي نأمل أن تكون بمثابة إعادة الإحياء والدفع إلى الأمام حتى يحتل الاتحاد المكانة اللائقة به قاريا ودوليا[1].

(1)- كلمة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أ.د الطيب البكوش في احتفالية الأمانة العامة لتخليد الذكرى الثلاثين لإنشاء اتحاد المغرب العربي، الرباط، المملكة المغربية، 2019/02/18.

الصحراء المغربية، وماهية الصراع في المنطقة؟

==========

د. حسن ملال

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقدمة:

يعيق الصراع الدائم الذي كرسه الاستعمار في المنطقة المغاربية تطور باقي مفاهيم الدولة الحديثة والوعي بالتحولات التي يشهدها العالم، وهو ما يفسر نسبيا استمرار الخلافات في هذه المنطقة التي تُعَدُّ أَكثَر المناطقِ بالعالمِ تُجَزَّءُ أطرافُهَا وتُفَكَّكُ وَحَدَاتُهَا.

فوضعية الصراع حالت دون تجاوز حالة اللاَّعنف- في سياسات دولة ما بعد الاستعمار- بالمنطقة المغاربية، وفي هذا الإطار لعبت النخبة الدور الأكبر في استمرار هذه الوضعية، فهي غير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية، ووضع حد للخلافات السياسية، بل على العكس تعمل على تعزيزها وتعميقها.

الأمر الذي دفع بعض المختصينَ يَجْزِمُونَ القَوْلَ على أنّ حركات التحرر الوطنية، كانت تحمل وعيا سياسيا يفوق بكثير وعي النخب المغاربية الحاكمة بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي.

فحين تبلورت فكرة التعاون والعيش بسلام في فضاء مغاربي موحد منذ أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، لم تكن فكرة الوحدة وردت على بال الأوربيين آنذاك، بل كانت الحرب هي من يَدُكُّ أوطانهم، وتُزْرَعُ قنابل الموت والكراهية في نفوسهم، ولكنهم استطاعوا بعدها تجاوز كل تلك المخلفات وطي صفحات عديدة من الماضي المؤلم. وعلى خلاف ذلك حرصوا على ألاّ يورثوا الأجيال المتعاقبة تلك المشاعر، وبدأوا في بناء مستقبل موحد من خلال خطوات كانت آنذاك شحيحة ومتواضعة، كتوحيد مبادرات اقتصادية تشمل الفولاذ والنقل..

وكان بالإمكان أن تشكل التجربة التي مرت منها أوربا مصدر إلهام ونموذجا يحتذى به، حيث استطاع الأوربيون رغم ماضي الحروب والخلافات وتناقض المصالح أن يتجاوزوا كل ذلك، في حين نجد بأنّ العلاقات بين دول المنطقة رغم ما يجمعها من مصالح إستراتيجية، ووشائج تاريخية، وروابط جغرافية صارت ضحية لخلافاتها السياسية الآنية وصراعات النخب الحاكمة.

فالخلافات السياسيات بين الحكومات في هذه الدول، جعلت المنطقة تعيش عقما منذ أزيد من ربع قرن وقف حاجزا أمام محاولات التعاون والتطور، ومن جانب أخر فإنّه من المفترض أن يكون لثقل التحولات العالمية أثر على واقع ومتطلبات شعوب ودول المنطقة على حد سواء.

وعليه، فمسألة توطيد العلاقات وقيام التعاون قصد تجاوز وضعية الجمود، تتطلب على أرض الواقع ضرورة تحييد كل العوائق المعرقلة للبناء، ما يعني ضرورة العمل على تجاوز التنافس الإيديولوجي للسنوات الماضية، وكذا للاختلافات السياسية المبنية على وهم الزعامة وفكرة الدولة القائد للمنطقة،

والتي كانت تؤسس على محاور وتحالفات، تقف كحاجز أمام أي محاولة لبناء علاقات قوية للتعاون البيني قائمة على أسس متينة.

أمّا من الناحية الاقتصادية، فإنّ الظرفية تقتضي تبني استراتيجية واضحة تميل نحو فكرة بناء علاقات بينية قوية بإمكانها توفير إمكانيات للنهوض بالنظام الاقتصادي لدول المنطقة كي تكون قادرة على تجاوز كل العراقيل التنموية والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها.

وبالتالي فمشروع الوحدة والتعاون وتوطيد العلاقات يظل فكرة جاذبة، بالإضافة إلى أنّ دساتير دول المنطقة تؤكد على انتماءها للمغرب الكبير، كما تشير إلى أهمية التعاون والاندماج، لكنّ في مقابل ذلك، تشكل قضية النزاع حول الصحراء حجر عثرة أمام التعاون وتطوير العلاقات البينية، وأمام النمو الاقتصادي والوحدة السياسية.

لذلك سأحاول مناقشة هذا الموضوع من خلال الحديث عن الجذور التاريخية لقضية الصحراء (أولا)، والتطورات التي عرفتها هذه القضية وانعكاس ذلك على العلاقات والأوضاع في المنطقة (ثانيا).

أولا- الجذور التاريخية لقضية الصحراء

لم يكن الحديث عن الاتحاد المغاربي ممكنا، إلاّ بعد التصالح الجزائري-المغربي سنة 1986، وبالتالي، فأبرز الأهداف الإستراتيجية التي أسس من أجلها "الاتحاد المغاربي"، تتجلى في السعي إلى تحقيق التقارب والتعاون بين دوله، وفي هذا الصدد أسند لمجلس وزراء الخارجية مهمة التنسيق في مجال العلاقات بين

دول الاتحاد، ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة جراء النزاعات الجهوية أو الأزمات المحتمل وقوعها[1].

لذا، لا يمكن عزل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية عن مسيرة الاتحاد المغاربي، لاسيما ما يتعلق بالأوضاع السياسية، فالتطورات السياسية بإمكانها أن تكون مدخلا لبناء اتحاد مغاربي منفتح على نفسه أولا، ثم على العالم الخارجي ثانيا.

وفي ذات السياق، جاء في حوار أجري مع "لويس مارتينيز" الباحث بمركز الدراسات والبحوث في باريس والمختص في الشؤون الجزائرية والليبية، عندما سئل عن وجهة نظره في وحدة البلدان المغاربية في أفق 2030 قال: "إن السيناريو الأكثر تحققا وتفاؤلا لوضعية اتحاد الدول المغاربية سيكون كالاتي: نجاح الانتقال الديمقراطي والانتخابات ستكون سليمة وقانونية وذات مصداقية، والسلطة ستصبح شرعية والاندماج سيعرف تقدما"[2].

إن غياب التكامل والاندماج في هذه الدول يرجع إلى انعدام الديمقراطية داخل دول الاتحاد، إذ نجد أنّ الشعوب مبعدة بشكل شبه كلي عن سلطة القرار، وأنّ هناك فصلا كبيرا بين نمط تفكير الدول وحاجيات المجتمعات المغاربية، وهذه السّمة مشتركة في جميع دول الاتحاد، وهناك أيضا هاجس الخوف على الكيانات نتيجة اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، فكل دولة تخاف على

---

(1)- غير أن التعاون الدبلوماسي المغاربي يكتفي بالبيانات المعلنة بعد كل قمة لرؤساء الدول، وتكرار الخطاب المألوف لدى الدبلوماسيين المغاربين ولا يخرج بأي موقف مشترك بخصوص النزاعات الجهوية. أنظر: ميغيل هيرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، النجاح الجديدة - الدار البيضاء، طبعة أولى 2005، ص: 283-284.

(2)- عيسات بوسلهام، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع وجهود التكامل"، مقال منشور بتاريخ 2018/08/06، بالموقع الإلكتروني: www.mohamah.net/law

حدودها، وشخصيتها، وطبيعة الحكم فيها، بالإضافة إلى الإرث السلبي للاستعمار الأوروبي على المنطقة المغاربية، وأكبر مثال على ذلك قضية الصحراء.

والصحراء هي إقليم، كباقي الأقاليم المغربية معروف عنه أنّه كان مستعمرة إسبانية منذ 1884، طمعًا في ثرواته الطبيعية والمعدنية[1]. وبفعل النضال الوطني أُجْبِرَتْ هذه الأخيرة على التخلي عن المنطقة للمغرب وموريتانيا في سنة 1975[2]، ثُمَّ انسحبت منها موريتانيا في سنة 1979.

لكنّ الصفقة لم تحظ بقبول بعض الأطراف الإقليمية[3]، فتشكّلت جبهة (البوليساريو) بالخارج سنة 1976، تدّعي أنّه بموجب القانون الدولي كان ينبغي منح الصحراء الاستقلال بوصفها مستعمرة سابقة، وقد قادت جبهة البوليساريو حربا ضدّ الجيش المغربي إلى أن تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في سنة 1991، لتتّخذ هذه الأخيرة بعد ذلك من الجزائر مقرّاً لها، وتحظى بدعمها الذي يتمّ بدافع التنافس مع المغرب.

---

(1)- إن أطماع إسبانيا في ثروات الصحراء المغربية سواء الثروات المعدنية أو الثروات السمكية حيث بلغ طول سواحلها التي تمتد علي طول المحيط الأطلسي 1062 كم، كان الدافع الأساسي لقيامها باحتلال السواحل الصحراوية عام 1884م وفقا لقرارات مؤتمر برلين حيث التنافس الحاد بين الدول الأوروبية علي المستعمرات ومنها فرنسا وبريطانيا وايطاليا، وقد نتج عن هذا التنافس تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وكان شمال المغرب ووسطه قد وضعا تحت السيطرة الفرنسية، بينما وضع الجنوب (الصحراء) تحت النفوذ الإسباني.

(2)- ففي هذا التاريخ أعلن الحسن الثاني ملك المغرب عن تنظيم مسيرة خضراء "بمشاركة 350 ألف مواطن ساروا إلي منطقة الصحراء بدون أسلحة حاملين المصاحف والأعلام لعرض مطالبهم للعالم، ومع ضخامة المسيرة وتوغلها داخل الصحراء ب 9 كم، شكل ذلك ورقة للضغط علي اسبانيا من أجل التفاوض مع المغرب، الامر الذي أدى لدعوة الملك حسن الثاني لإيقاف المسيرة في 9 نوفمبر، وفي 14 نوفمبر عام 1975م تم توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا علي أن يتم بموجبها إنهاء الوجود الإسباني في الصحراء وتقسيمها بين المغرب وموريتانيا.

(3)- الأمر الذي رفضه كل من الجزائر و"جبهة البوليساريو" بشدّة، وعملوا علي تصعيد العمليات العسكرية ردا علي ذلك، وقد ركزت "جبهة البوليساريو" هجماتها علي الجانب الأضعف أي موريتانيا التي انسحبت، وأستمر النزاع بين المغرب من جهة والجزائر و"جبهة البوليساريو" من جهة أخرى.

وواقع التنافس هذا، جعل منطقة الصحراء في الوقت الحاضر تعتبر منطقة حساسة من الناحية الأمنية، فالأراضي غير خاضعة للسلطة المغربية، قد تصبح سريعاً جزءاً من الشبكات الإجرامية والإرهابية، التي تهدّد شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وقد تمتد لمناطق أخرى في المنطقة والعالم.

إِذْ أصبحت المناطق المتاخمة لها محاورًا رئيسيةً لتهريب المخدّراتِ وتجارةِ الأسلحةِ، كما يثير احتمال اندماج الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تهدّد المنطقة قلقا للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

لاسيما، أنّ مخيمات تندوف الخاضعة لسيطرة "البوليساريو"، تعجّ على نحو متزايد بالتشدّد واللاّشرعية وتهريب المخدرات، وقد وقعت أحداث تؤكّد هذا الوضع، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2011، تَمَّ اختطاف ثلاثة عمال إغاثة، إيطالي، وإسبانيا ن من داخل المخيمات التي تديرها "جبهة البوليساريو"[1].

كما اتّهمت مالي، "جبهة البوليساريو" بكونها لاعباً رئيسياً في صناعة تهريب المخدرات في المنطقة، فوفقاً لوثيقة صاغتها أجهزة الأمن في مالي، تحت عنوان "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفي مخيّمات "جبهة البوليساريو""، أكّدت فيها مشاركة عناصر الجبهة مع التنظيم المذكور، في عمليات الخطف باستخدام أراضي مالي لتهريب المخدّرات، وتضمنّت الوثيقة الإشارة إلى تورّط اثنين من الشباب الصحراويين في اختطاف مواطنَين فرنسيَّين، في شمال شرق مالي في همبوري نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2011[2].

---

(1)- أنوار بوخرس، "سخط متزايد في الصحراء"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، آدار/ مارس 2012، ص: 05.

(2)- نفس المرجع، ص: 07.

وفي السياق ذاته، كشفت دراسة أجرتها (شركة ألتاديس/ شركة أوروبية للتبغ)، "بأنّ الصحراويين يشاركون في شبكة واسعة من عمليات التهريب باستخدام طرق شتّى"، تمرّ من خلال الصحراء إلى الجزائر عبر تيفاريتي وبير لحلو والواحات، التي تسيطر عليها "جبهة البوليساريو".

ويبدو هذا تأكيدا للاعتقاد المغربي السائد منذ فترة طويلة، بأنّ تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مخيمات تندوف، يمثّل برميل بارود على وشك الانفجار، لكون تلك المخيمات يقطنها آلاف المقاتلين المتبطلين والمحبطين، وشبكات المهربين المحنّكين، فهي بطبيعة الحال هدف جذّاب للجناح العسكري، وجناح التهريب في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

وكان الخوف دائماً من أنّ الإحباط الذي يُؤَدِّي إلى الإجرام، قد يقود أيضا إلى التشدّد والإرهاب الإجرامي، وفي هذا الإطار قال "مايك لبراون" المدير السابق للعمليات في وكالة مكافحة المخدرات، أنّ: "المنظمات الإرهابية القوية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بارعة في الكشف عن الأشخاص الذين تظهر عليهم علامات الضعف".

هكذا، تمثّل مخيمات تندوف "مَنْجَمَ ذَهَبٍ" محتمل لمن يقومون بعمليات تجنيد المتطوّعين، من جماعاتٍ مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع وجود كميّةٍ كبيرةٍ من الأسلحة الليبيةِ الطليقةِ، وانتشار المقاتلين والغاضبين، فإنّ احتمال زعزعة الاستقرار يبدو حقيقيا[2].

(1)- نفس المرجع، ص: 06/05.
(2)- أنوار بوخرس، نفس المرجع، ص: 06.

في مؤتمرٍ أمنيٍ عُقِدَ في المغرب مؤخراً، حَذَّرَ عدة خبراء في مجال مكافحة الإرهاب، أنّ عدم كفاية التعاون بين المغرب والجزائر، يعيق تطوير بنية أمنية متماسكة ومنسّقة، ويقلّص من تدفّق المعلومات التي تعتبر حيويّة لتعطيل تصاعد عمليات التهريب واحتجاز الرهائن التي يُعتقد بأنها تُمَوِّلُ المتشدّدين والمبتزّين ممّن لهم علاقات مع العصابات الإجرامية في غرب إفريقيا، وأوروبا، وأميركا اللاتينية.

ورغم ذلك، فالجزائر مستمرة في زيادة تقديم الدعم المالي واللوجستيكي "للبوليساريو" التي كانت من صنيعتها، وعلى حشد تأييد بعض الدول الإفريقية التي ورث أغلبيتها حدودا مصطنعة عن المستعمر، أو تلك التي تعاني من الفقر المدقع من خلال دفعها لها أموال جد مغرية، بل أكثر من ذلك حاولت الجزائر استقطاب بعض الدول الأوربية لتقديم تحفظات على اتفاقية الصيد البحري التي أبرمها المغرب مع الاتحاد الأوربي، وذلك تحت ذريعة أنّ الصحراء المغربية تبقى منطقة متنازع عليها[1].

وعليه، فالجزائر اتبعت سياسة مضمونها مساندة ودعم "جبهة البوليساريو" بكافة الوسائل، للاستفادة من مزايا الإقليم، فمنذ بداية النزاع حول الصحراء وجهت الجزائر اهتماما بالغا بالإقليم، وذلك للعديد من الدوافع الخفية، منها الاقتصادية وعلى رأسها حُلْمَهَا بِأَنْ تُصبح القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة، حيث تمثل الصحراء أقصر طريق يوصلها بالمحيط الاطلسي.

(1)- مولاي الحسن التمازي، "الابعاد الاستراتيجية للتدخل الجزائري في قضية الصحراء المغربية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد يوليوز 2008، ص: 223.

ثانيا-تطورات قضية الصحراء وانعكاسها على الأوضاع في المنطقة

إذا كانت كل المؤشرات توحي بإمكانيات تحقيق وحدة مغاربية بشكل حتمي، فإنّ الأوضاع السياسية بالمنطقة تعرقل هذه الوحدة، لذلك فلابد من العمل لتشجيع المساعي الهادفة لعقلنة التوجهات السياسية الغير واقعية وكبح الطموحات التوسعية لبعض الدول، التي تدفع في اتجاه أن يبقى ملف الصحراء المغربية عالقا.

إن الإصرار الجزائري على موقفه، وتمسك المغرب بما يراه حق له في الإقليم - أمّا من انسحب فكان جبرا وليس خيارا، إذ لم تنسحب موريتانيا إلاّ بعدما تكبدت خسائر نتيجة المواجهات المسلحة[1] -، أثّرا على طبيعة العلاقات السائدة

---

(1)- حيث ترجع أسباب انسحاب موريتانيا من الصحراء إلى:

*تهديدات الرئيس الجزائري بومدين، للرئيس الموريتاني ولد داداه في نوفمبر1975 في مدينة بشار، حتى لا يوقع على اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 وقد قال بالنص: "أطلب منك أن تسحب بلادك من هذه المفاوضاتوألا ً تقوم بالتوقيع على الاتفاقية التي يجري الإعداد لها، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك وبالنسبة لك شخصيا". أنظر مذكرات الرئيس الموريتاني الراحل مختار ولد داداه التي جاءت في أكثر من 600 صفحة، فيها صفحات مهمة من تاريخ العلاقات الجزائرية الموريتانية، وفصول من ظروف وملابسات قيام الدولة الموريتانية في علاقاتها بواقعها المغاربي والإفريقي، والتأثيرات التي خلفتها المشكلات السياسية بين الدول المغاربية، واستعراض مواقف وأسرار سياسية بين كبار المنطقة في مناخ متقلب بين الود والتوتر في السبعينات. راجع: عثمان لحياني، "مذكرات الرئيس الموريتاني الراحل مختار ولد داداه: تفاصيل الود وأسرار الخلافات بين موريتانيا والجزائر"، منشورة بموقع الخبر، بتاريخ 29 /2016/04، على الرابط التالي:

http://www.elkhabar.com

*قامت "جبهة البوليساريو" بعدد من الغارات علي موريتانيا 1976وحفاظا ً علي أمن وسلامة أراضيها اضطرت موريتانيا إلي توقيع اتفاق الجزائر مع "جبهة البوليساريو" لإنهاء حالة الحرب وانسحاب القوات الموريتانية من الاقليم، أنظر: ريمان أحمد عبد العال، "فاعلية الدول الأفروعربية في منظمة الوحدة الإفريقية: (دراسة تطبيقية على مصر والمغرب)"، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، كلية التجارة، مصر، 2001، ص: 98- 99.

* في 14 سبتمبر / أيلول 1970 عقدت قمة نواذيبو التي استمرت ساعات قليلة وقد استضافها المختار ولد داداه وحضرها الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين، فأكدوا على ضرورة إنهاء وتصفية الاستعمار الإسباني من الصحراء. وبعد خمس سنوات من لقاء نواذيبو تقاسمت

بين هذه البلدان بشكل خاص، وعلى الوضع بالمنطقة المغاربية بشكل عام، إذ عُلِّقَتْ أجندة البناء المغاربي الذي كان يُفترض أن يقوم على أُسُسٍ سليمة، وثابتة وموضوعية، لا مكان فيها لأي نزعة تروم التفرقة وتمزيق وحدة الدول المكونة لهذا الفضاء.

وفي هذا الإطار، يرى عبد العالي بن شقرون في مداخلة بعنوان "صعوبات إطلاق المغرب الكبير كلفة الخسائر والمثبطات التي أعاقت وتعيق تحقيق الحلم المغاربي"، والمتمثلة في التوتر القائم بين الجارين المغرب والجزائر، أنّه يصعب الجزم بأنّ الفاعل الاقتصادي له دور حاسم في إعادة الحياة للاتحاد المغاربي، لأنّ الخلاف السياسي هو أساس الوضع المغاربي المأزوم، وأنّ طبيعة الانحباس المغاربي هي سياسية بالأساس ولها علاقة بملف الصحراء.

لكنه مع ذلك يدعو إلى ضرورة التفاؤل، والعمل كاقتناع مبدئي في انتظار التفاهم السياسي لنزع فتيل التوتر، لأنّ المعيقات لا تمنع الاستمرار في مبادرات الفاعلين الاقتصاديين، والمجتمع المدني وتكثيف المبادرات المدنية، في أفق التأثير على القرار السياسي.[1]

موريتانيا الإقليم مع المغرب بموجب الاتفاق الثلاثي الإسباني المغربي الموريتاني الموقع عليه بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، وينص على خروج إسبانيا من الصحراء وتقسيمها بين الدولتين (الساقية الحمراء للمغرب ووادي الذهب لموريتانيا). تحالفت موريتانيا مع المغرب عسكريا ودبلوماسيا في مواجهة "البوليساريو" وحليفتها الجزائر، فركزت" جبهة البوليساريو" هجماتها العسكرية على موريتانيا بوصفها الحلقة الأضعف في الصراع، واستطاعت قواتها أن تتابع الضربات تلو الضربات حتى هاجمت نواكشوط عاصمة البلاد في يوليو / تموز1977.

ودخل نظام المختار ولد داداه في أزمة اقتصادية وأمنية خانقة دفعت بالجيش الموريتاني إلى الإطاحة بحكمه في 10 يوليو / تموز 1978 تم اعتقال ولد داداه 14 شهرا في سجون مدينة ولاته شرقي موريتانيا. (أنظر في هذا الصدد الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/).

(1)- عبد العالي بن شقرون، "أي دور للفاعل الاقتصادي في البناء المغاربي؟"، ندوة نظمتها منظمة العمل المغاربي، بتاريخ 1 و2 دجنبر 2018، منشورة بالموقع الإلكتروني: http://www.alittihad.info

وقد تبلورت الملامح الأولى للرغبة في اعادة احياء التنسيق، منذ اجتماع مجلس وزراء الخارجية المغاربيين في مارس/ آذار 2001 كخطوة أولى في هذا المسار، إلاّ أنّ الفشل كان مآل هذه الخطوة، بسبب غياب المغرب.

وبعد جمود مؤقت للمبادرة تمكن العمل المغاربي، من استئناف ديناميته عبر تنظيم اجتماع في 5-6 سبتمبر/ أيلول 2001، الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربي بمشاركة كافة الدول المغاربية، وبعده اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في أواسط يناير/ كانون الثاني 2002، والذي تَمَكَّنَ من تحديد أمين عام جديد للاتحاد وانطلاق التحضير الجدي لعقد القمة المغاربية[1].

غير أنّ تَجَدُّد الأزمة في مسلسل التسوية الأممية لقضية الصحراء، مع صدور تقرير الأمين العام السابق كوفي عنان، حول الموضوع، الذي كشف فيه وجود استعداد جزائري لمناقشة مشروع تقسيم للصحراء بين المغرب والبوليساريو، مما أطلق حملة مغربية مضادة، ورغم احتوائها في الفترة الماضية، إلاّ أنّها تجددت في الآونة الأخيرة، ما نتج عنها فشل انعقاد القمة المغاربية في يونيو/ حزيران 2002، وتأجيلها في آخر لحظة بعد فشل إقناع المغرب بحضور القمة، فضلا عن موريتانيا، مِمَّا دعا بليبيا أن تطلب التأجيل. ويمثل هذا التضارب في الموقف، من عملية الاندماج المغاربي العامل الثاني وراء استمرار الخلافات المغربية - الجزائرية، التي تعكس عمق الصراع بينهما حول الزعامة المغاربية[2].

(1)- مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"، منشور بالموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/

(2)- نفس المرجع.

وبذلك، تكون "سايكس بيكو"، حاضرة بالروح والفلسفة والأيدولوجية المحترفة في خلق النزاعات التي لا تنتهي بين الدول والشعوب، وقد انعكس كل ذلك على مراحل تطور العلاقات بين هذه الدول، فمراحل تَمَّتْ فيها مُوَاجَهَاتٍ تَارَةً، وقَطِيعَةٌ تارةً، ودبلوماسيةٌ تارةً أخرى، وذلك نظرا لكون محور الصراع ليس مجرد قضية يَسْهُلُ التعامل معها، بل هو إقليم يمتد على حدود واسعة بين المغرب والجزائر وموريتانيا، مما يمثل أهمية حدودية لكل هذه الدول.

يمكن للمغرب والجزائر، أَن يساعدا كثيرًا المنطقة في تجنّب الانزلاق إلى الفوضى، إذا ما استطاعتا تجاوز ماضي العداء وعدم الثقة، الذي فرّق بينهما لفترةٍ طويلةٍ.

إن الدفء الذي طرأ على العلاقات بين البلدين قبل أحداث الربيع الديموقراطي، جدّد الأمل في أنّ المغرب والجزائر قد يعملان بجديّة لتخفيف حدّة خلافاتهما والعمل المشترك لمعالجة الأخطار المنبثقة من خاصرتهما الجنوبية[1]، لاسيما أنّ المغرب منفتح على كل المبادرات الجدية والايجابية وقدّم مقترحا واقعيا للحكم الذاتي بالصحراء، وقام بتعديل دستوري في يوليوز 2011 جاء بمجموعة من الإصلاحات كخطوات أولى نحو إيجاد حلّ للمشكلة.

وقد أنعش ذلك، آمال الكثير من المتتبعين لمسار العلاقات بين دول الاتحاد المغاربي في ظل أحداث الربيع الديموقراطي، لكنّ هذا التقارب بين الجارين يبدو بعيدا، بفعل تبني السلطة الجديدة في الجزائر، لنفس التوجهات القديمة الجديدة

(1)- أنوار بوخرس، "سخط متزايد في الصحراء"، مرجع سابق، ص: 17.

لعقيدة النظام الحاكم، وهذا يعني التوجه نحو تأزيم العلاقات من جديد وفي أحسن الاحوال إلى جمودها[1]، وهو ما سينعكس سلبا على مسار العلاقات بين البلدين.

وما يزكي هذا التوجه "التأزيمي"، تلك الأحداث الأخيرة التي وقعت في معبر الكركرات جنوب المغرب، ما بين شهري أكتوبر ونونبر سنة 2020، لينتهي المطاف بتدخل الجيش المغربي لتحرير المعبر وفتح الطريق أمام حركة الأشخاص والبضائع[2].

بل أكثر من ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية اعترفت لأول مرة بسيادة المغرب على صحرائه، ففي بيان صادر عن الديوان الملكي، بتاريخ 2020/12/10، جاء فيه بأنّ: "صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أجرى اتصالا هاتفيا مع الرئيس دونالد ترامب، وخلال هذا الاتصال، أخبر الرئيس الأمريكي، الملك بأنه أصدر مرسوما رئاسيا، بما له من قوة قانونية وسياسية ثابتة، وبأثره الفوري يقضي باعتراف الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها، بسيادة المملكة على كافة منطقة الصحراء المغربية".

---

(1)- ففي كلمة ألقاها الرئيس "عبد المجيد تبون"، بمناسبة تنصيبه الرئيس الثامن للجمهورية الجزائرية يوم 2019/12/19، أعاد عقارب الساعة إلى الوراء، خصوصا حين أعلن بأن قضية الصحراء بالنسبة للنظام الجزائري هي "قضية تصفية استعمار"، وما تبعها من الأحداث التصعيدية كسحب السفير وقطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب، ومنع مرور الطائرات المدنية والعسكرية المغربية فوق الأجواء الجزائرية. وتجدر الإشارة إلى أن " الأمور لم تستقر في بداية الولاية الرئاسية للرئيس الجديد عبد العزيز تبون الذي أعلنته السلطة فائزا بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الخميس 2019/12/12، فالاحتجاجات الشعبية التي أرغمت بوتفليقة على التنحي مازالت مستمرة، بل زادت من زخمها فبعد يوم واحد من تنصيب الرئيس خرجت مظاهرات حاشدة وصفت بالمليونية يوم الجمعة 2019/12/20 رافضة للعملية الانتخابات ولنتائجها، وطالبت بتغيير كل رموز النظام السابق، رافعة شعار: "تبون لن يحكمنا". بالإضافة الى وفاة قائد الاركان العامة للجيش أحمد قايد صالح يوم الاثنين 2019/12/23، والذي يعدّ من أكبر داعمه للوصول الى سدة الرئاسة.

(2)- أنظر تقرير صحفي حول، "إعادة فتح معبر الكركرات بعد يوم واحد من العملية العسكرية المغربية"، منشور بتاريخ 2020/11/14، حيث أعيد افتتاح معبر الحدودي مع موريتانيا، لتنتهي بذلك ثلاثة أسابيع من الإغلاق. على الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3lJ0r

غير أنّ ردة فعل السلطة بالجزائر التي استنكرت مضمون الإعلان الرئاسي الأمريكي الموقع من طرف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" - قبل مغادرته للبيت الأبيض، والذي اعترف فيه رئيس أقوى دولة في العالم، بسيادة المغرب على أراضي الصحراء المغربية[1]، تؤكّد بأنّ الصراع ما زال قائما وفي مربعه الأول.

فالجزائر كشفت عن أهدافها المعادية لاستكمال المغرب لوحدته الترابية من خلال العمل على خلق ومساندة دولة وهمية[2]، وذلك قصد صرف أنظار عامة الشعب الجزائري عن المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها بلادهم، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وبالتالي، فالعلاقات المغربية - الجزائرية لم تشهد وتيرة واحدة، بل تعددت أنماطها، نظرا لِتَأَثُّرِهَا بالملفات الحدودية عامةً، وملف الصحراء خاصةً، فتعددت بتعدد الأسباب التي أنتجت كل تلك الصراعات بين الدولتين الشقيقتين، التي توغّلت لتصل إلى أدقّ التفاصيل، ما أدى الى خلق فجوة كبيرة بينهما.

---

(1)- فقد أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، أنه وقع على إعلان بموجبه تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، والتي كان متنازعا عليها بين المغرب و"جبهة البوليساريو" منذ سبعينيات القرن الماضي، وقال ترامب إن "اقتراح المغرب الجاد والواقعي والجاد للحكم الذاتي هو الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لتحقيق السلام الدائم والازدهار"، وفقا لـ"CNN". وأشار ترامب إلى أن المغرب اعترفت بالولايات المتحدة في 1777، ومن ثم فإنه من المناسب أن نعترف بسيادتهم على الصحراء المغربية، على حد قوله، وفي بيان له نشره البيت الأبيض، قال ترامب: "تعتقد الولايات المتحدة أن قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارا واقعيا لحل النزاع. كما اعتمدت الولايات المتحدة "خريطة رسمية جديدة" للمغرب تضم منطقة الصحراء المغربية، خلال مراسم أقيمت في السفارة الأميركية في الرباط. وأعلن السفير الأمريكي في المغرب "ديفيد فيشر "بأن هذه الخريطة هي التجسيد المادي لإعلان الرئيس (دونالد ترامب)، الذي اعترف فيه بسيادة المغرب على الصحراء"، قائلا إن هذه الخريطة "ستقدمّ إلى الملك محمد السادس.

(2)Claude Ieborgne, "Guerre et paix ah Sahara", Revue les Cahiers de Mars, N°120, 1er trimester 1989,P:29.

وجب التأكيد، أنّه رغم كل تلك الخلافات والصراعات، فالبلدان المغاربية بحاجة لتجاوز هذه الوضعية الصدَامِيَّةِ بين المغرب والجزائر، لكونهما القوتان اللتان يرتكز عليهما النظام الإقليمي المغاربي، لذا فإن التقارب بينهما ودرء الخلافات، سيساهم بشكل مباشر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي لدول الاتحاد المغاربي كافة.

كما تحتاج الوحدة كذلك، إلى بقية الدول المغاربية الأخرى، لأنّ فيها من الدول من تمتلك الشروط الاقتصادية من موارد طبيعية ومعدنية، ومنها من تملك القوة البشرية، لذا سيمثل التكامل القوي بينها، قدرةً وطاقةً مضافةً ستمكنها من إمكانية تساعدها في مواجهة التحديات والإشكالات التي تواجها في مجالات متعددة، أبرزها تحقيق التنمية والتخلص من التبعية الغربية ومن كل أشكال التدخل في المنطقة، كما سيشكل التعاون البيني النواة الحقيقية لمواجهة التحديات الكبرى كقاطرة حقيقية لتكامل مغاربي نهضوي، يهدف إلى إحياء النهضة الاقتصادية والاجتماعية المغاربية بما يحقق السيادة الشاملة للإقليم.

ولبلوغ هدف تحقيق التعاون بين هذه الدول، سنستأنس برأي رئيس وزراء ماليزيا السيد: "محمد مهاتير" في القمة المنعقدة بتاريخ 2019/12/16 بكولالمبور حيت قال بأنّه: "لما توجد المشاكل والعراقيل فلا بد من وجود سبب لها، ولا يمكن أن نحدد السبب إلاّ بجلوس المفكرين والعلماء والقادة، للنقاش وتسجيل الملاحظات والآراء"، وأضاف أنه: "يؤمن كثيرا بالبداية الصغيرة"[1].

(1)- أثناء إجابته عن سؤال يتعلق بمدى إمكانية نجاح قمة "منبر الدول الإسلامية" التي يرى فيها البعض بديلا لمنظمة "التعاون الاسلامي"، إذ قال: "أنه يؤمن بالبدايات الصغيرة، وأن كثيرا من الدول الإسلامية لديها مشكلات تشغلها وتكرّس وقتها للتعامل معها، ولكن هذه الدول على ما أعتقد، يمكنها أن توفر الوقت اللازم للتعامل مع هذه القضايا المهمة؛ وفي ظل المشكلات التي يعانيها المسلمون حول العالم،

فكلمات "السيد مهاتير "في هذه القمة نجدها تطابق الوضع المغاربي بشكل دقيق ويمكن إسقاطها عليه بشكل حرفي، فإذا تمعنا في فكرة الاتحاد سنجدها عبارة عن بداية صغيرة تحتاج لمن يؤمن بها ويدافع عنها بقوة قصد إنجاحها، على الرغم من وجود الكثير من المشاكل والاختلافات بين دوله، وكذا الكثير من التحديات على كافة الأصعدة الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية... التي يستوجب حلها عقد لقاءات، يجلس فيها المفكرون والعلماء، والقادة السياسيين، وهيئات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين المغاربيين، من أجل النقاش وتسجيل الملاحظات والآراء، كما قال "مهاتير محمد" في إطار نظرته إلى كيفية التغلب عن المشاكل التي تواجه تحالف الدول الإسلامية[1].

تأتي الحاجة الملحَّة لإيجاد آلية فعالة لتنظيم التواصل بين قادة الدول الإسلامية، لتنسيق المواقف في القضايا التي تهم المسلمين بشكل عام، بهدف تشكيل موقف موحد يحافظ على حقوق المسلمين، كما أن هناك حاجة ملحة لإشراك المفكرين والعلماء في آلية فعالة تمكنهم من المشاركة بعلمهم وأفكارهم في وضع حلول يمكن تحقيقها على أرض الواقع".

(1)- مهاتير محمد: 10 يوليو 1925 سياسي ماليزي وهو رئيس وزراء ماليزيا سابقا، كان له دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطّاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85% من اجمالي الصادرات، كان خلال فترة حكمه من أكثر القادة تأثيرا في آسيا، كما يعتبر من أكثر المعارضين للعولمة...

دبلوماسية الهجرة في السياسة الخارجية المغربية: الحصيلة والتحديات

==========

د. أبولاه البشير

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

بكلية الحقوق، جامعة القاضي عياض مراكش.

دخلت الدبلوماسية العالمية في القرن الواحد والعشرين وهي متعددة الأشكال مختلفة الأداء متنوعة الأغراض، بسبب اتساع وتنوع العلاقات الدولية، فظهرت بذلك الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية والإعلامية والرياضية وغيرها من المجالات التي تلتقي فيها العلاقات الخارجية للدول، وفي هذا الإطار تدخل مبادرة تطوير دبلوماسية الهجرة التي أصبحت آلية تعتمدها الدول لخدمة مصالحها، وهذا ما تؤكده تجربة الإتحاد الأوروبي التي تعتمد الهجرة كورقة مساومة مع دول العبور والدول المرسلة، والتي يُمكن من خلالها تحسين العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية[1].

أمام الأهمية التي أصبحت تحتلها قضية الهجرة على المستوى الدولي حظيت هذه الأخيرة بأولوية خاصة ضمن أجندة الدبلوماسية المغربية من منطلق كون

(1)- kelsey P. Norman « Migration Diplomacy and Policy Liberalization in Morocco and Turkey» International migration Review, Vol 20 No: 10 (2020), Page 05.

المغرب في قلب ظاهرة الهجرة الدولية، وعرف عمل الدبلوماسية المغربية في هذا المجال تغيرا نوعيا، تحكمت في بلورته عوامل أساسية مرتبطة أولا بالترويج لتجربة المغرب في تدبير ملف الهجرة على مستوى دول الجنوب، وثانيا رغبة صانعي القرار بالمغرب استثمار هذا الملف لتعميق علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ، وثالثا سعي المغرب للاستفادة من الفرص التي يكشف عنها توظيف ملف الهجرة واستثماره في الجهود الدبلوماسية لاستعادة زمام التحكم واستقرار مركزه في الساحة الإقليمية والدولية، خاصة في علاقاته الأروإفريقية خدمة لمصالحه الجيواستراتيجية.

بفضل خبرته الطويلة في مختلف جوانب الهجرة، وبخاصة بعد تبني السياسة الوطنية للهجرة واللجوء والتي نالت حظا وافرا من التنويهات على المستوى الدولي من قبل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة[1]، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين[2]، تعمل الدبلوماسية المغربية بالمنتديات الدولية من أجل تحقيق تفاعل إيجابي مع قضايا الهجرة عامة والإفريقية خاصة، كما هو الشأن بالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ترأس المغرب وألمانيا دورته الحادية عشرة في دجنبر 2018، حيث احتضنت مدينة مراكش المغربية الأشغال الختامية للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية حيث تمت الإشادة بالمبادرة المغربية للهجرة واللجوء.

(1)- Le Matain « Migration et développement en Afrique la politique, migratoire, du maroc, Citée en exemple par un Rapport de la CNUCED », Disponible à l'adresse suivant : http://portmaroc-lit,en exemple par un rapport de la cnueed le matin http://portail sud maroc/compactualite/11463/migration-et-developement-en-afrique-la politique-migration-du-Maroc.

(2)- Abdelhak Yahya « le HCR se félicite de la politique humaniste, d'immigration du maroc »MAP, publie dans : Albayane, le 21-06-2017- Disponible à l'adresse suivant : https :www.maghress.eom/fr albouyane/159121.

لقد أصبحت قضية الهجرة ورقة ضغط ذات حساسية جيوستراتيجية على مستوى العلاقات الدولية، ومن الخطأ الاعتقاد بغير ذلك، ومن هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية المغربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بحسن استثمار نفوذ المغرب في هذا المجال، خاصة في التفاوض مع الشريك الأوروبي ، فلم يعد مستساغا أن يستمر المغرب في لعب دور الدركي، بل يجب عليه إجراء مراجعة شاملة لآفاق التدبير التعاوني بينه وبين جيرانه الشماليين، حيث وجب أن يستند هذا التعاون على أسس واقعية وموضوعية، وعلى أرضية صلبة قائمة على منطق رابح-رابح إسوة ببعض التجارب المقارنة كتجربة الإتحاد الأوروبي -تركيا.

تهدف هذه الورقة للوقوف على أبرز تجليات تطور الأداء الدبلوماسي المغربي حول قضية الهجرة والضرورات التي استوجبت ذلك، وفي سياق آخر رصد نتائج التغيرات التي عرفها عمل الدبلوماسية المغربية في مجال الهجرة خاصة على مستوى تقوية علاقات التعاون والتضامن مع بلدان القارة الإفريقية، مع استعراض محدودية أثر التفاوض حول هذا الملف مع الشريك الأوروبي، مما يحتم البناء لرؤية جديدة للتفاوض مع هذا الأخير من منطلق حسن استثمار نفوذ المغرب في هذا الملف لبناء توازنات جيوسياسية قائمة على أساس منطق رابح-رابح.

انطلاقا مما سبق تطرح هذه الورقة إشكالية جوهرية تبحث في أسس توظيف مقترب الهجرة لخدمة توجهات الأجندة الدبلوماسية الخارجية، وكذا الأثر الذي يتركه توظيف هذا المقترب في خدمة المصالح الحيوية للمغرب إقليميا ودوليا.

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أن المغرب يسعى كغيره من البلدان لتوظيف ملف الهجرة واستثماره في الجهود الدبلوماسية لخدمة مصالحه من منطلق كونه في قلب "ظاهرة الهجرة" الدولية مما سيمكنه لا محالة من تقوية

مركزه في الساحة الدولية والإقليمية. وبهدف التحقق من صحة أو عدم صحة هذه الفرضية سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وفي هذا الصدد سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي أهم الجوانب الاستراتيجية لاعتماد مقترب الهجرة في السياسة الخارجية المغربية؟

- كيف يتم استغلال دبلوماسية الهجرة في التعامل مع الشأن الإفريقي بما يضمن التضامن مع المواطن الإفريقي ذاته؟

- ما هي العوائق العملية لإدارة الهجرة دبلوماسيا في السياسة الخارجية المغربية؟

- ما المداخل الأساسية للتأسيس لدبلوماسية "هجروية" مغربية قادرة على كسب المنافع ومستدامة على المدى الطويل مع الشريك الأوروبي؟

يعكس ترتيب الأسئلة الفرعية أعلاه التسلسل المنطقي للأفكار التي تنبني عليها هذه الورقة، ويتجلى هذا في التقسيم الذي اعتمدناه للإجابة على الإشكالية البحثية المثارة، حيث سنتناول (أولا) منطلقات توظيف بعد الهجرة في الدبلوماسية المغربية، ثم نستعرض (ثانيا) لأهم العوائق العملية لإدارة الهجرة دبلوماسيا في السياسة الخارجية المغربية، وفي الأخير نرصد (ثالثا) أهم المداخل الأساسية لكسب إدارة الهجرة دبلوماسيا في السياسة الخارجية المغربية.

أولا- منطلقات توظيف بعد الهجرة في الدبلوماسية المغربية

يحظى المغرب بموقع جغرافي استثنائي بين البحر والمحيط والصحراء، فهو البلد الإفريقي والعربي والمغاربي الأكثر قربا من أوروبا، ولعل هذا ما دفع الأستاذ

"ميشال روسي" لوصف المغرب "مفترق الطرق المتوسطية" (Carrefour de la méditerranée)[1].

ومن هذا المنطلق فالموقع الجيوسياسي المتميز للمغرب القريب من أوروبا والممتد إلى إفريقيا يجعل منه ممرا حتميا (Passage incontournable) سواء باتجاه الشمال أو الجنوب فهو آخر الحدود من ناحية الجنوب لفضاء شنغن[2] وهو البوابة الأخيرة لإفريقيا باتجاه أوروبا، وهذا المعطى جعله في قلب ظاهرة الهجرة الدولية بين ضفتي المتوسط، حيث أصبح محجا للمهاجرين من كل الأصقاع الباحثين عن الأمان و رغد العيش في أوروبا، وبذلك فالموقع الجغرافي للمغرب يجعله حاضرا في أجندات القوى الكبرى لحل الظاهرة، مما يتيح له دبلوماسيا هامشا من الحركة والمناورة، خاصة مع سعي دول الشمال إلى خلق علاقات تعاقدية معه كدولة عبور، في إطار "التحكم عن بعد"(Remote Control) في تسيير الحدود[3].

على مدى عقود من الزمن تنوعت طرق تعامل المغرب مع الهجرة والمهاجرين، واتخذت صيغا عديدة ومتنوعة، لكنها تتحد في دواعي إقرارها، إما تلبية لأداء التزام اتفاقي مع دول الشمال سياسيا كان أو أمنيا وهو الغالب، أو إنساني والذي برز في الواجهة مع إقرار السياسة الوطنية للهجرة واللجوء والتي جاءت كضرورة، من منطلق تنزيل التزام قانوني دولي أخذه المغرب على عاتقه

(1)- Michel ROUSSET : « Carrefour de la méditerranée » In « La méditerranée espace de coopération » Edition Economica ; Paris 1994, Page 229.

(2) - يتعلق الأمر بمنطقة تضم 26 دولة أوربية، اتفقت على إقرار حرية التنقل بينها، وعلى إلغاء التأشيرة في هذا الخصوص.

(3) -A. SOLBERG, «The Archaeology of Remote Control» migration control in the North Atlantic World, New York, Berghahn books 2003, p195-196.

بتوقيعه ونشره لمجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية[1] التي أصبحت – وفقا لمكانة المعاهدات الدولية الموقعة والمنشورة في الجريدة الرسمية المغربية -جزءا من تشريعه الوطني، والتي من الواجب عليه احترامها وتطبيقها، وكفالة الحقوق والحريات الواردة فيها للأجانب المتواجدين في ولايته القانونية. ومن جهة ثانية رغبة المغرب في الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع دول القارة الإفريقية باعتبارها تمثل إحدى الدوائر الأساسية المكونة لمجال السياسة الخارجية المغربية، وعلى هذا الأساس فأهم منطلقات توظيف مقترب الهجرة في السياسة الخارجية المغربية يُمكن ربطها أولا، بالتسويق للتجربة المغربية، وثانيا، ب "حكامة الهجرة" في الفضاء الإفريقي.

1) التسويق للتجربة المغربية: قد يكون من المبالغة القول بوجود عصى سحرية لحل إشكالات الهجرة، غير أن هذا لا يمنع الحاجة الملحة لبناء رؤى جديدة ل "حكامة الظاهرة" دوليا وإقليميا، وفي هذا الإطار تدخل المبادرة المغربية كأول تجربة تبنتها دولة جنوبية، والتي حاولت أن تنصف قضية الهجرة، بروح تضامنية وإنسانية، غايتها احتـــرام الحقـــوق الإنسانية للمهاجرين، وتيسير

(1) - من أهم هذه الاتفاقيات: - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال وأفراد أسرهم بتاريخ 18 ديسمبر 1990 التي وقع عليها المغرب في 15 غشت 1991 وتمت المصادقة عليها في 21 يونيو 1993، وتم نشرها بموجب الظهير شريف 1.93.317 الصادر في فاتح رمضان الموافق (02 غشت2011) الجريدة الرسمية عدد 6015 بتاريخ 23 يناير 2012.

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 28 يوليوز 1951 التي وقع عليها المغرب في 07 نونبر 1956 وتمت المصادقة عليها في 6 غشت 1957 وتم نشرها بموجب الظهير شريف 1.57.271 الصادر في 02 صفر 1377 الموافق 29 غشت 1957 والصادر في الجريدة الرسمية عدد 2341 بتاريخ 06 شتنبر 1957.

- البروتكول الخاص بوضع اللاجئين 31 يناير 1967 الذي وقع عليه المغرب في 27 يوليوز 1970، وتمت المصادقة عليه في 20 أبريل 1971 وتم نشره بموجب الظهير الشريف 1.70.108 الصادر في 27 يوليوز 1970 والذي دخل حيز النفاذ وطنيا في 20 أبريل 1971 وصدر في الجريدة الرسمية عدد 3145 بتاريخ 07 فبراير 1973.

إدماجهم في المجتمع، تماشيا مع ما ورد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي تم التأكيد عليها في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تحث الدول على انتهاج مقاربات مبنية على احترام حقوق الإنسان إزاء المهاجرين.

استطاع المغرب رغم محدودية موارده، تقديم تجربة مهمة على صعيد دول الجنوب في تدبير قضية الهجرة و اللجوء، بعد أن ظل هذا الإشكال يقض مضجع الحكومات المتعاقبة لعقود طويلة، خاصة وأن السياسات الأوروبية المتشددة حولت المغرب إلى بلد استقرار قسري بحكم اضطرار أعداد كبيرة من المهاجرين و اللاجئين إلى الاستقرار فيه وتحين الفرصة للعبور للضفة الأخرى[1]، وقد ظلت الأوضاع السيئة التي يعيشها المهاجرون فوق أراضي المغرب نقطة سوداء في الملف الحقوقي بالنسبة له، مما جعله في موقف حرج أمام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الهجرة واللجوء، خاصة وأنه وقع وصادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء.

على هذا الأساس تم الإعلان في 10 شتنبر 2013 عن ميلاد مقاربة جديدة تصبوا لإصلاح شامل لمنظومة الهجرة واللجوء بالمغرب، وذلك من أجل تجاوز الإكراهات التي يعيشها المهاجرون واللاجئون فوق أراضي المغرب، والتي رصدها التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب في سنة 2013 والذي رصد فيه الوضعية غير المسبوقة للهجرة واللجوء بالمغرب، وطريقة تدبير السلطات العمومية لهذا الإشكال[2]،

(1) -Catherine WIHTOL DE WENDEN «Dynamiques migration subsaharienne vers l'Afrique de Nord» in : Conflences Méditerranée, N°74, été 2010, P 135.

(2) - بخصوص تدبير الظاهرة من قبل السلطات العمومية في المغرب جاء في التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب حول الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب ما يلي "رافق تشديد

وأوصى فيه بضرورة ضمان تدبير أفضل لموجات الهجرة الوافدة في ظل احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وتيسير اندماجهم في المجتمع المغربي، وهذا ما تؤكده الرهانات الأساسية للمبادرة المغربية.

رهانات السياسة المغربية للهجرة واللجوء[1]

للسير قدما في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أعلنت الحكومة المغربية في 11 نونبر 2013 عن مخططها التطبيقي لتنفيذ السياسة الوطنية

مراقبة الحدود حملات منتظمة لمراقبة الهوية وإيقاف المهاجرين في مختلف المراكز الحضرية، أو في الغابات المحيطة بسبتة ومليلية، تلتها عمليات ترحيل صوب الحدود الجزائرية والموريتانية، وقد خلفت هذه الحملات العديد من حالات انتهاك حقوق المهاجرين في وضعية غير نظامية (توقيف اللاجئين، العنف وسوء المعاملة، الترحيل دون حكم قضائي..) ينضاف إليها العنف الممارس على هذه الفئة من المنحرفين والمتاجرين في البشر، فضلا عن أشكال العنف التي يعاني منها المهاجرون طوال رحلة الهجرة، والتي تطالهم أحيانا قبل دخول التراب الوطني، أنظر: المجلس الوطني لحقوق الإنسان: "خلاصات وتوصيات تقرير الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء سبتمبر 2013" ص 3 على الرابط: http://www.cndh .ma.Migration

(1) - الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة –الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على الرابط: www.mre.gov.ma.strategie nationale d'immigration et d'asli (2013)

الجديدة للهجرة واللجوء، والتي كان من أهم ركائزها، تنظيم عملية استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين في المغرب والتي أسفرت عن تسوية ما يقارب (58000) طلب في متم سنة 2018[1]، وذلك في عمليتين إثنتين، الأولى في 2014 والثانية 2016، وبالموازاة مع ذلك شرعت الحكومة المغربية بتعاون مع مختلف الفاعلين الخواص والمجتمع المدني في بلورة مخطط أولي لتيسير إدماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المغربي، من خلال تنزيل البرنامج الشمولي الذي سُطرت خطوطه العريضة في السياسة الوطنية للهجرة و اللجوء قصد تمكين المهاجرين من الاندماج اجتماعيا، وكذا تمكينهم من الاستفادة من التعليم والصحة والسكن ثم التكوين المهني.

2) السعي لإرساء "حكامة الهجرة" في الفضاء الإفريقي: لقد تبوأ المغرب بفضل سياسته في مجال الهجرة واللجوء ريادة قارية[2]، والتي تم على أساسها تم اختيار الملك محمد السادس «رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة» خلال قمة الاتحاد الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا يومي 30 و 31 يناير 2017، ومنذ هذا التاريخ لم تتوان الدبلوماسية المغربية عن الدفاع عن مهاجري القارة الإفريقية في المحافل والملتقيات الدولية، وهذا ليس إلا واحدا من الدلائل التي تبرز دور المملكة في ترسيخ الوحدة والتكامل بين دول القارة الإفريقية ، لتأكيد قوة الانتماء إليها، واقتراح حلول لقضاياها الإنسانية من منطلق أن المشكلات

(1)- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني المغرب، التقرير السنوي 2018- الصادر في 18 يوليوز 2019، ص 90 على الرابط:

http://www.cese.ma/documents/polf/auto-soisines/2018/ra-va-18polf

(2) -ABOURABI Yousra «Diplomatie et politique de puissance du Maroc en Afrique sous le régime de Mohammed VI» Thèse de doctorat; Université de Loyon-Jean-Moulin; Décembre 2016; Page 512.

الكبيرة التي تعترض حياة شعوب القارة لا يمكن التغلب عليها إلا بمنطق العمل الجماعي ومنها الهجرة، ومن أهم مبادرات الدبلوماسية المغربية بخصوص هذا الملف على صعيد المؤسسات القارية ما يلي :

- اقتراح المغرب خارطة طريق لمعالجة قضية الهجرة على المستوى القاري؛ على الاتحاد الإفريقي في 3 يوليوز 2017 في أديس أبابا، وذلك أثناء مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي؛

- "الأجندة الإفريقية حول الهجرة"، التي قدمها الملك محمد السادس للقمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018، التي تشكل قاعدة أساسية لتوجيه عملية تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وفي هذا الصدد، دعا الملك إلى تصحيح عدة مغالطات بخصوص الهجرة الإفريقية ، إذ أنها لا تتم بين القارات في غالب الأحيان مشيرا إلى أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا[1]؛

- احتضان الرباط مقر المرصد الإفريقي للهجرة كمؤسسة بحثية لصياغة حوكمة أفضل للهجرة في القارة الإفريقية ، وكانت هناك جهود حثيثة من قبل الدبلوماسية المغربية داخل أروقة منظمة الاتحاد الإفريقي للوصول إلى اتفاق لاحتضان هذا المرصد من قبل المغرب، والذي دشن مقره بالعاصمة المغربية الرباط في 18 ديسمبر 2020 والذي عهدت إليه مهمة تطوير عملية الرصد، وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية ، من أجل تشجيع التدبير المحكم لحركة المهاجرين بهدف تحسين الحكامة في مجال الهجرات ومواجهة التحديات المرتبطة بها، مع تعزيز دور المهاجرين والهجرات في تحقيق التنمية المستدامة.

(1) - يوسف كريم، تحولات الهجرة في منطقة لبحر الأبيض المتوسط حالة المغرب نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الأولى، مارس 2021، ص: 75.

ثانيا- العوائق العملية لإدارة الهجرة دبلوماسيا في السياسة الخارجية المغربية

منذ إقرار إتفاق "شنغن" منطلق السياسة الأوروبية الجديدة للهجرة واللجوء، تولدت قناعة لدى دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط أن الحصن الذي تود تشييده، لن يكتمل إلا بتحصين حدودها الجنوبية بعد حماية الحدود الشرقية[1]، أي بنهج سياسة ما يصطلح عليه "الوقاية الثالوثية" أي التعاون بين دول مصدر المهاجرين ودول العبور ودول المقصد[2]، وفي هذا الإطار تدخل اتفاقيات إعادة القبول[3] الموقعة بين دول شمال المتوسط ودول جنوبه.

تعد الاتفاقية المغربية - الإسبانية الموقعة في 13 فبراير 1992 من أقدم اتفاقيات إعادة القبول، وهي معروفة بإسم اتفاقية تنقل الأشخاص والعبور وإعادة قبول الأجانب الذين دخلوا التراب الإسباني بصفة غير قانونية، وتنص حسب منطوق المادتين 1 و2 على التزام المغرب باستقبال الأجانب أيا كانت

---

(1) - لقد ظلت دول أوروبا الشرقية لفترات من الزمن تضطلع بدور الدركي على الحدود الشرقية، وذلك من خلال إلزام كل دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي بتأهيل قوانينها ومؤسساتها وإعمال القوانين والمعايير الأوروبية في مجالي العدل والداخلية وخاصة التأشيرات وتدبير ومراقبة تدفقات الهجرة، وهذا ما حصل مع دول عدة مثل بولونيا، سلوفاكيا، رومانيا وأيضا من خلال إبرام الإتحاد لاتفاقيات تتعلق بترحيل المهاجرين غير النظاميين مع دول أوروبا الشرقية مثل ألبانيا وأكرانيا.

(2) - بلعفية أمين،" السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي" في مؤلف جماعي "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة"، إعداد مجموعة من الباحثين، تحرير محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 ،2014، ص 378.

(3) - اتفاقيات القبول تعرف كذلك باتفاقيات "تحميل الاشخاص إلى الحدود" وبواسطتها يتعهد كل طرف بقبول الأشخاص الذين غادروا ترابه بطريقة سرية أو يقيمون بطريقة سرية فوق تراب دولة عضو في فضاء شنغن، ويتم إعادتهم لبلدهم الأصلي بعد إلقاء القبض عليهم، وهذه الاتفاقيات تحمل كل دولة نتائج تغيبها أو ضعفها في مراقبة تدفقات الهجرة. أنظر: عائشة الديواني، "أثر الهجرة السرية في العلاقات المغربية الأوروبية، دراسة في ضوء إكراهات فضاء شنغن"، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، السنة الجامعية 2006-2007، ص 206.

جنسيتهم والذين دخلوا الأراضي الإسبانية بطريقة غير قانونية بمجرد إقامة الدليل على أن هؤلاء استعملوا الأراضي المغربية للدخول إلى إسبانيا، والتي أعقبتها اتفاقية أخرى في 27 يوليوز 1998 مع إيطاليا، هذا علاوة على الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي ككتلة من قبيل الاتفاقيات الموقعة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط والوضع المتقدم، أو في اطار الاتحاد من أجل الشراكة والهجرة وحركية الأشخاص بتاريخ 07 يونيو 2013 مع تسع دول أروبية[1]، والتي أصبح المغرب بموجبها ملزما بقبول استقبال الأجانب وخاصة الأفارقة من دول جنوب الصحراء المرحلين من الدول الموقعة معها[2]، كما وقّع المغرب في سنة 2007 مع إسبانيا اتفاقية يُسمح بموجبها لهذه الأخيرة بترحيل مهاجرين مغاربة من القاصرين غير المرافقين، وهذه الاتفاقية جَرّت على المغرب انتقادات واسعة، من المنظمات الحقوقية لعدم تقديرها للمصلحة الفضلى للطفل.

إن التمعن في مضامين الاتفاقيات التعاونية في مجال الهجرة التي وقعها المغرب مع الدول الأرومتوسطية خاصة اتفاقيات إعادة القبول، يؤكد اختلال موازين التفاوض حول الظاهرة بين الدول الموقعة إذ أن المغرب ملزم بقبول ترحيل المواطنين الأجانب من غير مواطنيه إليه، وهذا قد تكون له تداعيات على

---

(1)- وقع المغرب الاتفاق من اجل الشراكة والهجرة وحركية الأشخاص بتاريخ 07 يونيو 2013 مع تسع دول أوروبية هي: المانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة والسويد.

(2)- تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن بنود الاتفاق من أجل الشراكة والهجرة وحركية الأشخاص تفرض على المغرب علاوة على قبول المرحلين من الدول الموقع معها، الالتزام بالتصدي للهجرة غير النظامية والتصدي بشكل أفضل لشبكات تهريب المهاجرين والرق ومساعدة الضحايا، للمزيد حول بنود الاتفاق من أجل الشراكة والهجرة حركية الأشخاص، يُمكن الرجوع إلى نص الإعلان السياسي الموقع مع المغرب بشأن الشراكة والهجرة حركية الأشخاص على الرابط:
http://ex.europq.eu./dgs/Homs.affaires/what-is-news/news2013/docs/20130607-declaration-conjointemaroc-eu-version-3-6-13-fr.pdf

مستوى علاقات المغرب مع دول مصدر المهاجرين المرحلين والمطرودين، وهذا فيه ما قد يَمُس بالمنطلق الإنساني الذي انبنت عليه الاستراتيجية الجديدة للمغرب واللجوء، والتي يهدف من ورائها المغرب إلى تعزيز علاقاته مع المحيط الإفريقي لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية.

بموجب الاتفاقيات الموقعة على الدولة المغربية التزام ثقيل في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، من قبيل واجب تشديد المراقبة على الحدود الخارجية لأوروبا، خاصة في السواحل المطلة على البحر الأبيض المتوسط وكذا المحيط الأطلسي، التي تتخذها شبكات الهجرة غير النظامية منطلقا لتسفير الحالمين للوصول للضفة الشمالية لحوض البحر المتوسط، وليس هذا فحسب، بل وقبول المغرب بالمساهمة البشرية الأوروبية في الفعل المباشر فوق إقليميه، وفي مناطق محددة في بعض السواحل المغربية، حيث تشارك قوات من خفر السواحل الإسبانية مع قوات مغربية في إطار مشروع "حصان البحر أتلانتيكو" في مراقبة الحدود.[1]

لطالما كان ثقل الالتزامات الاتفاقية الأورومتوسطية على المغرب دافعا في إيقاف عدد كبير من الأجانب فوق الأراضي المغربية، خاصة في المدن الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وتنقليهم إلى مدن أخرى داخلية[2]، أو

(1)- تجدر الاشارة إلى أن اوجه التعاون الميداني الاسباني المغربي متعددة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، حيث يتم تبادل ضباط الاتصال، كما تمت إقامة مركزين للتعاون الشرطي بغرض تبادل المعلومات أحدهما في الجزيرة الخضراء بإسبانيا، والثاني في طنجة بالمغرب هذا علاوة على الدوريات المشتركة بين الحرس الميداني الاسباني والدرك الملكي المغربي، أنظر: منظمة العفو الدولية: "الخوف والأسوار الأسلوب الأوروبي لمنع دخول اللاجئين "رقم الوثيقة EUR/14/3825/205 ، نوفمبر 2015.

(2)- عديدة هي عمليات التثقيل والمداهمة التي تقوم بها القوات العمومية المغربية بين الفينة والأخرى لمخيمات المهاجرين غير النظاميين خاصة في المدن الواقعة في شمال المغرب، ومن ذلك المداهمات التي كانت موضوع بيان صحفي مشترك في 19 فبراير 2015، نشرته جمعية جموع أبناء جنوب الصحراء في

ترحيلهم لخارج التراب الوطني، من دون مراعاة للإجراءات القانونية المعمول بها[1]، وفي كل هذه التدابير إساءة للملف الحقوقي للمغرب، خاصة في التقييمات التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المجال.

إن نجاح المغرب في سعيه لتوظيف ملف الهجرة واستثماره في الجهود الدبلوماسية وتقوية خيار التوجه نحو العمق الإفريقي، واعتماده لإعادة تموقعه الجيوسياسي الجديد لا يزال متوقفا على كسب التحديات التي يفرضها التعاون المغربي الأوربي في هذا المجال، خاصة وأن قبول المغرب بموجب كل الاتفاقيات الموقعة في إطار الشراكات الأورومتوسطية بترحيل الأشخاص من غير مواطنيه إليه، مخالف للقانون الدولي للهجرة والقانون الدولي للجوء وكذا القانون الدولي

المغرب، وجمعية مناهضة العنصرية لمرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم والذي جاء فيه أنه عقب إعلان الداخلية المغربية في 9 فبراير 2015 اكتمال العملية الاستثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين بدأت قوات الأمن المغربية في مداهمة مخيمات المهاجرين شمال المغرب، وأغلبها قرب مدينة الناظور "جبل غوروغو"، وأفادت المنظمات الحقوقية عن اعتقال 1200 شخص ونقلهم إلى مدن أخرى في النصف الجنوبي من البلاد، أنظر: بيان صحفي مشترك لجمعية جموع أبناء جنوب الصحراء في المغرب، ومجموعة مناهضة العنصرية لمرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم، بتاريخ الدخول 16 ماي 2016 على الرابط:

www.gaden-asso –org/IMG/PDF/20150219-note CCSM- détention migrations-Vf.Pdf.

وحول نفس العملية أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن من بين الذين اعتقلوا اطفال وطالبوا لجوء مسجلين لدى مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، وكدا مهاجرون حاصلون على تصاريح إقامة، أنظر: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: "الجمعية المغربية لحقوق الانسان تدين العنف ضد المهاجرين واعتقالهم"،16 فبراير 2015، تاريخ الدخول 12 يونيو 2017 على الرابط:

http://www.amdh.org.ma/fr/comminiques/amdh-solidaine-migrants-17-2-2015

كما تمت عمليات مداهمات أخرى واسعة النطاق في فبراير 2015 في مخيمات أخرى مدنية الناظور (سلوان، أزغنغان) والتي يقيم فيها عدد كبير من النساء والأطفال، أنظر: منظمة العفو الدولية: "الخوف والأسوار لمنع اللاجئين "مرجع سابق.

(1)- المجلس الوطني لحقوق الإنسان: "التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشىء للحريات"، مارس 2020، ص 38.

لحقوق الإنسان، لأن هذا الترحيل يكون مجرد من الضمانات القانونية التي تفرض إقراره بحكم قضائي وتحت مراقبة قضائية.

ثالثا - المداخل الأساسية لكسب رهان إدارة الهجرة دبلوماسيا في السياسة الخارجية المغربية

أصبحت قضية الهجرة ورقة سياسية رابحة في السياسة الخارجية للدول، والمغرب كغيره من البلدان يسعى لاستثمار هذا الملف في جهوده الدبلوماسية لخدمة مصالحة الجيوسياسية، غير أن حصد أفضل النتائج في استثمار هذا الملف، ومن تم تعزيز نفوذ المملكة إقليميا ودوليا يظل رهينا بمراجعة أسس التفاوض مع الشريك الأوروبي أساسا.

تفترض النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أن كلا من الدول المرسلة والمستقبلة يُمكن أن تحول الهجرة إلى سلاح ضد الآخر، أي أن تكون عاملا قويا في السياسة الخارجية للدول[1]، وهذا ما تؤكده الممارسة الدولية – الإتحاد الأوروبي و تركيا- في تنفيذ دبلوماسية الهجرة، وعموما فهناك نهجان للتفاوض، يمكن سلكهما في تنفيذ هذا النوع من الدبلوماسية في سبيل حصد أفضل النتائج، وهما منطق المحصل الصفري والمحصل الإيجابي، الأول، يقوم على المكاسب المطلقة من جانب واحد، والثاني يركز على المكاسب المتبادلة بين الطرفين المتفاوضين بالرغم من اختلاف درجة الفائدة لكل فاعل، كما هو الحال بالنسبة لاتفاق تركيا والاتحاد الأوروبي لسنة 2016، حيث سعى الاتحاد الأوروبي لاحتواء حركات الهجرة الجماعية في حدوده الخارجية في مقابل تقديم وعود

(1)- Gerasimos Tsourapas « Labor Migrants as Political Leverage: Migration Interdependence and coercion in the Mediterranean» International Studies Quarterly, Vol 62 N° 02 (2018) PP 383-395.

لتركيا بسفر الأتراك إلى الداخل الأوروبي بدون تأشيرة و رفع مستوى التعاون في مختلف المجالات علاوة على الحوافز والمعونات المالية[1].

في ظل الظروف والمستجدات الدولية الراهنة والوقائع الجديدة للهجرة، يبدو من الضروري إجراء مراجعة شاملة لآفاق التدبير التعاوني للهجرة بين المغرب وجيرانيه الشماليين، إذ لم يعد مستساغا أن يظل المغرب مستمرا في لعب دور "الدركي" الملتزم بحراسة الأبواب الخلفية لفضاء شنغن، عن طريق الإذعان والخضوع لمجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المادية والتعاقدية غير المطابقة لحقوق الإنسان بين المغرب والاتحاد الأوروبي ككتلة جماعية، وبين المغرب وبعض الدول أعضاء نفس الإتحاد في إطار اتفاقيات ثنائية من جهة أخرى.

إن طموح المغرب لتحقيق تمركز قوي في العلاقات الأورو-إفريقية وحاجته الملحة إلى ضمان ود الدول الإفريقية ومراعاة لالتزاماته بمقتضى القانون الدولي تحتم التأسيس لتعاون قائم على مرتكزات واقعية وموضوعية وعلى أرضية صلبة، والتأسيس لهذه الأرضية يُحتم أولا وقبل كل شيء تطوير أساليب العمل الدبلوماسي المغربي المعتمدة في تنفيذ دبلوماسية الهجرة باستخدام قواعد وبراديغمات دبلوماسية Paradigm Diplomacy مغايرة[2]، تقوم على مقاربة منطق

---

(1)- للمزيد من التفاصيل حول الإتفاق الأوروبي التركي أنظر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – الاتفاق الأوروبي التركي وأسباب فشله - بتاريخ 03 فبراير 2020 على الرابط:
http:// www . europarabct .com/ ?P 44180

(2)- تطرح البراديغمات الدبلوماسية مجموعة من التقنيات يتم إستخدامها بهدف إيجاد الحلول للمثالب، والتي تقع أثناء إدارة العلاقات الدبلوماسية عبر قواعد عملية، تستحضر كل القنوات المتدخلة في الحقل الدبلوماسي وإعادة النظر في المصوغات الموجودة، بما تتطلبه العلاقات الدبلوماسية، وجعلها في خدمة المصالح العليا للدول، للمزيد من التفاصيل يرجى الجوع إلى:
Saima Ashraf (Kayani); Muhammad Daif (ur Rehman) « Public Diplomacy: Anew Foregin policy Paradigm " Margalla papers 2015 PP 48-49 .in https://www.ndu.edu.PK/issra-pub/articles/margalla-paper/margalla-papers-2015/03-public-diplomacy.PDF

الاستقطاب والاستحواذ في مقابل منطق الخضوع المعتمد لعقود من الزمن، وعلى هذا الأساس وجب مراجعة المقاربة المتبعة في التفاوض مع الشريك الأوروبي وطرح مقاربات بديلة.

لعقود من الزمن ظل المغرب يطمح لعلاقة أكثر أهمية مع الشركاء الأوروبيين، غير أن عدم وضوح الرؤية والتذبذبات التي تعرفها هذه العلاقة غير المتكافئة دفعت المغرب إلى تنويع شركائه الدوليين وتعديل سياسته الخارجية، خصوصا اتجاه القارة الإفريقية ، وكذا تمكنه من تعميق العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية الأخرى كالصين وروسيا، وكل هذا مكن المغرب من تطوير شبكة دبلوماسية وسياسية واسعة، ساهمت في تعزيز مكانته الإقليمية، وهذا الوضع الجديد وجب استثماره في سبيل بناء علاقات براغماتية مع الشركاء الأوروبيين وذلك بتبني إستراتيجية جديدة في التفاوض حول ملف الهجرة قائمة على ما يلي:

التفاوض على أساس منطق رابح – رابح: أصبح من الواجب على الدبلوماسية المغربية استثمار نفوذ المغرب في مجال الهجرة والأمن من أجل مطالبة الشركاء الأوروبيين بتعاون اقتصادي فعلي أفضل يتجاوز برامج المساعدة التقليدية الواردة في مختلف برامج الشراكة الأرومتوسطية من قبيل مسار برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الإتحاد من أجل المتوسط.. القائمة أساسا على مبدأ المشروطية ومنطق المساومة، إذ أن الإتحاد الأوروبي يميل بقوة إلى ربط الدعم التنموي والتجارة مع إشكالية التعاون في مجال الهجرة[1].

(1)- See North of Africa page of The European Commission EU Emergency Trust fund for Africa, Available Via:https://ec.europa.eu/taustfundforafrica/region/north-africaeu

التفاوض على أساس تقاسم المسؤولية باعتباره أساس "حكامة الظاهرة" على المستوى العالمي: إن المغرب لا يقبل بلعب "دور الدركي"، ولذلك عليه أن يُراهن على ترسيخ تعاون في مجال الهجرة قائم على أساس المسؤولية المشتركة، وذلك بدفع دول الجوار الأوروبي بأن تلتزم بموقف مسؤول لكونها معنية بنفس القدر بإشكالية الهجرة، فدول الاستقبال والعبور وكذا المصدر، مطالبة بتدبير حكيم للهجرة و تقاسم مواردها وإمكانيات ها لإيجاد الأجوبة المقنعة لهذه الظاهرة المعقدة والمتشعبة، وهذا ما أصبح يعكسه الخطاب الرسمي المغربي في السنوات الأخيرة الذي أصبح أكثر حزما، ففي أعقاب القمة المنعقدة في سنة 2019 والتي جمعت الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، حيث تغيرت لهجة المغرب بدعوة الملك محمد السادس في خطابه لهذه القمة إلى الإدارة المشتركة لمسائل الهجرة ومكافحة الإرهاب، وذلك من خلال نهج مقاربة قائمة على المسؤولية المتبادلة وعلى التنمية المشتركة، كما أكد على مسؤولية أوروبا في المساعدة لتحقيق التنمية في العالم العربي[1].

وضع استراتيجية للتفاوض لإدارة الهجرة في سبيل تحصيل المنافع ومستدامة على المدى الطويل: إن الدبلوماسية المغربية مدعوة لوضع استراتيجية لإدارة الهجرة عن طريق النظر في التكاليف والفوائد بشكل متوازن للحفاظ على التعاون مع الشريك الأوروبي في مجال الهجرة وتعزيزه، وهذا لن يتأتى إلا بتعميق وتقوية الشراكة لجعلها في نفس منزلة شراكة دول شرق أوروبا للحصول على مستويات عالية من التمويل و البناء لعلاقة أكثر عمقا، وهذا ما وعد به البيان المشترك الذي اتخذ في أعقاب انعقاد الشراكة المغربية - الأوروبية في 27 يونيو

(1) - Discours de SM Le Roi Mohammed VI au premier sommet Arabo-Européen (2019), Royaume du Maroc, Ministère de la Culture et de la Communication, 25 February 2019, Accessed Via : http://www.maroc.ma/Fr/discours-royaux/discours-de-sm-le-roi-mohammed-vi-au-premier-semmet-arabo-europeen.

2019، والذي حدّد خطة الأولويات للبناء لشراكة من أجل رخاء مشترك وعلى تعاون متساوي[1].

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن حضور مقترب الهجرة ضمن الأجندة الدبلوماسية المغربية ليس من قبيل الأمر الظرفي أو العمل الاستثنائي، بل ينم عن وجود خط ثابت في السياسة الخارجية المغربية، ينطلق من ضرورة مواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة، واحتواء تحدياتها من جهة، ومن جهة ثانية الاستفادة من الفرص التي يكشف عنها استثمار هذا المقترب في السياسة الخارجية، وبلوغ هذا المعطى يقتضي استحضار ما يلي:

- تغيير استراتيجيات التفاوض مع الشركاء الأوروبيين والانتفاضة على منطق الخضوع والسيطرة الذي ظل لعقود يحكم العلاقة الغير المتساوية بين المغرب وجيرانه الشماليين؛

- التعجيل بمراجعة الاتفاقيات التي تجمع المغرب مع دول الاتحاد الأوروبي في ميدان الهجرة والتي لا تحترم في جوهرها حقوق الإنسان، ولا تتطابق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان علاوة على كونها قائمة على الاختلالات التفضيلية لصالح دول القارة الأوروبية؛

(1)-Presse Release, joint de declaration by the European union and Morroco for the fourteenth meeting of the association council, European Commission 27 june 2019, Accessed Via :https://www.consilim.europa.eu/en/press/press-relases/2019/06/27 joint-declaration-by-the-european-union-and-the-king-dom-of-morrocco-for the-fourteenth-meeting-of –the-association-council/

- إستثمار المكتسبات التي حققها المغرب خلال العقود الأخيرة على المستويات الاقتصادية والاستراتيجية، والتي وصل إليها بفضل جهوده الدبلوماسية، لإقناع الشركاء الأوروبيين بإرساء علاقات متوازنة في إطار منطق رابح – رابح، والتأسيس لركائز تحالف استراتيجي شبيه بتحالفات الجوار الشرقي لأوروبا.

السياسة الخارجية المغربية في مجال البيئة
مدخل التعاون الدولي مع دول الشمال والجنوب

==========

محمد مرزوق

باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية،

جامعة القاضي عياض

مـــقـــدمـــة:

تعتبر السياسة الخارجية هي ذلك النشاط لدولة معينة في النظام الدولي تجاه مجموعة الدول الأخرى،[1] حيث يرى Karl W. Deutsch [2] أن السياسة الخارجية لكل دولة في الأساس تهدف إلى ضمان استقلالها وأمنها، وكذلك تحقيق مصالحها الاقتصادية وحمايتها.[3]

في هذا السياق كان هناك تطور تاريخي لأهمية البيئية في السياسة الخارجية للدول؛ ففي مطلع سنة 1713 قام الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون

(1)- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 2002، الطبعة الأولى، دار الأمين، مصر، ص 4.

(2)- كارل دويتش (1992/1912) عالم سياسة واجتماع من براغ، وأستاذ بجامعة هارفرد، اهتمت دراساته حول السلام والوطنية والتعاون والتواصل.

(3)- كارل دويتش، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، تحليل العلاقات الدولية، 1982، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص125.

بوضع اتفاق لتقسيم مصايد الأسماك قبالة ساحل كندا. وفي سنة 1892 سارعت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية بإدخال فكرة التدبير العلمي للمصايد البحرية ضمن حدودهما الإقليمية. أما سنة 1909 فقد شهدت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة التلوث العابر للحدود لمعاهدة مياه الحدود.[1]

لقد ظهرت على الساحة الدولية العديد من المشاكل التي تهم البيئة، (تلوث الهواء ومياه البحار، استنزاف العديد من الحيوانات والنباتات، التغيرات المناخية، ظاهرة التصحر) اتخذت هذه المشاكل بعدا كونيا شموليا، يستهدف مصير واستدامة المجتمعات أصبح من الصعب تدبيره ومواجهة هذه المخاطر البيئية بشكل منفرد.[2] لذلك سرعت مسألة "الأمن البيئي" في استشعار المنتظم الدولي للتهديدات القائمة، مما نتج عنه عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة سنة 1972 بالعاصمة السويدية ستوكهولم. تم التوقيع من خلاله على "إعلان ستوكهولم"، الذي جاء بالعديد من المبادئ التي تهدف إلى حماية البيئة[3]، من بينها التأكيد على مبدأ التعاون الدولي في هذا الإطار.

يمكن تعريف التعاون الدولي بأنه موقف تتفق فيه الأطراف على العمل معا لتحقيق مكاسب جديدة لكل من المشاركين، التي لا تكون متاحة لهم من خلال إجراء أحادي الجانب. بيد أن المكاسب في هذه الحالة، لا تعني بالضرورة المكاسب المالية فحسب، بل يمكن أن تكون مكاسب غير مادية مثل الأمن[4].

(1)- Andrew C. Isenberg,The Oxford Handbook of Environmental History, New York, Oxford University Press, 2014, p688.

(2)- الهادي مقداد، قانون البيئة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012، ص24.

(3)- نفس المرجع، ص44-45.

(4)- I. William Zartman and Saadia Touval, International Cooperation: The Extent and limits of Multilateralism, 2010, 1st edition, Cambridge University Press, New York, P:1.

لذلك تميزت السياسة الخارجية المغربية في مجال البيئة بالانفتاح على العديد من دول العالم سواء الشمالية أو الجنوبية[1]، إلا أنه تختلف آليات ومستويات هذا الانفتاح من دولة لأخرى، بالرجوع إلى محددات منها درجة التقارب، وكذلك مدى الإمكانات والقدرات لهاته الدول. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في ارتباطها من جهة أولى بمسألة الأمن البيئي للمغرب، وكذلك الدول الصديقة له، وارتباطها من جهة أخرى بسؤال الاستدامة. لهذا فإننا نهدف من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السياسة الخارجية المغربية في مجال التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية المتزايدة، من خلال الإجابة عن تساؤل ما ملامح السياسة الخارجية المغربية في مجال البيئة اتجاه دول الشمال والجنوب من منظور التعاون الدولي؟

للإجابة عن هذا التساؤل تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها، أن أسلوب السياسة الخارجية المغربية ضمن إطار التعاون في مجال البيئة يختلف من حيث القدرات المالية والتقنية للدولة المتعامل معها. فمن حيث القدرات المالية والتقنية العالية التي تمتاز بها دول الشمال يعمل المغرب على استثمار هذه العلاقة لتطوير أدائه البيئي بصفته المستفيد من الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات، أما من حيث التعاون مع دول الجنوب ذات القدرات المالية والتقنية الأقل، فالمغرب يهدف إلى تسويق نموذجه في تدبير المخاطر البيئية من أجل تشبيك علاقاته مع دول الجنوب بهدف توحيد المصالح. ولتأكد من هذه الفرضية ستستعين الدراسة بالمنهج الوصفي من أجل جمع البيانات والمعطيات المتعلقة

(1)- تستخدم مفاهيم دول الشمال ودول الجنوب للدلالة على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهاته الدول، فدول الشمال يقصد بها الدول المتقدمة، وأما دول الجنوب فهي تعني البلدان ذات الدخل المنخفض او الدول النامية.

بموضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها. كما ستستعين الدراسة بالمقترب القانوني من أجل تحليل الوثائق القانونية ذات الصلة بالموضوع.

أولا- الإطار العام للتعاون الدولي في مجال البيئة

يعتبر التعاون الدولي عمل تطوعي منسق لدولتين أو أكثر الذي يحدث في ظل نظام قانوني ويخدم هدفا محددا؛ بحيث يحق لكل دولة أن تقرر بحرية إبرام المعاهدات التي تلزمها بالتعاون في مجالات معينة، مع مراعاة سيادة كل دولة. بالإضافة إلى أن التعاون الدولي يمثل حقبة تاريخية جديدة للعلاقات الدولية، بدأها ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتبر التعاون الأداة الرئيسية لتعزيز العلاقات السلمية الحقيقية بين الدول، مؤكدا على أهمية قانون التعاون، عكس قانون التعايش الذي كان سائدا في القانون الدولي الكلاسيكي.[1]

إن تعدد الظواهر البيئية المتطرفة حول العالم والتي تمتاز بكونها عابرة للحدود، فرض على الدول اتباع نهج التعاون للتعامل مع هاته القضايا، خصوصا وأن هناك صعوبة في تدبيرها بشكل منفرد. لذلك برزت أهمية التعاون الدولي على مستوى الأطر العالمية وعلى مستوى السياسات الوطنية المعنية بالبيئة (أولا). وكذلك ساهمت هذه الظروف بشكل كبير في اعتماد جل الصكوك الدولية المعنية بالبيئة على مبدأ التعاون (ثانيا).

أهمية التعاون الدولي في مجال البيئة

وأكدت الأطر العالمية للحد من مخاطر الكوارث (الإطار سنداي 2015-2030)، والتكيف مع تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي)

(1)- Flavia Zorzi Giustiniani, International Law in Disaster Scenarios: Applicable Rules and Principles, 2021, Springer Nature, Switzerland, p:95.

وتحقيق التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة 2030) على أهمية التعاون الدولي. كما اعتمدت السياسات العمومية البيئية بالمغرب على الاستعانة بالتعاون الدولي من أجل ضمان نجاعة هاته السياسات.

التعاون الدولي في الأطر العالمية المعنية بالبيئة:

قدمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992) إطارا قانونيا ومبادئ توجيهية تحدد حوكمة تمويل المناخ في العالم. وفور اعتماد الاتفاقية بات جليا عند الدول الأطراف أن تغير المناخ يستوجب قدرا كبيرا من التعاون بين البلدان، ويتطلب ذلك مشاركة الدول الأطراف في استجابة فعالة ومناسبة.[1] فعلى سبيل المثال، تحتاج الدول النامية إلى ما يناهز 70 مليار دولار أمريكي سنويا من أجل التكيف، بحسب التقديرات. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 140 مليار دولار و300 مليار دولار بحلول سنة 2030.[2]

وتسترشد الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ (1992) بمبدأ التعاون[3]. وتلزم الدول في إطار هذا التعاون بنقل التكنولوجيات والممارسات والعمليات التي تكبح أو تخفض أو تمنع انبعاثات الغازات الدفيئة[4]. من جهة أخرى تلزم كذلك الدول الأطراف بالتعاون على الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ[5].

وتتجلى غاية إطار سنداي 2015-2030 السادسة في الزيادة بشكل كبير في

(1)- Md Jakariya and Md. Nazrul Islam, Climate change in Bangladesh: A Cross-Disciplinary Framework, 2021, Springer Nature, Switzerland, p:3.

(2)- International Cooperation in Disaster Risk Reduction, 2021, UNDRR, p:4.

(3)- المادة 3 (5)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992، الأمم المتحدة، ص: 5.

(4)- المادة 4 (ج)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992، الأمم المتحدة، ص: 5.

(5)- المادة 4 (هـ)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992، الأمم المتحدة، ص: 6.

تقوية التعاون الدولي مع البلدان النامية عبر توفير الدعم الكافي والمستدام لها من أجل تكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ الإطار بحلول العام 2020. كما حدد الإطار مجموعة من المبادئ التوجيهية التي على الدول الاسترشاد بها من أجل تنزيل مقتضيات هذا الإطار، إذ تتحمل كل دولة المسؤولية الأساسية عن اتقاء خطر الكوارث والحد منه، وذلك بالاستناد إلى آليات منها التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والتعاون عبر الحدود والتعاون الثنائي. وبواسطة التعاون الدولي المستدام يمكن تقوية إمكانات الدول النامية من حيث تعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث بحسب ظرفية وقدرة كل دولة.[1]

وأكد الإطار سنداي على أهمية القيام من خلال التعاون الدولي بنقل التكنولوجيا. وأكد كذلك على دعم وتجويد سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات، وكذلك تكنولوجيات الاتصالات والتكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الفضاء والخدمات المتعلقة بها، واستخدامها بشكل متبادل.[2]

وترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تقوية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من جهة، وبين بلدان الجنوب فيما بينها من جهة أخرى، وذلك عبر تسهيل فرص التمكن من التكنولوجيا والمعرفة ومساعدة الدول النامية على تدبير ديونها عبر تنسيق السياسات. ولقد تم تحديد التعاون كهدف سابع عشر ضمن أهداف التنمية المستدامة.[3]

---

(1)- إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، سويسرا، 2015، ص 13.

(2)- الإطار سنداي، مرجع سابق، ص 14.

(3)- راجع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية: تاريخ الاطلاع 2022/03/07 www.arabstates.undp.org

من خلال مضامين الأطر العالمية المعنية بالبيئة يتضح بشكل جلي مدى أهمية التعاون الدولي في تنفيذ السياسات البيئية على المستوى الدولي والإقليمي، ومما يؤشر على ذلك هو اعتبار التعاون الدولي كغاية وهدف ضمن إطار سنداي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وكذلك كهدف رقم 17 ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030.

ب - التعاون الدولي في السياسات العمومية المغربية

أكدت الإستراتيجية المغربية لتدبير المخاطر الطبيعية (2021-2031) في محورها الخامس على تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي، وبناء القدرات في إدارة المخاطر الطبيعية عن طريق تنفيذ برنامجين ضمن المخطط التنفيذي (2021-2026). الأول يهم تشجيع البحث العلمي عبر إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي في إدارة المخاطر الطبيعية، وتعزيز البحث العلمي الجامعي في مجال إدارة المخاطر. والبرنامج الثاني يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وإنشاء شبكة من الخبراء عن طريق الحفاظ على التعاون المستمر وتطوير الشراكات الأخرى، وتطوير خطط عمل مع شركاء دوليين متخصصين في إدارة المخاطر، ولا سيما المنظمات من قبيل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SWISS COOPERATION) ووكالة اليابان للتعاون (JICA).[1]

تماشيا مع ما سبق والجانب المؤسساتي بحسب المادة الأولى من مرسوم رقم 2.14.758 الصادر في 23 ديسمبر 2014، المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم

(1) - Stratégie National de Gestion des Risques Naturels au Maroc 2021-2031, p: 32.

الوزارة المكلفة بالبيئة. فإن الوزارة المعنية تتكلف بتمثيل الحكومة المغربية في المفاوضات الثنائية والمتعدد الأطراف في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة. وإدراج معطى التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر والمساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية، كذلك تهتم الوزارة المكلفة بقطاع البيئة بتطوير التعاون الثنائي والجهوي والدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.[1] وتقوم الوزارة بالتنسيق مع إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث، وتعبر كذلك الوسيط الدائم للاتفاقية الأوروبية والمتوسطية بشأن المخاطر البيئية الكبرى. كما تضمن الوزارة تطبيق الميثاق الوطني للتنمية المستدامة[2].

لقد أنشئت الوكالة المغربية للتعاون الدولي سنة 1986 للمساعدة في تعزيز التعاون الدولي للمملكة مع باق دول العالم وخصوصا دول الجنوب، والهدف من الوكالة كذلك تطوير التعاون بين الشعوب من خلال توسيع وتعزيز التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي والفني بين المملكة المغربية والدول التي تربط معها علاقات صداقة وتعاون، وكذلك توفير الخبرة التي تمتلكها المملكة في مختلف المجالات رهن إشارة هاته الدول خاصة الإفريقية منها. وتشتغل الوكالة المعنية بالتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.[3]

يحيلنا ما سبق، إلى المكانة المهمة التي يوليها صانع السياسة العامة بالمغرب

(1)- مرسوم رقم 2.14.758 صادر في 30 صفر 1436 (23 يناير 2014) بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالبيئة، الجريدة الرسمية عدد6330، 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015)، ص 843.

(2)- Etudes de l'OCDE sur la gestion des risques au Maroc, 2016, OCDE, Paris, P70-71.

(3)- موقع الوكالة المغربية للتعاون: تاريخ الاطلاع/ 2022/03/06 https://www.amci.ma/carte-dintervention

للتعاون الدولي سواء على المستوى الإستراتيجي أو المؤسساتي، كما يولي صانع السياسة العامة بالمغرب الاهتمام بدول الشمال والجنوب في آن واحد.

2- مبدأ التعاون في الصكوك الدولية البيئية

يعتبر التعاون مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أكدت قرارات عديدة للجمعية العامة وكذلك الصكوك الدولية، على أهمية التعاون في مكافحة آثار الكوارث. [1]

مبدأ التعاون في الصكوك العالمية المعنية بالبيئة

لقد أسس مبدأ حسن الجوار المعلن عنه في المادة 74 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والتجارية للتعاون الدولي في مجال البيئة، وساهم في تطوير قواعد التعاون الدولي فيما يخص حماية البيئة، خصوصا تلك المتعلقة بالأنشطة الخطرة وحالات الطوارئ. مما أدى إلى ظهور مبدأ التعاون ضمن العديد من المعاهدات والاتفاقيات لا سيما في إعلان ستوكهولم 1972[2]، بحيث أكد المبدأ 24 على أنه يجب التعامل مع المسائل الدولية المتعلقة بحماية البيئة وتحسينها بروح تعاونية من قبل جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، على قدم المساواة. يعد التعاون متعدد الأطراف أو الترتيبات الثنائية أو غير ذلك من الوسائل المناسبة أمرا ضروريا، للتحكم الفعال في الآثار البيئية الضارة الناجمة عن الأنشطة التي تجري في جميع المجالات، ومنعها والحد منها والقضاء عليها،

(1)- Andrea de Guttry and others, International Disaster Response law, springer, T.M.C Asser Press, Netherland, 2012, p 80.

(2)- Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 2003, Second Edition, Cambridge University Press, New York, p: 249.

على نحو يراعي سيادة جميع الدول ومصالحها على النحو الواجب.[1] أكد كذلك إعلان ريو 1992 على مبدأ التعاون (المبدأ 27) بحيث تتعاون الشعوب، بحسن نية وبروح المشاركة، في تحقيق المبادئ الواردة في الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.[2]

ويتضح بأن مبدأ التعاون يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالانتقال من المناداة بالتعاون الدولي على مستوى التحكم في الآثار البيئية الضارة، إلى تعميم مستوى ممارسة مبدأ التعاون عبر زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة، دليل على تعاظم دور هذا المبدأ من سنة لأخرى.

وتؤكد الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، التي تم اعتمادها سنة 2000، على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية، على صعيد الوقاية والتنبؤ والتأهب والتدخل وإدارة ما بعد الأزمة[3] مسترشدة في ذلك بمبدأ التعاون[4].

وتعتبر الاتفاقية المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث وعمليات الإغاثة (تامبير)[5] من الاتفاقيات التي تختص مباشرة بالمخاطر البيئية من منظور شامل، وهي تعتبر الأوثق صلة بموضوع

---

(1) - article 24, Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972, United Nation, p: 5.

(2)- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، ريو دي جينيرو، 3-14 يونيو 1992، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، A/CONF.151/26/Rev، ص: 6.

(3)- Treaties series, Volume 2172, No. 38131, 2004, United Nations, New York, P 220

(4)- Article 4 (1), Treaties series, Volume 2172, 2004, No. 38131, p: 218.

(5)- تم اعتمادها في المؤتمر الدولي الأول للاتصالات في حالات الطوارئ بمدينة تامبيري بفنلندا سنة 1998، ودخلت حيز التنفيذ 8 يناير 2005.

تدبير المخاطر البيئية[1]، بحيث تؤكد المادة الثالثة، واسترشادا بمبدأ التعاون[2]، على تعاون الأطراف ضمن الاتفاقية من أجل تيسير استخدام الاتصالات اللاسلكية من أجل الحد من الكوارث وفي عمليات الإغاثة[3].

وتهدف الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت لسنة 1990 إلى وضع خطط طوارئ متعلقة بالتلوث الزيتي سواء على مستوى السفن أو الوحدات البحري[4] أو الموانئ[5]، ووضع إجراءات الإبلاغ عن التلوث الزيتي[6]، بالإضافة إلى وضع أنظمة للاستعداد والتصدي[7]، هذا من حيث التدخل أثناء الكارثة. أما من حيث الوقاية فقد أكدت الاتفاقية كذلك على أهمية التعاون الدولي في مسألة التلوث[8]، بالإضافة إلى دعم البحوث والتطوير خصوص في مجال تقنيات المراقبة[9].

---

(1)- دراسة: حماية الأشخاص في حالات الكوارث مذكرة من الأمانة العامة، الأمم المتحدة، 2007، A/CN.4/590، ص27 ص 14.

(2) - Article 3 (1), Treaties series, Volume 2296, No. 40906, 2006, United Nations, New York, p: 21.

(3)- Article 4 (5), Treaties series, Volume 2296, No. 40906, P: 21.

(4)- هي منشآت أو إنشاءات بحرية ثابتة أو عائمة تقوم بعمليات استكشاف الغاز أو النفط أو استغلاله أو إنتاجه أو في تحميل أو تفريغ الزيت.

(5)- المادة 3، الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت، 1990، الأمم المتحدة، ص: 3.

(6)- المادة 4، الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت، 1990، الأمم المتحدة، ص: 4.

(7)- المادة 6، الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت، 1990، الأمم المتحدة، ص: 5.

(8)- المادة 7، الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت، 1990، الأمم المتحدة، ص: 6-7.

(9)- المادة 8، الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث بالزيت، 1990، الأمم المتحدة، ص: 7.

يشكل مبدأ التعاون الدولي نقطة ارتكاز مهمة في الصكوك الدولية العالمية المعنية بالبيئة العامة منها والقطاعية، فمن الجلي أنه لا يمكن تنفيذ مضامين هاته الصكوك في غياب للتعاون بين أطرافها.

مبدأ التعاون في الصكوك الدولية الإقليمية المعنية بالبيئة

لقد حددت المادة التاسعة من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث إجراءات التعاون في معالجة حالات التلوث الطارئة بالبحر الأبيض المتوسط، كذلك بينت المادة العاشرة أساليب التعاون بهدف الرصد المستمر للتلوث. وفي المادة الحادية عشر تم حث الأطراف على التعهد بتحقيق التعاون العلمي والتكنولوجي، وبالخصوص إسناد الأولوية للاحتياجات الخاصة للدول النامية في إقليم البحر الأبيض المتوسط.[1]

وعلى المستوى الإفريقي، أكدت المادة 22 من الاتفاقية الإفريقية بشأن المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية والتي تم اعتمادها سنة 1968 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1969، وجرى تعديلها في السنوات 1985 و2003 وآخرها سنة 2017، على ضرورة التعاون الدولي حول مجموعة من المقتضيات منها التعاون بين الدول الأطراف بهدف تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية. وكذلك التعاون بين الأطراف المعنية من حيث حفظ وتطوير مورد طبيعي أو نظام إيكولوجي عابر للحدود. بالإضافة إلى اتخاذ الأطراف المعنية إجراءات بشكل تعاوني أثناء نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. [2]

---

(1)- اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP/IG.9/INF.3، ص 4-5.

(2)- African convention on the conservation of nature and natural resources 2017, African Union, p 14.

وعلى المستوى العربي، تعد اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة لسنة 1987 من أهم الاتفاقيات التي تؤكد على مبدأ التعاون. ودخلت حيز التنفيذ سنة 1990، وتم تعديلها سنة 2009. وتهدف الاتفاقية إلى "تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأطراف ومع المنظمات العربية المتخصصة في مجال إدارة ومواجهة الكوارث/ الأزمات / الحالات الطارئة[1]". وقدمت الاتفاقية مجموعة من الإجراءات على المستوى التدخلي للاستجابة للكوارث من قبيل التنسيق الجيد للمشاركة الجماعية لأعمال الاستجابة للكوارث[2] وتسهيل تنقلات فرق الإغاثة[3] بالإضافة إلى التعاون الفني[4] والبحث العلمي والتقني[5].

تتفق الصكوك الدولية الإقليمية البيئية سواء المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط أو الإفريقية أو العربية على ضرورة وأهمية مبدأ التعاون سواء على مستوى نقل الخبرات والتكنولوجيا أو غيرها من الأنشطة المتعلقة بالتعاون.

مما سبق، يتضح بأن الوسط الدولي يقدم أهمية كبيرة للتعاون الدولي لما له من قدرة على إنجاح السياسات الدولية المتعلقة بالبيئة وهذا ما أكدته الأطر العالمية المعنية بالبيئة وكذلك الاتفاقيات والإعلانات العالمية والإقليمية. ومن خلال ذلك، استرشد صانع السياسة بالمغرب بهذا التوجه العالمي مما جعله يضمن مبدأ التعاون الدولي ضمن الأطر الإستراتيجية والمؤسساتية الوطنية التي تعنى بالبيئة.

---

(1)- المادة 2، الاتفاقية العربية للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسر عمليات الإغاثة، وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بقرار رقم د.ع (132) - ج2- 2009/9/9.
(2)- المادة 6، الاتفاقية العربية للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسر عمليات الإغاثة، مرجع سابق.
(3)- المادة 8، الاتفاقية العربية للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسر عمليات الإغاثة، المرجع السابق.
(4)- المادة 10، الاتفاقية العربية للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسر عمليات الإغاثة، المرجع السابق.
(5)- المادة 13، الاتفاقية العربية للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسر عمليات الإغاثة، المرجع السابق.

ثانيا- التعاون الدولي في مجال البيئة بين المغرب ودول الشمال والجنوب

لقد فسرت النظريات العقلانية بروز ونجاح مكونات النظام الدولي كنتيجة حتمية لجهود التنسيق الواعية. ومع تشابك مصالح الدول، وتعذر تحقيق هذه المصالح بشكل فردي، يصبح وضع قواعد ومعايير وأعراف أمرا مهما لتسهيل التعاون.[1] وإذا كان Raymond Aron[2] يرى بأن الأمن هو الهدف الأول الذي تسعى وراءه الدولة.[3] فإن كل من Brown [4] و Flavin[5] أكدا على استحالة أن تعمل أي دولة بمفردها من أجل تحقيق استقرار مناخها، أو حماية تنوع الحياة على الأرض، أو حماية مصايد الأسماك في المحيطات. مؤكدين على الترابط العالمي في عصرنا. بحيث بالنسبة لهما لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التعاون العالمي الذي يعترف بالاعتماد المتبادل بين الدول. [6]

ويلعب التعاون دورا كبيرا في تجاوز العديد من المشاكل البيئية، سواء كان هذا التعاون في سياق شمال-شمال أو جنوب -جنوب أو شمال -جنوب، شريطة أن يكون بشكل منظم ومستدام وصادر عن حسن نية.[7] وقد حدد الإطار سنداي ثلاث مستويات للتعاون، بحيث تشمل التمويل ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات.[8]

---

(1)- مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، 2016، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ص 32.

(2)- ريمون آرون (1905-1983): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي له العديد من الكتابات في العلاقات الدولية.

(3)- كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، 2013، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 51.

(4)- ليستر ر. براون (1934): محلل بيئي أمريكي ومؤسس معهد وورلدووتش.

(5)- كريستوفر فلافين (1955): كاتب وعالم بيئة أمريكي.

(6) - Riley E. Dunlap and others, Sociological Theory and the Environment: Classical Foundations, Contemporary, 2002, Rowman and Littlefield Publishers, USA, p:107.

(7)- ادريس لكريني، إدارة الأزمات العابرة للحدود مداخل إستراتيجية لتحويل المخاطر إلى فرص، 2021، الطبعة الأولى، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ص 165.

(8)- International Cooperation in Disaster Risk Reduction, 2021, UNDRR, p: 5.

التعاون الدولي على مستوى الدعم المالي واللوجستي

يعتبر الدعم المالي واللوجستي شريان أي سياسة تهدف إلى مواجهة المشاكل البيئية، وتختلف أساليب الدعم المالي واللوجستي باختلاف القدرات التقنية واللوجستية لكل دولة.

أ- دول الشمال

والحق أن إدارة المخاطر البيئية بفعالية تقتضي إقامة شراكة عالمية فعالة ومجدية، مع مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية[1] للدول النامية.

وفي هذا السياق - مثلا - يتم تنفيذ الدعم المالي من قبل الإتحاد الأوروبي للمغرب في مجال البيئة والتنمية المستدامة عبر برنامج دعم الميزانية الوطنية في إطار الخطط التنفيذية الوطنية وكذلك البرامج الإقليمية. على سبيل المثال، تمويل بمبلغ 20 مليون أورو يهم مشروع دعم الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونفذت دولة إيطاليا مشروع توأمة مؤسساتي للاتحاد الأوروبي بالمغرب، كلف 700 ألف أورو من أجل ملائمة التشريعات البيئية وتقريبها تدريجيا من تشريعات الاتحاد الأوروبي. [2]

من جهة أخرى، تعتمد السياسة البيئية الألمانية على مبدأين أساسيين هما: مبدأ الحيطة ومبدأ التعاون[3]. ومنه فإن التعاون المغربي الألماني في مجال البيئة

---

(1)- طار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، 2015، مرجع سابق، ص 14.

(2)- راجع الموقع الرسمي لوزارة البيئة المغربية: تاريخ الاطلاع 2022/03/05.
https://www.environnement.gov.ma/ar/partenariat-cooperation/copperation-ar/la-cooperation-bilaterale-ar

(3)- Paul G. Harris, Europe and Global Climate Change politics, Fofeign Policy and Regional Cooperation, 2007, Edward Elgar, UK, p 68.

والمناخ من ضمن قطب التدخل ذي الأولوية للتعاون الإنمائي، فمن حيث التعاون المالي ساهم بنك التنمية الألماني منذ سنة 1998، في دعم قطاع البيئة بمبلغ 24 مليون أورو لإنشاء صندوق مكافحة التلوث الصناعي.[1]

وترجع بدايات التعاون المغربي - الإيطالي في مجال البيئة والتنمية المستدامة إلى سنة 2000، ومن حيث الدعم المالي، فقد منحت الحكومة الإيطالية للمغرب مبلغ 3.2 مليون أورو من أجل تنفيذ أنشطة الدعم التقني وبناء القدرات أو المشاريع الرائدة في العديد من المجالات، على غرار، الحكامة البيئية والتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها.[2]

في علاقة التعاون الدولي بين المغرب ودول الشمال على المستوى المالي يعتبر المغرب المستفيد وتعتبر دول الشمال المانح. ويمكن استثمار هذا الدعم من أجل تجويد السياسات البيئية بالمغرب من أجل وملاءمتها مع سياسات دول الشمال، والرفع من درجة العلاقات المغربية مع دول الشمال، لا سيما وأن المغرب منذ سنة 2008 أصبح في وضع متقدم من حيث علاقته بدول الاتحاد الأوروبي.

ب- دول الجنوب

تهدف الإستراتيجية المغربية في إفريقيا إلى دعم التنمية المستدامة وتطوير المهارات البشرية وإشراك الفاعلين في نقل وتبادل الخبرات، وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المحاور من بينها التعاون المالي. فقد ساهم المغرب في تقديم العديد من المساعدات المالية بشكل منتظم للدول الإفريقية من خلال

(1)- موقع وزارة البيئة المغربية، مرجع سابق.
(2)- وقع وزارة البيئة المغربية، مرجع سابق.

الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)، التي يتمحور دورها حول التكوين والتعاون التقني والاقتصادي والمالي.[1]

لقد ساهم المغرب بالعديد من المساعدات التي تكتسي طابعا إنسانيا أثناء الكوارث. بعد تفاقم الحالة الوبائية ببعض الدول الإفريقية جراء انتشار فيروس COVID-19، عمد المغرب إلى تقديم مساعدات طبية لدولة تونس، وتكونت هذه المساعدات من وحدتين مستقلتين للإنعاش تبلغ طاقتها الاستيعابية 100 سرير، بالإضافة إلى 100 سرير. وكذلك 100 جهاز تنفسي ومولدان كهربائيان. واستفادت 15 دولة إفريقية خلال الجائحة (سنة 2020) من ما يقارب 8 ملايين كمامة و30.000 لتر من هيدروالكلويك و75.000 علبة كلوروكين و15.000 علبة ازيثروميسين والعديد من المواد الأخرى، كمساعدة ودعم من طرف المملكة المغربية.[2]

في سنة 2017 منح المغرب مساعدات إنسانية لدولة سيراليون من أجل ضحايا الكوارث، تمثلت في الخيام والأغطية وأدوية مكافحة الكوليرا. كما قدم المغرب في نفس السنة 267.5 طنا من الأغذية المختلفة بالإضافة إلى 70 طنا من الخيام و10 أطنان من معدات الطهي لمخيمات المشردين بجنوب السودان.[3]

مع تطور علاقات التعاون بين المغرب ودول إفريقيا، أصبح المغرب مانحا للمساعدات المالية واللوجستية خصوصا في أوقات الأزمات. ويمكن للمغرب الاستفادة من ذلك عبر تحسين وضعية السياسات البيئية لهاته الدول، كسبيل

---

(1)- مجلة المالية، عدد28، غشت 2015، وزارة المالية، ص4.

(2)- موقع الوكالة المغربية للتعاون: تاريخ الاطلاع/ 2022/03/06 https://www.amci.ma/carte-dintervention

(3)- مرجع سابق: موقع الوكالة المغربية للتعاون.

للتقليص من حدة المخاطر العابرة للحدود والتي قد يتضرر منها المغرب (نذكر على سبيل المثال مسألة الهجرة).

التعاون الدولي على مستوى نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات

تخلق التطورات والابتكارات التكنولوجية، إمكانيات جديدة لدعم المرونة في مواجهة الكوارث وتدابير الحد من المخاطر. إذ تعمل التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والإنترنت، والشبكة اللاسلكية من الجيل الخامس (5G) والبيانات الضخمة والابتكارات في مجالات مثل الروبوتات وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار، على تطوير العديد من المجالات، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.[1] ويساهم نقل هاته التكنولوجيات بالإضافة إلى دعم تنمية القدرات في تعزيز الجهود المبذولة لتدبير هاته المخاطر البيئية.

أ- دول الشمال

إن تكوين تعاون وشراكات عالمية تأخذ بعين الاعتبار إدماج الحد من المخاطر البيئية داخل البرامج الإنمائية التي تنفذ في الدول النامية (كالدول الإفريقية)، سيتيح لهذه الدول تقوية إمكاناتها على مستوى التكنولوجيا الحديثة، كتلك التي تدعم الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر، مما سيساهم في تهيئة وتسهيل مسار التنمية المستدامة.[2] إلا أنه يتوجب مراعاة المعيقات التي تحول دون نقل هاته التكنولوجيات من قبيل الملكية الفكرية.[3]

(1)- Michael Minges, disprutive technologies and their use in disaster risk reduction and management, International Telecommunication Union (ITU), Switzerland, 2019, p1.

(2)- ادريس لكريني، المرجع السابق، ص 168.

(3)- جوزيف إ. ألدي وروبرت ن. ستافينس، ترجمة: عصام الحناوي، السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو موجز لصانعي السياسة، 2015، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص163.

لقد استفاد المغرب من دعم الاتحاد الأوروبي على مستوى تنمية الخبرات المتعلقة بالبيئة، وذلك عبر مجموعة من البرامج من بينها برنامج آلية الدعم التقني والتبادل الذي يتمثل في مجموعة من الأنشطة تشمل ورشات عمل تدريبية أو بعثات الخبراء في مجالات مكافحة التلوث وآليات التنمية النظيفة وتدبير النفايات والمحاسبة البيئية.[1]

وفي إطار التعاون التقني بين المغرب وألمانيا، استفاد المغرب من مجموعة مشاريع على غرار مشروع دعم مركز الكفاءات للتغير المناخي 2013-2019 والذي يهدف إلى تعزيز القدرات في المغرب من حيث التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من انبعاثات الغازات الحرارية، ويحتوي المشروع على مجموعة من المكونات الأساسية من بينها برامج التكوين والإعلام حول التغيرات المناخية، وتبادل الخبرات والحوار الدولي حول التغيرات المناخية.[2]

من جهة أخرى، التزمت وزارة البيئة الإيطالية بتقديم الدعم التقني لقطاع البيئة المغربي في عدد من المجالات، من بينها الحكامة البيئية وتشجيع نقل التكنولوجيا والإنتاج الصناعي الأخضر ودعم التدابير والأدوات الاقتصادية لتعزيز البيئة والتنمية المستدامة. وقد تم تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع من قبيل البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة في المؤسسات المدرسية، وبرنامج الدعم التقني لإنشاء منصة لتدبير مخلفات البناء والهدم على مستوى بلدية مراكش.[3]

---

(1)- مرجع سابق: موقع وزارة البيئة المغربية.

(2)- مرجع سابق: موقع وزارة البيئة المغربية.

(3)- مرجع سابق: موقع وزارة البيئة المغربية.

حدد الاتفاق بين المغرب وروسيا الاتحادية حول التعاون في المجال الزراعي ووقاية النباتات في مادتيه الثالثة والرابعة مجالات التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بظهور آفات جديدة للحجر الزراعي في تراب البلدين، وكذلك مجمل التدابير المتخذة بهدف الحيلولة دون انتشارها.[1]

بحكم التفاوت في القدرات والتقنيات بين المغرب ودول الشمال، يصبح المغرب المستفيد من نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات في مجال المخاطر البيئية. ويمكن استثمار هذه الخبرات في تنمية النموذج المغربي في تدبير البيئة لتصديره لدول الجنوب، على غرار نموذج الاقتصاد الأخضر (الانتقال الطاقي) الذي ينهجه المغرب، الذي لقي إشادة عالمية وخاصة من البنك الدولي.

دول الجنوب

تبنى المغرب سياسة تعاون منذ سنة 2000 نحو بلدان إفريقيا ارتكزت إلى تعاون فعال خصوصا في المجال الأكاديمي والتقني، مما يتيح تشارك الخبرات المغربية في مجالات متعددة لا سيما في ميادين الصحة والفلاحة والبنيات التحتية.[2] ففي المجال الصحي تمت استفادة دولة جيبوتي من برنامج تعاون مع المغرب يهدف إلى تطوير قدرات 180 من المهنيين في مجال الأمومة[3].

وحدد اتفاق إطار للتعاون بين المغرب وجمهورية مدغشقر في مادته الثانية مجالات التعاون والتي من بينها الصحة والطاقة والمالية والبيئة. كذلك حددت

(1)- الجريدة الرسمية، عدد6226، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1435 (30 يناير 2014)، ص578.

(2)- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا من اجل بلورة إستراتيجية في خدمة تنمية مستدامة، 2020، www.cese.com ص11.

(3)- مرجع سابق، موقع الوكالة المغربية للتعاون.

المواد 3 و4 التزام الأطراف بتوفير المعلومات الضرورية عن التنظيمات المعمول بها في الميادين المعنية، كذلك تشجيع تبادل الخبرات.[1]

وبين اتفاق المغرب مع جمهورية تركيا بشأن التعاون في مجال حماية البيئة في المادة الثانية عدة مجالات للتعاون البيئي من أهمها حماية الطبيعة وتدبير المحميات ومحاربة التصحر وتدبير المعلومات البيئية وتبادل التكنولوجيات البيئية الملائمة. وحددت المادة الثالثة من الاتفاق أشكال التعاون بين الدولتين، ومن أهمها تبادل المعلومات التدبير البيئي الناجح وتبادل التكنولوجيات البيئية المتوفرة.[2]

وأكد اتفاق المغرب ودولة السنغال في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية في المادة الثانية على تنمية التعاون في مجال التكوين في الصيد البحري، وفي المادة الثالثة من الاتفاق تم توضيح السبل الكفيلة لتحقيق التعاون في ميدان البحث العلمي والتقني. أما في المادة الرابعة فقد تم عبرها تحديد أوجه التعاون في مجال تربية الأحياء البحرية.[3]

يشكل النموذج المغربي في تدبير البيئة مركز اهتمام العديد من الدول الإفريقية، لذا تستفيد هاته الدول من نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات المقدمة من المغرب. إلا أنه في المقابل يجب أن يستفيد المغرب من تشبيك العلاقات وتوحيد المصالح من أجل زيادة عدد الدول الصديقة وتنمية دعم دول الجنوب في مختلف القضايا الوطنية ذات الأولوية.

---

(1)- ظهير شريف رقم 1.09.188 صادر في 4 جمادى الأول 1435 (6 مارس 2014) بنشر الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 6 أبريل 2005 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر، الجريدة الرسمية، عدد 6274، صادر بتاريخ 19 رمضان 1435 (17 يوليو 2014)، ص 5833-5834.

(2)- الجريدة الرسمية، عدد 4754، الصادر بتاريخ 7 شعبان 1435 (5يونيو 2014)، ص 4754.

(3)- الجريدة الرسمية، عدد 6، الصادر بتاريخ 23 شعبان 1442 (6 أبريل 2021)، ص 14-15.

خاتمة

حاولت الدراسة تسليط الضوء على تمايز أسلوب ومستوى التعاون المغربي في المجال البيئي مع دول الشمال من جهة ودول الجنوب من جهة أخرى. باعتبار التعاون الدولي في مجال البيئة مدخل مهم للقضاء على المشاكل المهددة للبيئة، وكذلك لتعزيز العلاقات المغربية مع هاته الدول، وبالتالي فتح الباب للتعاون في قضايا مهمة أخرى كمدخل للتقارب والتكامل مع دول المنطقة.

وتطرح مسألة المخاطر المتجددة والمتواترة والعابرة للحدود العديد من التحديات للأمن الدولي بشكل عام والأمن المغربي بشكل خاص. مما يبرز أهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات المطروحة. وهو ما يتيح للدارسين مادة للبحث والنقاش وتبادل للأفكار، بهدف تحديد السبل الكفيلة بتطوير وتنمية التعاون الدولي من أجل الحد من هاته المخاطر.

فهرس

كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش	7
كلمة تقديمية لمنسقي المؤلف	9
الأساس الدستوري للسياسة الخارجية بالمغرب: قراءة تحليلية للدستور 2011	11
د. بكور عبد اللطيف ود. بن زيتون محمد أمين	
تحولات السياسة الخارجية للمغرب في ضوء صراع القوة الإقليمية المغربي – الجزائري	23
دة. مليكة الزخنيني	
العلاقات المغربية – الإسبانية: مصالح مشتركة، وجوار حذر	47
د. محمد نشطاوي	
السياسة الخارجية المغربية تجاه دول الجوار	69
د. محمد الزهراوي	
سبتة ومليلية.. في سياق العلاقات المغربية – الإسبانية	85
د. علي لكرمز	
العلاقات المغربية - الصينية في ظل انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على موازين القوى الدولية	113
د. إدريس لكريني ود. الحسن الحسناوي	

فهرس

تدبير السياسة الخارجية المغربية للتوترات الدبلوماسية: بين التوازنات الدولية والمصلحة الوطنية 145

د. عبد الفتاح البلعمشي

التعاون عبر المشاريع: النهج الجديد في الشراكة المغربية – الإفريقية: أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب نموذجا 163

د. محمد الهزاط

الدبلوماسية البرلمانية المغربية والتحولات الدولية الراهنة 185

د. محمد لكريني

تأملات في السياسة الخارجية للمغرب تجاه محيطه الإقليمي 203

د. حاتم الغماري

الصحراء المغربية، وماهية الصراع في المنطقة؟ 217

د. لحسن ملال

دبلوماسية الهجرة في السياسة الخارجية المغربية: الحصيلة والتحديات 233

أبولاه البشير

السياسة الخارجية المغربية في مجال البيئة: مدخل التعاون الدولي مع دول الشمال والجنوب 253

محمد مرزوق

الطباعة والوراقة الوطنية IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
imprimerie EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات – مراكش
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT - MARRAKECH
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23
iwatanya@gmail.com www.elwatanya.com